

الفلاح المصري

بين العصر القبطي والعصر الإسلامي

تأليف

دكتورة زبيدة عطا





رئيس مجلس الإدارة
د. سمير سرحان

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:
عبد العظيم الشبلي

الفلاح المصري

بين العصر القبطي والعصر الإسلامي

تأليف
دكتورة زبيدة عطا



المكتبة العامة للكتاب

١٩٩١

الافراج الفنل

مراد نسللم

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذه الدراسة الجديدة عن تاريخ الفلاح المصري في حقبة تاريخية هامة تجمع بين نهاية العصر البيزنطي وبداية العصر الاسلامي ، وهي تتيح بذلك اجراء المقارنة بين وضع الفلاح قبل الاسلام ووضعه بعد الاسلام .

ومؤلفة هذه الدراسة هي الأستاذة الدكتورة زبيدة عطا ، أستاذة ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة المنيا ، وهي ذات نشاط علمي ملموس واهتمامات خاصة بتاريخ مصر الاجتماعي ، وقد قادت هذه الاهتمامات الى دراسة وضع الفلاح المصري في تلك المرحلة التاريخية الهامة ، باعتباره عصب الحياة الاقتصادية في مصر ، واعتبار الأرض محور النشاط الاقتصادي .

وقد تناولت الدكتورة زبيدة عطا في هذه الدراسة أحوال الفلاح المصري كمالك ومستأجر ، وعلاقته بالدولة ، وما تعرض له من عنت واضطهاد ، وما فرض عليه من ضرائب وخراج وسخرة ، كما تعرضت لأوضاع الملكية الزراعية وما طرأ عليها من تطورات في ظل العصرين البيزنطي والعربي ، وتحدثت عن الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة ، وعنيت بدراسة سياسة الدولة الاسلامية ازاء الفلاح ، وأبرزت اختلاف سياسة الخلفاء في جباية الخراج

بين الشدة والسماحة ، فبينما رفع عمر بن عبد العزيز الجزية عن
أسلم ، فإن الخليفة سليمان بن عبد الملك كتب الى واليه فى مصر
يقول : احلب الدر حتى ينقطع ، واحلب الدم حتى ينصرم !

وقد استندت الدكتوراة زبيدة عطا فى دراستها الى عدد كبير
من المصادر والمراجع الأجنبية والعربية ، فضلا عن المجموعات
البردية الوفيرة من يونانية ولاتينية وقبطية ، وسجلات الضياع ،
والأوامر الادارية والقرارات والمراسيم التى أصدرها الأباطرة فى
العصر البيزنطى ، والخلفاء فى العصر الاسلامى .

ولقد صدرت هذه الدراسة أول ما صدرت فى عام ١٩٧٨ ،
ونفذت طبعتها منذ وقت طويل ، ونظرا لأهميتها ، واتفاقا مع
سياسة هذه السلسلة فى إعادة طبع الكتب الجادة التى نفذت ، فقد
أعدنا صدورها خدمة للقراء والمكتبة العربية . وأملئ أن يجد
القارئ الكريم فى هذه الدراسة ما يرغب من فائدة وممتعة .

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

الفلاح المصرى فى القرنين السادس والسابع الميلاديين

مقدمة

الأرض والفلاح هما عصب الحياة في مصر على مر العصور ، فتلك الأرض الخصبة التي وهبها الله لمصر هي التي شكلت حياة أهلها وأوجه نشاطهم ، فكانت الفلاحة من أهم المهن التي مارسها الشعب المصري في عصوره المختلفة •

ولقد كتبت العديد من الدراسات في مصر والخارج عن الفلاح المصري عبر الفترات التاريخية المختلفة ، درست وحللت وضعه ، وتطور الملكية الزراعية • وقد أردت بهذا البحث دراسة وضع الفلاح في نهاية فترة تاريخية وبداية حقبة تاريخية أخرى : القرن الأخير من الحكم البيزنطي ، حيث بلغت التنظيمات الإدارية البيزنطية نهايتها ، وتحددت العلاقة بين الفلاح والدولة والمالك والمستأجر ، واتخذت الملكية الزراعية صورتها الواضحة التي تختلف كثيرا عن القرن الأول الميلادي • ثم الفترة الأولى من الحكم الإسلامي الى نهاية حكم الأمويين ، وهي الفترة التي وضعت فيها أسس الحكم الإسلامي ، وبدأت الملكية تتخذ صسورة جديدة لم تكتمل الا في العصور التالية ، وهي نفس الفترة التي شاهدهت نقلة تاريخية هامة ، حيث بدأ العنصر العربي يترك المدينة ويستوطن الريف ويبدأ امتزاجه بالمواطن المصري ، وقد حددت

الشريعة الاسلامية موقفها من الأرض ، وكان اعتماد العرب فى ادارة البلاد على ما ورثوه من تقاليد ادارية من العصر السابق ، وظلت الجباية فى يد الموظفين الأقباط ، وظلت الدواوين والمكاتب تسير على النمط السابق وتستعمل فيها اللغة اليونانية .

ولقد تناول العصر الرومانى والبيزنطى عدد من الكتاب كجونسون فى كتابه « مصر والامبراطورية الرومانية » و « مصر البيزنطية : دراسة اقتصادية » ، ورولايارد عن الادارة البيزنطية وميلين وهانتو وهاردى وبيل عن الفلاح والأرض فى العصر الرومانى . وقد اختلفت الآراء حول وضع الفلاح كمالك ومستأجر وعلاقته بالدولة ، فبينما يرى جونسون : أن الفلاح المصرى تمتع تحت الحكم البيزنطى بالعديد من المزايا بل تمتع بوضع أفضل مما يتمتع به الفلاح فى العصر الحديث وأن هناك فروقا جذرية بين الفلاح المصرى والأوروبى الذى تطور وضعه نحو العبودية والرق . يرى آخرون أن الفلاح تعرض لكثير من الاضطهاد والعنت على يد الادارة البيزنطية وأن هدف الدولة كان استغلاله الى أقصى حد ، حتى أصبح قاب قوسين أو أدنى من العبودية وقد لقى كلا الرايين تأييدا ومعارضة من بقية المؤرخين .

ولقد أفادتني تلك الدراسات جميعها بالاضافة الى المجموعات البردية الوفيرة : من يونانية ولاتينية وقبطية ، والتي تعود الى القرن السادس حيث حفظت لنا أراشيف كاملة من سجلات ضياع اقطاعية . وأوامر ادارية ، وقرارات ومراسيم أصدرها الأباطرة خاصة بمصر ، وعقود ايجار وديون وبيع وتمليك وبعد دراسة تلك المجموعات فإنه يمكن القول ان وضع الفلاح تحت الحكم البيزنطى لم يكن بالوضع المميز ، ولكنه لم يكن أسوأ فترات تاريخه ، اذ ليس بأسوأ من سابقه أو لاحقه ، فقد خضع تحت حكم اليونان لوضع شبه اقطاعى يربطه بالأرض الى حد كبير . واذا أردنا

التحديد فإن الفلاح فى القرون الثلاثة الأولى من الحكم الرومانى - كان فى وضع مشابه لما كان عليه فى العصر البطلمى ، ولكن الأمور تغيرت فى القرون التالية تملك المزارع أرض التاج . ونستطيع القول من واقع البرديات : ان مصر لم تشهد عصر عبودية الفلاح ، ولم تتحول أراضيها الى اقطاعيات تشبه اقطاعيات الغرب ، بل تمتعت بوضع مختلف ، فالضياع فيها لم تتجاوز الألف أرورة الا فى حالات قليلة وكانت تشمل أراضى مؤجرة من كنائس ، وكانت علاقة المالك بالمستأجر علاقة حر بحر لا سيد بتابع .

وحرص الأباطرة من جانبهم على حماية مصر وحماية المالك الصغير وحاربوا نظام الحماية بتشريعات وقوانين . فهناك مراسيم أصدرها ثيودسيوس ، وجستنيان خاصة بمصر وإدارتها ، وكان دافعهم الى ذلك حرصهم على دخل مصر وجباياتها وخاصة أن القمح يمثل المصدر الأساسى للطعام فى عاصمتهم ، والشحنة التى كانت تعرف بالشحنة السعيدة والتى كانت تذهب الى روما ثم القسطنطينية كانت من عوامل استقرار نظام الدولة .

ولكن آفة هذا النظام التى أدت لعدم تحقيق الفاعلية لمراسيم الأباطرة هو هذا الجيش من الموظفين الذى يمثل البيروقراطية الإدارية والذى حرص قبل كل شئ على مصلحته الشخصية وأجحف بالمواطنين ولم يؤد فى الوقت نفسه لما ابتغته الدولة من جبايات وليس أدل على ذلك من قول جستنيان فى مرسومه رقم ١٣ : ان أموال مصر تستنزف عند الجباية . ولقد سعى فى قوانينه الخاصة بالإصلاح الإدارى الى أمرين : ضمان العدالة للفلاح ، وضمان أموال الخزانة . ولكن يتضح من إحدى البرديات وهى رد على شكوى أرسلها أحد الملاك من قرية أفروديتو (كوم أشقوه) التى تتمتع بالجباية الذاتية - الى جستنيان بالقسطنطينية أن أوامر الإمبراطور لم تنفذ حيث ذكر الإمبراطور فى رده عليها أن الجباة أقوى من

أوامره ويذكر أنه أرسل مرسوما سابقا لمصالح الشاكي ولكن الباجارك (حاكم المقاطعة) لم ينفذه وقد اعتمد في هذا على بعد العاصمة الامبراطورية عنه . ولقد سعى الأباطرة الى جعل الموظفين المحليين من أهل الأقاليم وجعل انتخابهم في يد كبار الملاك والكنيسة لضمان سلامة الجباية وعادة كانوا ينتخبون من بين ملاك الاقليم ، ولم يؤد هذا الى تحقيق العدالة بل أدى الى جعل الوظيفة الرسمية مسخرة لخدمة مصالحهم الشخصية ، فقد أصبح أفراد الأسر الاقطاعية كابيون وأيمميانوس هم كبار موظفي الدولة حيث تولوا القنصلية والباجارية ، بل ان رؤساء الادارات عملوا كوكلاء لهؤلاء الملاك ولم يجد انشاء الامبراطور « ليو » لوظيفة حامى المدينة في القرن الخامس والتي أنشئت أصلا لحماية الأهالي من ظلم الموظفين ، فبمرور الوقت أصبح الحامى أحد وكلاء السيد الاقطاعى وأحد الملاك فى المنطقة .

فالمشكلة الحقيقية تتمثل فى تلك الادارة أو فى هؤلاء الموظفين الذين أصبح من الصعب على الدولة التحكم فيهم ، فهم كبار الموظفين وكبار الملاك ، وذهبت كل التشريعات التى أصدرها هبء أمام التلاعب بالقانون . ولقد أدى هذا بدوره الى اضطراب النظام فى القرى وكثرة اعتداءات القرى بعضها على بعض ، وعدم انضباط الأمن وخاصة أن الدولة - لضمان جمع الضرائب - منحت ما يعرف بالجباية الذاتية لعدد من الضياع والقرى المستقلة وللكنيسة ، فتعددت السلطات ، واختلف وضع الفلاح كمستأجر فى ضياع كبرى أو تابع لمجلس قرية أو مستقل يدفع ضرائب للدولة ، ولكن على أية حال لم يصبح قنا بل كان فلاحا حرا . كما ذكرت برديات عديدة وعقود البيع والشراء . والايجار ، ومن حقه أن يشكو الباجارك « أو مسئول الاقليم اذا أساء اليه ، وهناك ملاحظة هامة وهى ان القانون الامبراطورى منذ ثيودسيوس يمنع تملك الأجانب

لأرض مصرية ، فكبار ملاك القرن السادس كايون وغيره كانوا من المصريين وكذلك غالبية موظفي الإدارة المالية .

وأهم النتائج التي نستخلصها من تلك الدراسة هي أن الفلاح المصري كان تحت الحكم البيزنطي فلاحا حرا ولم يكن قنا للأرض ، وأن تشريعات الأباطرة استهدفت تحقيق العدالة للفلاح لضمان حصول الدولة على دخلها ، ولقد فشلت تلك التشريعات عند التطبيق والمستول عن ذلك مجموعة البيروقراطية الإدارية المتمثلة في الجباسة والموظفين ، وساعدهم على ذلك ترك انتخابهم لكبار الأعيان ، إلى جانب تولى كبار الملاك للوظائف الكبرى ، فربطوا بين مصلحتهم واختصاص وظائفهم . كل هذا أدى إلى عدم نجاح أى تشريع بفرض جزاء أو رقابة عليهم كانشاء وظيفة حامى أو فرض عقوبات كما ورد فى مرسوم ١٣ ضد استغلال السلطة .

هذه هي الأوضاع التي واجهت العرب غداة الفتح الإسلامى لمصر فموقفهم من الأرض حددته الشريعة الإسلامية ، وقررت معاملة الفتح ما هو مفروض على الفلاح من الضرائب ، وابتقت الأرض فى أيدي أصحابها على أن يدفعوا عنها الخراج الذى بلغ ما يقرب من دينار على الفدان ، إلى جانب ضريبة الطعام التى حددت فى بعض المراجع بمدان من الحنطة وثلاثة أقساط من الزيت وثلاثة أراذب من القمح بالإضافة إلى الشعير وعدد آخر من المحصولات ، وأصبحت شحنة القمح تذهب إلى مكة كما كانت تذهب إلى القسطنطينية من قبل .

وقد اهتم العرب منذ البداية بخراج مصر وأراضيها ، وحرضوا على نفس النسبة التى كان يجمعها البيزنطيون وفقا للرسائل المتبادلة بين عمر بن الخطاب وعمر بن العاص ، ولقد اختلفت سياسة الخلفاء بين التسامح والسنة فى الجباية فإذا كان

هناك خليفة كعمر بن عبد العزيز رفع الجزية عن أسلم ، فان
الخليفة سليمان بن عبد الملك كتب الى واليه في مصر قائلاً احلب
الدر حتى ينقطع واحلب الدم حتى ينصرم ، ويذكر ابن عبد الحكم
أن عمرا أقر المصريين على جبايتهم ، وان كانت قد حدثت تعديلات
على هذا النظام فاختلف نظام الجباية الذاتية ، بل اختفت الضياع
الكبرى ولا نجد اشارة لوثائق ابيون بعد سنة ٦٢٠ ميلادية ،
والبرديات لا تذكر الا ملكيات صغيرة ولم تذكر أواسى الا فى القرن
الثانى الاسلامى وكان أصحابها من العرب ، وأصبحت القرية هي
الوحدة الأساسية فى التقدير الضرائبى واحتفظت بالموظفين السابقين
بما فيهم الميزون الذى يرد فى الوثائق البردية العربية باسم المازوت
وهو أحد رؤساء مجلس القرية فى العصر البيزنطى والباजारك
ويسمى فى الوثائق العربية رئيس الكورة « والكورة لفظ مشتق
من اليونانية أيضا بمعنى قسم ، وكذلك الدوق ، والقمص . ورغم
تحديد معاهدات الفتح للجزية بدينارين والخراج بدينار فانها لم
تكن أمورا ثابتة والدليل على ذلك أن صاحب اخنا جاء لعمر
بن العاص وطلب معرفة مقدار الجزية التى عليهم ليستطيعوا جمعها
أو التدبر لها فقال عمرو وهو يشير الى ركن الكنيسة « لو أعطيتنى
الى السقف ما أخبرتك ما عليك انما أنتم خزانة لنا ، ان كثر علينا
كثرتنا عليكم وأن خف علينا خففنا عنكم ، . وهذا يرجع الى عامل
أساسى وهو أنه من الصعب فرض جزية موحدة على الجميع بنفس
النسبة ، فلو نظرنا الى ما هو مفروض على الفلاح من الضرائب لو
كان مستأجرا لفدان مثلا : دينار جزية ودينار خراج ثم ضريبة
الطعام ٣ كيلات من القمح ورغم اختلاف ثمن القمح فالمتوسط أن
ثمن ثلاث كيلات يعادل دينارا فيصبح على الفلاح أربعة دنانير من
الضرائب الى جانب أن هناك ضرائب أخرى صغيرة كضريبة الجسور
وضريبة النزل فى حين أن نتاج المحصول ٢١ كيلة عن الفدان فما
يبقى له هو النزر اليسير . فاذا كان أجيرا فعليه ضريبة : ديناران

جزية في حين أن ما يتحصل عليه في العام وفقا للمبرديات لا يتجاوز ٢ أو ٣ دنانير ويعد هذا اجحافا به ، لذلك ترى الجبايات الاسلامية تتفق ومقدرة الشخص . ولدينا برديات يدفع فيها أشخاص ضريبة الجزية سدسا وثمان ، واذا كانت هذه الطريقة في عدم تثبيت الجزية قد حققت نوعا من العدالة ، فانها في أيدي ولاية وجبة قساة كانت تتعرض للتلاعب حيث فرضوا ضرائب أكثر مما يتحملة البعض خوفا من التعرض للوم الخلفاء وعزلهم كما حدث لعمر مع عمر وعثمان . فالمشكلة هنا أيضا تتمثل في الجباه وطرق الجباية فاذا كان هناك ولاية كقرة بن شريك حرصوا على العدالة ، فانهم حرصوا أولا على خراج الدولة وضمان عدم تأخير الجباية وحملوا الباجارك مسئولية التأخير وهذا بدوره حمل الموظفين الذين اشتدوا في الجباية ، مما دفع بالفلاحين الى هجرة أراضيهم . وهناك مرسوم من والى مصر في القرن الثامن يطلب من الفلاحين عدم ترك أراضيهم الا بعد الحصول على موافقة الوالى أو تصريح تحدد فيه الفترة التي يترك فيها موطنه الى مكان آخر وتاريخ العودة ليضمن دفع الضرائب . وفي مرسوم آخر يطالب بعمل تعداد لأهالى القرية الواردة في البردية ومعرفة الأجانب ومراجعة السجلات لخمس عشرة عاما والقبض على المتهربين واحضارهم للوالى ، واذا تباطأ في ذلك عرض نفسه للعقاب . ولقد أصبح هذا النظام شائعا منذ بداية القرن الثامن للميلاد ومع ذلك استمر الفلاحون في الهرب والدليل على ذلك أن عبد الله بن الحبيب بعث الى الخليفة هشام ابن عبد الملك يطلب منه ارسال عرب من قيس وذكر له أن هناك كورا خالية في بلييس وعلى ذلك فانهم لن يؤثروا على الخراج ولقد أدت محاولة الخليفة عبد الملك بن مروان زيادة الخراج رغم انخفاض النيل في عام ٧٨ هجرية الى قيام ثورات للقبط ، فانتاج الأرض في مصر مرتبط بالفيضان .

وبذلك يتضح أنه في كلا العهدين كان هناك خلاف بين النظرية المثالية والتطبيق الفعلي ، فرغم أن التشريع يتوحي العدالة فإن المقياس الحقيقي هو التطبيق وهو ما لم يتحقق للفلاح المصري فلم يتمتع بثمرة أى تشريع عادل بل حول أولئك الجبابة والموظفين القانون الى أعباء أثقلت كاهله ، فالمشكلة الأساسية تمثلت في طرق الجباية ووسائلها وموظفيها والاختلاف بين النظرية والتطبيق . فالاسلام تشريع سمح لم يرهق أهل الذمة ولكن طريقة التنفيذ هي التي أثقلت كاهلهم .

تطور الملكية الزراعية في القرن السادس الميلادي

الفلاح والأرض عنصران لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ،
فالفلاح يحيا على الأرض الزراعية وهي مصدر قوته وحياته وكذلك.
تعتمد الأرض في أحيائها وخصوبتها على جهله ، فأى دراسة عن
الفلاح لا بد أن تبدأ بدراسة الأرض - الملكية الزراعية - لأن على أساسها
يمكن تحديد وضع الفلاح وحقوقه وواجباته بل وحرية .

ولقد أرجع عدد من المؤرخين الملكية الزراعية في مصر الفرعونية
الى الملك الكاهن وقصروها عليه وعلى المعابد اعتمادا على النصوص
المصرية القديمة حيث ردت ملكية الأرض ومن عليها الى الفرعون
ورث الآلهة ولكن الحقيقة أن الملكية في مصر القديمة تعددت بتعدد
العصور التي عاشتها مصر (١) فظهرت فيها ملكيات فردية مطلقة
وملكيات أسرية وملكيات انتفاع . فقد اعتادت الدولة مكافأة
محاربيها بقطع من الأرض الى جانب وقف أراض على المعابد ومقابر
الأفراد (٢) . وفي العصور المتأخرة بدأ تكتل الملكيات في حوزة
أفراد الأسرة المالكة وأمرأه الاقطاع ورؤساء الكهنة ولحرص الفراعنة
على ضم تلك الممتلكات عن طريق تولية أبنائهم المناصب الكهنوتية
الكبرى .

وفي العصر البطلمي أصبحت أراضي مصر ملكا للتاج يديرها
بمقتضى حق الأرض المقدسة ففي نص بمعبد ادغو أن الاله حوريس
أهدى الى أبيه الملك حورس الحى بطليموس الأراضي الزراعية
فاعتبرها أوسنة ودخلت أملاك المعابد تحت اشراف الدولة وان كان
الحكام منحوا بعض المواطنين الاغريق هبات من الأرض (٣) ولكن

أغلب الأراضي الصالحة ظلت تحت سيطرة الدولة (٤) حيث قام المزارعون المصريون باستئجارها بمقتضى عقود مكتوبة ، وكذلك أدوا ما عليها من ضرائب باهظة ، وفرضت عليهم الدولة المحاصيل التى ترغب فى زراعتها وأمدتهم بالبذور وأجبرتهم على البقاء فى قراهم خلال موسم الزراعة (٥) . وقد قسمت الأرض فى العصر البطلمي الى : : gébasilikoei وهى الأرض التى تخص الملك فيستثمرها لحسابه وأرض العطاء وهى اما وهبت لأشخاص géemaphasei أو أراضى مدن و geklerouchike الأرض التى يمنحها الملك للموظفين وكبار مساعديه (٦) أو أراضى أملاك خاصة ketmata ولكن يقال ان القانون البطلمي كان يفرق بين الملكية والحيازة فأغلب أراضى العطاء كانت أراضى حيازة أى لهم حق استغلالها فقط ، فكان القانون يعطى حق تملك ما على الأرض من بناء وبساتين للفاكهة والكروم (٧) .

ولقد حرص الرومان عند فتحهم لمصر على الحفاظ على الأوضاع الموجودة فى الفترة اليونانية وخاصة فيما يتعلق بالأرض ، واستمر النظام السابق تحت حكم أغسطس وخلفائه فتملك الأرض بمقتضى حق الفتح ، واعتبرت أراضى مصر ملكا للتاج فيما عدا استثناءات وهى عبارة عن مساحات صغيرة كان يملكها بعض أفراد وتسمى Catocia (وهى أراضى قطعت للعسكريين الذين أنهبوا الخدمة) ثم klerouchike وهى أراضى كانت تمنح للجنود المرتزقة لربطهم بالأرض ومصالح الملك وأصبحت تعنى أصحاب الاقطاع وغالبا ما كانت تملكها نساء فى هذه الفترة ، (٨) وقام على زراعتها مصريون ولقد منح الامبراطور عدد من الهبات لرجال القصر مدة خدمتهم عرفت باسم dorea ، وكذلك لعدد من أفراد الأسرة المالكة وكبار موظفيه ، ولكنها دخلت بعد فترة الى الأملاك الامبراطورية ، وبالتحديد قبل نهاية القرن الأول بعد مصادرات

فيرون وفسبسيان وتيتوس ، ففي إحدى البرديات يذكر شخص اسمه افروودواثيوس ابن زيروس أنه أجر اقطاعا من جوليا الاوغسطا وأبناء جيرمونيكوس القيصر وتعهد بزراعة الأرض بردي في السنة ١٢ من حكم تيبيريوس القيصر ، وعلى نفس النمط عقد آخر من عهد فيرون وكان مقدار الايجار كيلة على الأرورة . ولقد منحت تلك الهبات عددا من الاعفاءات وقام عدد من أفراد الطبقة الارستقراطية في روما والاسكندرية باستثمار أموالهم لاستصلاح أراض وزراعتها وهو ما عرف بالاوسية *ausia* وكانت تمنح لهم مجانا أو بايجارات اسمية (٩) ، وهي إما معفاة أو متمتعة بضرائب مخفضة أو تمتعت بالاعفاء لفترة . وكذلك منحت أراض للمقاتلين ولقد أصبحت أغلب تلك الأراضى في القرن الثانى ملكا للسكندريين والرومان ، ولكن نسبتها الى الأرض العامة كانت بسيطة .

ونستطيع أن نقسم تطور الملكية في مصر الرومانية الى فترتين (١٠) : الفترة الأولى منذ عهد أغسطس الى ٣٣٢ تقريبا « اعتمادا على ان آخر اشارة الى أرض التاج كانت في هذا العام » والفترة الثانية من ٣٣٣ الى نهاية العصر البيزنطى . وهذا التقسيم قائم على أساس نوعية الملكية الزراعية والأرض خلال الفترة الأولى وكانت كما يلي : ملكا للتاج يقوم الفلاح باستئجارها مقابل دفع الايجار ، أو أراضى الاوسية ، أو مساحات صغيرة عن طريق الشراء أو الاستصلاح . أما عن الملكية الخاصة فانها لم تتحول بأية حال الى ملكيات اقطاعية آنذاك (١١) رغم ان هناك منح من عهد يوليوس كلوديوس ٤١ - ٥٤ م لبعض الأصدقاء من الأسرة المالكة ، ولكن عامة طبقة السناتورين أبعدت وكذلك تملك عدد من أهل الاسكندرية ضياعا في اكسر نخوس (البهنسا) لا يعرف حجمها ، ومنجلات « كراتيس » (كوم أوشيم) في مجموعة متشجان تشير الى ملكيات صغيرة من أرض حدائق في عدد من المدن ولقد أدخل

دقلديانوس تعديلات عديدة على نظام الضرائب منذ عام ٢٧٨ من الميلاد وأصبحت الضريبة على الأرض وفقا لنوعها ، أى أرض زراعية أو جرائق واتخذت وحدة ضريبة قوامها الأرض والعامل Caput-Igum وبعد عهد دقلديانوس بدأ تملك الأرض ، واختفى تدريجيا النظام السابق لأراضى التاج والامسية ، وان كانت هناك وثيقة ترجع الى عهده تشير الى امتلاك أحد المقاتلين لأرض ، ووثيقة أخرى من البهنسا تعود لعام ٢٩١ م عن بيع خمس قسم فى أربع ارورات من الأرض مع المشاركة فى وسائل الثرى ودفع نصيبه ستة آلاف درخمة (١٢) . وفى وثيقة تعود لعام ٢٦٥ اشارة الى ٤٩ ارورة من الأرض الخاصة و١٢ ارورة أخرى كان يملكها فيلاسيراس والوثيقة صادرة للبائع . وفى وثيقة تعود الى القرن الرابع نرى عددا كبيرا من الأفراد يمتلكون أراضى خاصة (١٣) . ووفقا لسجل هيرمبوليتا (دمنهور) نرى ٤٧ يمتلكون ٤٤ ارورة ولم يزد ما يملكه ورثة اميمميانوس عن ١٥٠٠ ارورة (١٤) . وعليه تكون الأراضى ملكت لمستأجرين مقابل الضرائب، وأصبحت كل قرية تكون مجموعة مسئولة عن تحمل أعباء الجباية لضمان وفاء الفلاحين بالتزاماتهم الضرائبية ، وكان يضاف الى مسئولية النقاية الأراضى البور التى على جافة الصحراء ، والتى تسببت فيها الرمال أو التى تعرضت لاهمال الرى كنوع من السخرة عرفت باسم : epibole وكانت هناك أراض تتبع القرية ككل فمن احدى قرى هرقليوبوليس (اهناسيا) بردية ترجع الى عام ٣٠٥ أجرت ٩ ارورات من قرية دفع عنها ايجار قدره ٥٥ كيلة عن الأرورة (١٥) ، وفى ٣١٣ أجر ثلاثة مزارعين ٥ ارورات من أرض قرية ودفعوا الضرائب مقابل الايجار ، وبلغ ايجار الأرورة ٣١٣ م فى انطونيوبوليس (الشيخ عبادة) كيلة ، وفى بردية أخرى تعود لنفس المنطقة فى عام ٣٤١ خمس ارورات بـ ١٢٥ كيلة من القمح (١٦) . وفى بعض البرديات

تعهد المستاجر بدفع الضرائب ، وفي أخرى بإصلاح السواقي وأعمال الري وبمده بالثيران والأدوات الزراعية (١٧) .

ونتيجة لانحسار الفيضان عن بعض الأراضي فإن أصحابها تقدموا بشكاوى الى الوائى لمنحهم أراض جديدة وقد ألزمتهم الدولة بضرائب تلك الأرض ، وقد تعرض شخص يدعى كاليجولا للسجن لأن أراضيه لم يعد يصل إليها الفيضان ويطلب منه أراضى غيرها .

أما الملكيات الخاصة فبدأت تتحول الى ملكيات اقطاعية عن طريق الشراء والاستصلاح أو الدخول فى حماية كبار الملاك ، وهذا ما حاربتة الدولة والأباطرة فى تشريعاتهم المختلفة ومع ذلك نجد فى برديات تلك الفترة عددا من الأسر الاقطاعية ولكنها لم تتخذ شكل الاقطاع الأوروبى بل لم يمتلك أحد الاقطاعيين قرية بأسرها الى جانب ظهور الكنيسة كمالك له ثقله نتيجة هبات الأباطرة لكنيسة القسطنطينية والاسكندرية وهبات الأفراد وتمتعها بإعفاءات عدة ، وقيامها بشراء أرض بور واستصلاحها ، فى نفس الوقت الذى كانت تعد فيه المالك الوحيد الذى له حق الحماية بمقتضى القرارات الامبراطورية وسنتكلم عن كل عنصر منها بالتفصيل عند عرض الملكية فى القرن السادس .

الفلاح وتطور وضعه في القرن السادس

يختلف وضع الفلاح في القرون الثلاثة الأولى أو ما يعرف بالفترة الرومانية عن الفترة البيزنطية . ففي القرون الأولى كان وضع الفلاح أشبه الى حد ما بالوضع في مصر البطلمية وان كان أفضل حالا لاهتمام الرومان بالأرض لحاجتهم لضرائبها وقمحها الذي أصبح يشحن الى روما فيما يعرف بالشحنة السعيدة . ولقد كان لمصر وملاحيتها وضع خاص متميز عن بقية أراضي الامبراطورية حددته تشريعات الأباطرة الخاصة بمصر . فاذا كانت الأمور تسير في الامبراطورية الرومانية نحو الاقطاع ، وتحول عدد كبير من زارعي الامبراطورية الى قنين مرتبطين بالأرض ورغم اعتراف بعض التشريعات بالقنية بل ان بعض مراسيم ثيودوسيوس وجستنيان (١٨) أكدتها ، فانها كانت تختص بالجزء الغربي ، فلا نستطيع القول بأن هذه التشريعات طبقت في مصر فلمصر تشريعاتها الصادرة اليها ، والدليل على ذلك أن مراسيم ثيودوسيوس (C. Th. XI. 24. 1-6) وجميعها موجهة لمصر وكذلك مرسوم رقم ١٣ في قانون جستنيان . فالقنية لم تكن سائدة في مصر في أي فترة من فترات الحكم الروماني بعكس ما كان سائدا في الغرب ، فهناك التماسات من ليديا ترجع الى عهد سبتيميوس سفريوس وكراكلا تطلب التحرر من سلطان الاقطاع ومن محاولة ربطهم بالأرض (١٩) وكذلك في رسائل موجهة الى ماركس أوروريوس فيليب من أرجوس وفريجيا تعود للفترة من ٢٤٤ الى ٢٤٧ يشكو فيها الزارعون من أنهم تعرضوا للارهاب والظلم من قبل الموظفين حيث حرموهم من الحركة وربطوهم بالأرض (٢٠) .

فهل كانت هذه الظاهرة العامة التي انتشرت في انحاء الامبراطورية مطبقة في مصر وهي علاقة السيد وتابعه هذا يحتم علينا معرفة صورة الغينة والعلاقة في الاقطاع الغربي كما حددتها التشريعات ، فالمزارع كان يلحق بقطعة أرض ليست ملكا له على

أن يتعهد بزراعتها مقابل أجر يأخذه نقداً أو عينا (٢١) ، وليس له الحق في أن يهجر تلك الأرض وأن فعل ذلك فللمالك أن يعيده إليها ، وله الحق في أن يضعه في القيود بدون تدخل من السلطات ولكن ليس للمالك من جهة أخرى أن ينزعها من يده فليس له حق التصرف في الأرض دون المزارع أو في المزارع دون الأرض ، إذ ينتقل المزارع مع الأرض بانتقالها من مالك إلى آخر وبذلك يصبح عبداً للأرض ولكن لا يعد المزارع عبداً للمالك ، فانه وإن خضع لسلطة المالك التأديبية ، وحرم عليه مقاضاته المالية فانه بخلاف العبد له أن يعقد زواجا يكون له فيه السلطة الأبوية على أبنائه ، وله الحق في حيازة الأرض ، وعند وفاته يرثه ابتاؤه بالوصية وله الحق في عقد الديون ولكن ليس له التصرف في أمواله لأنها ضمان الضريبة .

وتنشأ حالة القنية تلك اما بالمولد ، أو بأن يكون أحد الأبوين مزارعا ، أو بالزواج من شخص مرتبط بالأرض أو فلاح قرار ، أو المتسولين الذين هم في حالة جسدية طيبة كعقاب لهم . أو الانفاق بأن يتفق شخص مع أحد الملاك على أن يلحقه بأرضه كمزارع أو بمقتضى ثلاثين عاما من العمل في الأرض . ويمكن أن يتحرر من هذا الوضع في حالة ما اذ ولد حرا وكان له استقلال شخصي لمدة ثلاثين عاما . ولكن هذا التشريع الغاء جستنيان وجعله مقصورا على من يلى منصب الأسقفية بالكنيسة المسيحية أو من يكتسب ملكية زراعية على أن يكون هذا بموافقة السيد . ولقد قسم الفلاحون في الامبراطورية وفقا لاحصائية تعود للقرن الأول الى الى ثلاث نوعيات ذكرتهم المراسيم والبرديات Adiscriptici homologi و Originales (٢٢) .

أولا : Originales وهم الفلاحون الذين يعيشون على الأرض سواء كانوا أحرارا أو عبيدا ، أما الأحرار منهم فرغم ميلادهم

الحر فانهم هم وابناؤهم ذكروا واناثا كانوا فى وضع أقرب الى العبيد . وفى الفترة المتأخرة أصبح التمييز بينهم وبين الفلاحين القرار صعبا . لاجبارهم على زراعة الأرض .

ثانيا : Homologi يذكر البعض انه اسم خاص بفلاحى مصر رغم عدم ذكره فى البرديات البيزنطية ، ولكن ثيودسيوس فى مرسومه ٤١٦ الموجه لمصر (٢٣) حدد وضعهم ، فكانوا يجبرون على أداء واجبات عامة ، وكان منهم مسئولو القرية فاذا تركوا القرية واتجهوا الى أخرى أجبروا على العودة ، واذا رفضوا يجبر من لجأوا اليه على اعادتهم ودفع الأعباء عنهم ، وقد قضى المرسوم على ان من لديه فلاح (homologi) يتبع آخر عليه أن يعيده الى مكانه ، وعليه كذلك دفع ضريبة الرأس طوال الوقت الذى مكثه لديه والمقصود بالمرسوم هو محاربة الحماية أكثر منه ربط الفلاح بالأرض لانتشار نظام الحماية آنذاك . وكانت الأرض المهجورة تلحق بأمالك القرية ويجبروا على زراعتها . وهذه الفئة يمثلها فى مصر هؤلاء الذين لم يحصلوا على أرض حين ملكت أرض التاج أو فقدوا ممتلكاتهم بسبب ما ولكن وفقا لقانون ثيودسيوس يمكنهم زراعة الأرض بالاشتراك مع آخرين ، أو تلك التى تظهر بالفيضان .

ثالثا : A discriptici من الواضح فى المرسوم الموجه الى حكام الغال انه الفلاح القرار مربوط مع الأرض والذى ورد ذكره فى المراسيم الغربية والحقه سيودثيوس وجستنيان بساتته وهو شخص دخل فى حماية آخر قوى يتولى عنه الاجراءات المالية . ولقد أصدر انستايوس مرسوما بأن « بعض الفلاحين قرار وممتلكاتهم تخص ساداتهم » ولكن لا توجد اشارة اليهم فى مصر ، والبعض منهم أصبح حرا بعد ثلاثين سنة واستعاد ممتلكاته ، وأجبروا أيضا على أن يزرعوا الأرض وأن يدفعوا الجزية ، وهذا

القانون أعيد في قانون جستنيان وأعلن أن أولاد الفلاح الحر يظلون أحرارا ولكن عليهم زراعة أرض آبائهم (٢٤) (J. C. I. 49)

هذه التقسيمات لم تكن مألوفة في مصر ، فالإشارة الوحيدة إلى الهومولسوجي كانت في قانون سيودثيوس وإن لم تذكرها الوثائق البردية ، فكان للفلاح المصري حرية التنقل ومن حقه نقل مسئوليته الضريبية . ففي برديات ماسيرو نرى مسئولي الباجاركية يعلنون أن من يرغب من سكان القرى الأخرى المقيمين في مدينة أفروديتو (كوم أشقوه) في نقل مسئولياتهم الضريبية يذهبون إلى الحامي في باجاركية أنطونيوبوليس (الشيخ عبادة) (٢٥) . فمصر لم تخضع لنفس الظروف والتطورات التي شهدتها الغرب ، فالمراسيم الإمبراطورية التي ربطت الفلاح بالأرض في الغرب ، جمته من الاقطاع في الشرق من خلال التشريعات من قسطنطين إلى جستنيان وسعت للحد من عسف الموظفين بالتشريع وأحكام الرقابة وإيجاد وظيفة الحامي ، ومع ذلك استغل الموظفون القانون لصالحهم واستمروا في سياستهم التعسفية تجاه الريف المصري .

أما عن وضع الفلاح في الفترة الأولى التي تمتد إلى ٢٣٢ تقريبا فقد اعتبرت أرض مصر ملكا للتاج ، حتى ما منع عن طريق الوصية أو إلى المعابد فإن مردها جميعا للإمبراطور .

وقد قسمت الأرض إلى حقول صغيرة لكل قرية كونت نقابة من الملاك وكانت تعد مسئولة قانونا عن ضرائب وإيجار الأرض مسئولية جماهية ، فإذا ترك فلاح زراعة أرضه تولى الباكون الدفع عنه وكانت الأراضي التي على حافة الصحراء ملحقة بأراضي الدولة وكان على فلاحى القرية زراعتها فيما عرفت "epibole" (٢٦) هناك أراض تظهر نتيجة الفيضان وهي ليست دائمة في تقديرات

الأحصاء ، اذ تقدر الضرائب وفقا للدرجة خصوبة الأرض . وأشارت
مراسيم قسطنطين فيما بعد الى تلك النقابات "C. Th X. 29"
وفى ٣٠٦ وصفت أراض مستأجرة عن طريق الكومارخ "Comarch"
وهو أحد أعيان القرية ومستول مجلسها بأنها أرض قرية وبعد
تمليك الدولة الأرض للمزارعين نجد فى سجلات ثيادلفيا « اشارة
الى ان أراضى التاج أصبحت تخص القرية » . وفى مجموعة لاند
"P. Lond" ٣٢٥ م أوامر مرسلة الى الكومارخ بخصوص الجباية .
وفى نفس العام كومارخ فى قرية موبوليس « الأشمونين » كان
يملك سلطات لتحديد الايجار . ونتيجة لازدياد الحركة التجارية
فى الاسكندرية لجأ عدد من الفلاحين لترك قراهم والعمل هناك
وقد أمر كراكالا فى مرسوم أصدره الى الفلاحين المقيمين بالاسكندرية
بالعودة الى قراهم ، ولم يكن الهدف من المرسوم ربط الفلاح بالأرض
ولكن الحاجة الى المزارعين الى جانب ضبط العملية الضريبية . ولم
يكن للمرسوم تأثير دائم ، وفى عهد طيبيريوس ضمانه لحوالى ٦٠
من أهل فلادلفيا (الفيوم) خاضعين لضريبة الرأس فى الاسكندرية .
ولكن مع استمرار النقص فى الأيدي العاملة سعت الدولة الى ربط
الفلاح والزامه بزراعة الأرض ، فهناك ما يشير فعلا الى اجبار
المزارعين على زراعة أرض التاج حيث كان العبء لا يرفع الا بسبب
المرض أو السن ، وفى التماس أبولونورا فى عهد سبتيميوس
سفريوس المرفوع الى والى مصر تشكو انها أجبرت على زراعة ٢٠
أرورة من أرض التاج وان هذا كلفها صحتها وثروتها ومعنى ذلك
أن الضرائب كانت مجحفة بها ، والسبب الذى استندت اليه هو
ان القانون يمنع عمل النساء فى الزراعة . وبعد عدة مراسلات
رفعت عنها الأعباء والزم بها آخرون كان عليهم دفع الضرائب بدلا
منهم . وفى بردية من اكسرنخوس (البهنسا) نرى رجلا يطلب
رفع بعض الأعباء الزراعية عنه لكبر سنه ومرضه ، ويعود تاريخ
البردية الى القرن الرابع ، وقد اعتمد فى ذلك على مرسوم أصدره

سفر يوس وكراكلا باعفاء من هم فوق سن الستين ، وأعيد في
قوانين دقلديانوس ومكسيميان (٢٩) .

ومع ذلك فالفلاح لم يتحول الى قن رغم صدور قانون لوالى
مصر فى ٢٤٧ نص على ما يلى : (الفلاح الذى تأخر فى دفع مال
الحكومة يرتبط بمكانه الى أن يدفع ما عليه) (٣١) . سبتيوس
اميمانوس المسمى بيونيسيوس استراتيجوس فى ارسستوى
(الفيوم) : أى مزارع يتبع قسم فارو الصغير عليه البقاء فى
أرضه ، لأن ما يخص دخل الدولة المقدس مسئول عنه بدون تأخير
ووفقا للطلب المقدم الى من عليه الالتزام خمس سنوات تبعا لأوامر
الامبراطور ماركوس يوليوس فيليب ٢٤٢ - ٢٤٩ م ، وتلى ذلك
قائمة بالأشخاص وممتلكاتهم (٣٠) . ومع ذلك فعالية المزارعين
كان مسموح لهم بالانتقال من منطقة لأخرى بل ان الدولة قامت
أحيانا بنقل الفلاحين من الأراضى التى تنقصها الخصوبة الى مناطق
أخرى والفلاح يوصف آنذاك بأنه حر . وفى بردية تعود الى عام
٢٩٧ نرى مسئول الاقليم يرسل الى كومارخ يسأله عن سبب
قبضه على شخص ، ويذكر له انه أرسل اليه موظفا لاستلامه وان
عليه أن يذكر ما ارتكبه فان هذا الشخص مواطن حر (٣١) .
وكان أجر الفلاح فى الفيوم يتراوح بين دراهمة و ٣ أويل والايجار
حوالى ٢٠٥ كيلة عن الأرورة (٣٣) .

وفى الفترة البيزنطية حدد قانون قسطنطين سابق الذكر
سنة ٣٢٢ C. Th. V. 17. وقانون قسطنطينوس الذى ذكر ان
الفلاح يباع مع الأرض C. Th. XIII وضع الفلاح فى الامبراطورية
ومع ذلك ليس هناك أى دليل على ان تلك القوانين طبقت فى مصر .

وبابتداء من القرن الرابع ملكت الأرض للمستأجرين مقابل
دفع الضريبة ، واستمرت نقابات الفلاحين كوحدة ادارية للقرية .
وفى بعض البرديات ذكرت النقابة كمالكة للأرض (٣٣) وسيودثيوس

منح النقابة في قوانينه الحق في ملكية الأرض ، وجمع الضرائب إلى جانب تحريم نملك الاجانب لاراضيها (C. J. XI - 59) وأعيد هذا القانون في مجموعة جستنيان . ولقد أصبح من حق الفلاح بيع الأرض . اما الاراضى التى تظهر نتيجة للفيضان فكان يجرى تملكها فى مقابل شروط منخفضة فى السنوات التى يوجد فيها الفيضان ، ولذلك كانت الضريبة تقرر فى العام التالى لزراعتها .

وبدا فى تلك الفترة نمو الضياع الكبرى نتيجة للبيع والمهر كما فى حالة فلافيا يوسيا التى طلبت نقل الضريبة الخاصة بمهرها الى زوجها (٣٤) ، فلقانون الرومانى أباح للزوج استغلال أراضى زوجته التى حصلت عليها بمقتضى مهرها أو التأجير كما حدث بالنسبة لضياع امميانوس وهو من كبار الاقطاعيين فى انطونيوبوليس (الشيخ عبادة) حيث تشير سجلاته الى اراضى استأجرها من كنيسة بيتو (٣٥) فى نفس المنطقة . ولقد سعى كبار الموظفين الى استغلال سلطاتهم والتوسع فى ملكية الأرض الزراعية على حساب صغار المزارعين وحاول هؤلاء التهرب من الضرائب ، والتعسف فى الجباية ، عن طريق الدخول فى حماية هؤلاء الموظفين .

ونلاحظ ان عددا من اصحاب الاقطاعيات كان يتولى وظائف كبرى فى الدولة (٣٦) وهذا ما سعى البابطرة للقضاء عليه فأصدر قسطنطينيوس مرسوما سنة ٣٩٥ ينص على « اننا علمنا ان عددا من المزارعين المقيمين فى مصر لجئوا الى حماة رسميين من الحكام العسكريين عن طريق وظائفهم استغلوا الوضع ، وانى أرغب فى أن كل من بلغت به الجرأة لضم هؤلاء الأشخاص اليه بوعده الحماية ومنعهم من أداء ما عليهم من الأعباء العامة سيضطر لدفع الأعباء التى على الفلاح من مجموع الفلاحين الذين هجروا قراهم وسقط

اليه الدفع من دخله الشخصى ، وكل من دخل تحت حمايتهم وجب رفع هذه الحماية عنه (٣٧) .

وفى احدى الرسائل الموجهة الى موظف عسكرى لقبه الاهالى بالحامى . وفى القرن الرابع ذكر سكان قرية اهمويا نيكوس كحامى ومع ذلك نراهم يرفضون الاستسلام اليه بدلا من بعض زملائهم الذين هربوا من اراضيه (نحن نرغب أن يعلم سيدنا نيكوس انه فى عهد والدك أو أجدادك لم نسلم أنفسنا واننا نقدم ما يطلب منا سنويا ولا نسلم أنفسنا لأحد ، ولا يوجد أتباع فى قريرتك ولا يمكن لأحد أن يدخل راكبا) .

ولقد تبع مرسوم قنستنتينوس مراسيم أخرى وأصدر سيودثيوس الأول فى عام ٣٩٥ مرسوما ضد الحماية موجهها الى حاكم مصر « ان أى فرد أو أى مجموعة أو فئة اذا اكتشف أنهم أصبحوا حماة للقرية سيقام عليهم الجزاء ، وملاك الاقطاع يجب أن يراجعوا وأن يخضعوا للقوانين الامبراطورية حتى لو كانت ضد رغبتهم وأن يقوموا بأعباء الدولة (٣٨) ، وأى قرية تعتمد على قوة الحماية أو على عددهم للتهرب من الأعباء العامة ستخضع للعقوبة » . وكان الدافع لاصدار هذا القانون ازدياد قوة الملاك وازدراثهم للقانون . وفى قانون آخر يعود الى عهد سيودثيوس الثانى اشارة الى طبقة الهيمولوجى ، وذكر انهم من المزارعين الذين لم يحصلوا على أرض أو فقدوا ممتلكاتهم وخضعوا لأعباء الزراعة ، وأجبروا على أخذ الأرض المهجورة وأصبحوا أعضاء فى مجلس القرية ومرتبطون به ، ولكن لهم الحق فى ايجار ممتلكات من الاراضى التى ظهرت نتيجة الفيضان ، ويبدو أن سيودثيوس أصدر قانونه هذا بناء على شكاوى من مسئولى القرية الذين كان عليهم زراعة الاراضى المهملة وتحمل المسئولية الضرائبية (٣٩) .

وفي ٢١٦ أشارت البرديات الى لجنة ثلاثية ألغت في وقت سابق باختصاصات قانونية واسعة لفحص كل حالات الملكية السابقة ، ولقد ووجهت بمعارضة من الملاك وانتهت الى اقرار الملكيات السابقة لعام ٣٩٨ وألغت حالات الحماية فيما بعد ذلك ، كما ألغت لقب الحامي نهائيا (٤٠) .

وقد انتقلت في ٤١٥ سلطات تلك اللجنة الى أجسطال الاسكندرية ، وأخضع ماركسيوس في ٤٤١ الدوقات لعدد من العقوبات اذا تهاونوا في أمور الحماية أو في تنفيذ بنود القانون ، وأعاد جستيانيان في قانونه . وأكد زينون في قوانينه أيضا مبدأ إلغاء الحماية (٤١) ولقد حاول الملاك التلاعب بالقانون عن طريق التأجير الصوري أي قيام المالك الصغير بتأجير أرضه لأحد كبار الملاك ثم استعادتها بالإيجار ثانيا وهذا منعه قوانين ليو ٤٦٨ وأكد جستيانيان في قانونه رقم ١٣ .

ونلاحظ أن هذا الضغط الذي مارسه كبار الملاك لم يكن على الفلاحين فقط بل على جامعي الضرائب أيضا فمرسوم ٤١٥ منع الكومارخ من الهروب من وظيفته في مظلة الحماية ، وربما يرجع هذا الى أن الموظفين لم يستطيعوا ممارسة واجباتهم بدون حماية الفرق العسكرية ، فوفقا لنظام دقلد يانوس تم الفصل بين السلطة العسكرية والمدنية . وفي مجموعة المتحف البريطاني خطاب من شنودة بن سيلاتس يتعلق بزراعة الكروم ذكر فيه أن عددا من الفلاحين هرب والباقيين أصروا على تسليم نصف صولده زيادة (٤٢) ويشكو من قيامه باعباء الجباية فالفلاح رغم نمو الضياع الكبرى ظل فلاحا حرا من حقه عقد القروض واستئجار الأرض ، سمته القوانين والتشريعات الامبراطورية رغم تعسف الجباة ومحاولة الموظفين بمختلف الوسائل ابتزازه ، فاذا وصلنا الى القرن السادس

تجد أن وضع الفلاح كما يلي : اما مالك صغير ، أو مستأجر لدى
اقطاعي أو مالك داخل قرية متمتعة بالجباية الذاتية ، أو أجير ، وقد
اختلفت طرق الجباية بالنسبة لكل منهم .

الفلاح في القرن السادس :

لا يمكن تفهم وضع الفلاح في القرن السادس الميلادي الا بدراسة
علاقته بالادارة البيزنطية ، فقد سعى الأباطرة منذ البداية الى ايجاد
نظام اداري ذي فاعلية يمكن الدولة من الحصول على ضرائبها ،
وفي نفس الوقت يكفل الأمن ، ولكن رغم التعديلات المستمرة التي
أدخلت على هذا النظام فلم يحقق ما هو مرجو منه ، بل نرى هذا
النظام يعد مسئولا عن كل ما حاق بالدولة من مشاكل في القرن
السادس . وقد قسمت مصر أيام أغسطس الى ثلاث أقسام : طيبة
ومصر الوسطى « الأقاليم السبعة واقليم أرسينوى » الفيوم » (
والدلتا ولم يكن لموظفي الأقاليم الثلاثة سلطة عسكرية بل كانت
اختصاصاتهم ادارية وكل قسم يتولاه حاكم يدعى epistrategos
ويرأسهم والي مصر والاسكندرية praefectus الذي يجمع بين
السلطتين العسكرية والمدنية وكان رومانيا . وأعاد دقلديانوس
تنظيم الولايات ، وفصل السلطة العسكرية عن الادارية ، وادمج
الولايات في وحدات ادارية كبرى عرفت بالدوقيات وقسمت مصر
الى ثلاثة أقسام : مصر العليا وطيبة ومصر السفلى وحكم القسمين
الأولين وال يحمل لقب praeses والقسم الأخير الذي يشمل
الاسكندرية يتولاه حاكم لقب بوال مصر praefectus وفي ٣٨٢
انفصلت مصر عن الشرق وأصبحت ولاية مستقلة باسم دوقية مصر
على رأسها والي اجسطال .

وفي عهد جستنيان أعيد تنظيم الادارة في مصر وأصبحت مصر
مجموعة من الدوقيات متساوية المكانة هي مصر واجستامنيكا

واركاديا • من رأس الدلتا للشيخ فضل ، وطيبة ثم ليبيا •
وباستثناء ليبيا فان تلك الدوقيات يرأس كل منها دوق أجسطال
يجمع بين السلطتين العسكرية والمدنية وقسمت جميعا الى قسمين
يتولى كل قسم وال يدعى praeses فيما عدا أركاديا • ولقد
تولى وظيفة الدوق عدد من المصريين كابيوني وكان ينتخب من بين
الأفراد ذوى المكانة العالية فى المجتمع كانت الادارة المالية تتبع
الدوق ، وخاصة ما يتعلق بالخراج وحفظ الأموال كذلك يتبعه عدد
آخر من الادارات كادارة التجنيد والمحفوظات والمظالم والخزانة
ويعمل معه عدد من المساعدين •

أما عن التقسيم الداخلى فانه فى عهد اغسطس قسمت الثلاثه
اقسام الرئيسية الى أقاليم nome يتولى كل اقليم موظف يحمل
لقب Strategos لقد ظل هذا التقسيم ساريا الى عام ٢٠٨ حيث
قسمت مصر الى مجموعة من البلديات Civiatets تتمتع بالحكم
الذاتى وتتبع كل منها منطقة ريفية عرفت باسم Choria وقد
قسمت تلك الى مراكز Pagi تقابل مراكز النظام القديم Topa
ويتولى كل قسم موظف يسمى praepositas الذى يخضع لموظف
يسمى exactor اختصاصاته مالية وأصبح اللقب يطلق فيما بعد
على الجابى وفى عهد ليو ٤٥٧ - ٤٧٤ ظهرت الباجاركيات pagarchia
وهى تطابق الاقليم القديم وتشمل كل ما يحيط بالمدينة من القرى
وما يتبعها من أرض ، فالمدينة وما يحيط بها تعتبر وحدة ادارية
تخضع للباجارك الذى يخضع للوالى praeses الذى يخضع
للدوق حاكم الاقليم (٤٣) •

ولقد أكد جستنيان فى مرسومه رقم ١٣ أهمية الباجاركات
فأصبحوا يقومون بتنفيذ الأحكام ويخضع لهم مجموعة من الموظفين
منهم الجباة والمراقبون والكتاب والمساعدون والبحارة الذين ينقلون

الحراج ، لكن لم يكن له سلطة على نواب البلديات وكان هؤلاء يتولون أمور الجباية المالية ولكن بعد انشاء منصبه لم تعد لهم تلك السلطات المالية (٤٤) .

وكان اختياره في البداية موكولا الى الدوق ، ثم أصبح يختار من الملاك المحليين وحمل بعضهم لقب كونت . وفي القرن السادس أصبحت سلطة هؤلاء الباجاركات محدودة بالأراضي المحيطة بالمدينة والتي لا تتمتع بالجباية الذاتية فلقد سعت الدولة لضمان حصولها على الخراج الى منح ما يعرف بالجباية الذاتية لعدد من القرى والاقطاعات ولنكنيسة (٤٥) ، فأصبحت سلطة البارباك المالية مقصورة هنا على صغار المستأجرين الأحرار وعلى الأراضي التي تخص الدولة وان كانت الاشارات اليها قليلة فورد في احدى البرديات التي تعود لعام ٥٢٣ م ذكر ١٨¼ أرورة من الأرض العامة في الشيخ عبادة مما يدل على أن غالبية الأرض انتقلت الى أيدي صغار الملاك ومع ذلك فان وضع الفلاح الخاضع لسلطان الباجاركية كان أسوأ من زملائه في القرى المستقلة بالجباية ، فهؤلاء وجدوا مدافعين عن حقوقهم في مجالس قراهم ، وكذلك حرص الاقطاعيون الى حد ما على مزارعيهم حتى لا تفقد الأرض انتاجها أما الفلاح هنا فقد تعرض الى أسوأ صنوف الارهاب والضغط .

وهناك نقطة جديرة بالملاحظة وهي أن كبار الملاك الذين تمتعوا بالجباية كانوا يرسلون أموالهم النقدية مباشرة الى الوالى في الاقليم، أما العينية من القمح فترسل الى الاسكندرية ، وأدى هذا الى وجود عدد كبير من الموظفين يتبعون الاقطاع ، وهيكل وظائف يشسبه تقسيم الحكومة ، وحمل موظفهم ألقابا مشابهة لموظفي الدولة نجدها خلال سجلات ابيون في مجموعة بردي اكسرنخوس (البهنسا) التي تعود الى القرن السادس ويتردد عدد من الأسماء

كوكلاء لايبون هم ثيودور وجورج وفكتور وميناس وجميعهم يحملون
ألقاب كونت ودوق مما يجعل من الصعب التمييز بينهم وبين موظفي
الإدارة المحلية . بل انه من الثابت فعلا أن بعض الباجاركات عماوا
كوكلاء لايبون ، وايبون نفسه كان باجاركا ودوقا . (٤٦) وبذلك
استطاع كبار الملاك السيطرة على إدارة الدولة سواء بأشخاصهم
أو عن طريق وكلائهم وموظفي تلك الإدارات . ففي بردية من مجموعة
ماسبيرو من البهنسا (٤٧) وهي خطاب من جورج ليفكتور يصف
فيكتور بأنه المندوب المالي Charutorius أي « كاتب السجل ومن
مقدرى الضريبة » وفي بردية أخرى من نفس المنطقة يوصف جورج
بأنه كاتب السجل ودوق وقمص (٤٨) ، وكذلك يذكر مرة أخرى
بلقب الدوق (٤٩) . وكان لجورج هذا سلطات قانونية جعلته
يفصل في نزاع بين قريتين في البهنسا حيث قام الأهالي بسرقة جابي
الخراج فأمر باحضار رئيس القرية والمساعدين له (٥٠) ووكيل
آخر وهو فيكتور يتسلم مرتبه من ايبون وهو مرتب كبير اذا قيس
بحسب هذا العصر فكان مرتبه ١٥ صولدا عن القسم الثاني عشر ،
وميناس الذي ورد في برديات P. Oxy 1858-59 ككاتب سجل
ضرائب في الاقليم ، نجده في بردية P. Oxy 1860 يعمل
كحامي لمدينة كينوبوليس (أبو صيربانا) حيث بعث الى ثيودور أحد
وكلاء ايبون والذي يذكر هو الآخر قمص وباجارك يخبره بأنه
« أرسل حصانا للمنزل الشريف » يقصد بيت ايبون ، « والكونت
ليمانوس الذي برد في شكوى مرفوعة الى ايبون من بعض الملاك
لجنته بوعده في تأجير أرض يوصف بالبارجاك وبالكونت . وحين
يراسل ميناس ايبون يخاطبه سيدي الطيب (٥١) . فهذا التداخل
لم يتح الفرصة لتحقيق العدالة الى جانب أن التغيير المستمر لم يتح
الفرصة أمام أحدهم لتفهم مشكلات اقليمه ، فيرد في شكوى من

انطونيوبوليس (الشيخ عبادة) « أنه توالى عليها ثمانية من
المديرين » .

وكانت أغلب أراضى ذلك القسم فى شكل اقطاعيات صغرى .
ففى امرأة تؤجر قطعة أرض عن طريق خادمها والايجار كان
سنويا ويبلغ ٣٨ قيراطا عن القسم الثالث عشر وفى مجموعة
كروم اشارة الى ايجار أرض والمالك والمستأجر يتقاسمان الضريبة
التي تبلغ نصف صولد (٥٣) وكانت الأرض فى اسبينيا فى البهنسا
موزعة بين عدد من الملاك . فمن هذا يتضح صغر الملكيات فى ذلك
القسم .

ولكن الموظفين سواء كانوا باجاركات أو جامعى ضرائب
أو حراس حقول أم يتوخوا العدالة على الاطلاق ، والدليل على ذلك
كثرة الشكاوى المرفوعة للوالى ضد الجباة (٥٤) ففى التماس مرفوع
من فلاح يشكو بأن الجباة فرضوا عليه نصيبا أكثر من زملائه فيما
يتعلق بالميرة الحربية (٥٥) . وهناك التماس آخر لوالى مصر من
ثيادلنيا (بطن هریت) ذكر فيه اضطهاد الموظفين والجباة ، حيث
حاولوا فرض أعباء اضافية بل حاولوا انتزاع الأرض منه لصناع
حاميه (٥٦) . وخير ما يوضح لنا اسلوب العمل رسالة من أحد
موظفى الضرائب الى أحد الجباة « احضر حالا ومعك كل ما طلبته
منك ، لأنى فى حاجة ماسة اليه ، وأرسل رؤساء الحقول لجمع
الاعباء ، وحثهم على تجهيز كل صولد (٥٧) . وأقسم بحياة الاله
إذا لم يثبتوا حماسا فى الجباية سأنزل بهم العقاب . وأحضر جميع
المال الجاهز حاليا بسرعة وأحضر معك قدرا من النبيذ والجبن ،
فمن الواضح أن الموظف يضغط على رؤوسيه فى نفس الوقت
الذى يتقاضى فيه رشاوى . ومن بردية تعود للقرن الخامس وعش
خطاب موجه من كاتب حسابات يتبع الاقليم يأمر الجبنة بالابقاء

على المناصيل في الحقول لأنه لم يجر تسليم بقية الإنتاج . ويذكر أنه لم يضغط جيدا على بقية الموظفين المسئولين عن الجباية (٥٨) وفي مجموعة بيل رسالة غالبا من الباجارك الى موظفيه في مدينة هيراكليوبوليس (اهناسيا) يأمرهم بجمع ضريبة النولون وهي « ضريبة نقل القمح » والدخل الامبراطوري والضرائب عامة والديون ويبدو أن الفلاحين عمدوا الى تأخير الضرائب فجعلت ضريبة قسم متأخر في العام التالي (٥٩) .

ولقد قام المزارعون من جانبهم بمحاولة التهرب من الجباية ومناوأة جامعي الضرائب ، فحاول هؤلاء بدورهم التهرب من أعمالهم لضغط كبار الموظفين عليهم فيذكر أحد الجباة أنه جمع من قرية ميشيوس احدى قرى كينوبوليس أبو صير يانا « من الضريبة الذهبية في القسم الثاني وضريبة القمح للقسم الثالث عشر ١١ صولدا سلمت الى رئيس القرية و ٣٤ كيلة من القمح ، وأنه حين ذهب لقرية برينيوس لاثبات الجباية بقي يومين ولم يحصل على شيء ويذكر أنه يرغب في التخلص من عمله « ٦٠ » وكانت أجور الجباة عادة تضاف الى الضريبة وتبلغ ١٥ قيراط على الصولد . ولقد أدى هذا الاضطراب والتداخل بين السلطات الى اختفاء فاعلية السلطة ، فكثر المشاحنات والخلافات بين القرى ففي نزاع بين اثنين من الملاك وهما اثنان من المحامين حول جمل يخص أحدهما نزل في أرض الثاني فأصابه حراس الحقول وتعرضوا لمزارعي وحراس حقول الطرف الآخر ، ويهدد المالك زميله بأنه أن لم يتخذ اجراء فسيتدخل كما سبق أن فعل بالنسبة لآخرين وبذلك بدأ النزاع في تصفية خلافاتهم بدون الرجوع الى السلطات رغم خضوع تلك المناطق لسلطان الباجاركية .

وقامت خلافات بين القرى بعضها وبعض وأصبح من المألوف خروج أهل قرية للتعدى على جيرانها ، ونرى في احدى البرديات

ضابطا يأمر شخصا تابعيا له بأن يذهب الى القرية التي هاجمها
جيرانها لحمايتها من تكرار الهجوم ويهدد بالتدخل المسلح اذا عاودوا
الهجوم ويحمل رؤساء تلك القرى المسئولية (٦٢) . وأرسل
رئيس قرية أخرى الى زميله رئيس قرية تكيوتا أن الرعاة في قرية
تشاجروا مع رعاة تلخيص وأخذوا بعض خرافهم وطالبه بإعادة
ممتلكاتهم (٦٣) . ومن قرية اسبينيا أرسل موظف الى الباجارك
يطلب مندوب المحاولة التوفيق بين قرية وقريته أخرى ويطلب إعادة
ما سرق ، بل ان رئيس القرية نفسها سرقت ممتلكاته وابهم عندها
من الملاك من المنطقة بسرقة . وفي بردية أخرى يذكر رجل في
خطاب الى أبيه في ليكوبوليس (أسيوط) أن زوجته وابنته كادتَا
تقتلان خلال نزاع بين قرية وقريته أخرى (٦٤) . ولم يكن هناك
نعاون بين الأقاليم بعضها وبعض فامرأة سرقت احدى الكنائس
ولجأت الى قرية أخرى ورفض رؤساء القرية الثانية تسليمها ويشكو
رئيس القرية الى حاكم الاقليم ويطلب تسليمها اليه (٦٥) .

أما عن وضع الإصلاح كمالك ذو مستأجر تحت سلطة
الباجاركية فرغم تلك الاجراءات والاضطهادات فقد ظل حرا كما
تؤكد عقود الايجار ، وكذلك كان الأمر بالنسبة للاجراء الذين عملوا
في فلاحية تلك الأراضي حيث ذكر في أحد العقود حصول الأجير على
صولد وهو أجر مجزى اذ أنه يعادل ١٠ كيلات من القمح (٦٦)
وان لم تذكر الفترة التي عملها بالضبط ومن القرن السابع في
مجموعة البودليان ايصال بين مالك ومزارع لديه يمنحه اجرا يبلغ
صولد لموسم زراعة يبلغ خمسة أشهر (٦٧) .

ولقد حاولت الدولة مقاومة تعسف موظفيها بوسيلتين فرض
عقوبات كما حدث في مرسوم ١٣ الذي أصدره جستنيان حيث

فرض عقوبات على كبار الموظفين من دوقات وولاة وحكام أقاليم اذا
تهاونوا فى تطبيق العدالة ، أو بإنشاء وظيفة الحامى .

الحامى :

يرجع انشاء تلك الوظيفة لعهد فالنتينيان ٣٦٠ - ٣٦٤ والهدف
منها حماية الفقراء من ظلم الأغنياء ، والمزارعين من ظلم الجامعين
للضرائب ، وتحقيق العدالة . وكان الحامى يعتبر رئيس هيئة
نواب البلدية ويشترك فى الادارة المالية والقضائية .

وفى البداية كان ينتخبه والى الشرق ، ولكن منذ عام ٢٨٧
أصبحت المدينة تنتخب حاميتها ودافع الدولة الى ذلك أن أهل المدينة
أقدر على اختيار من يمثلهم وكان يجرى انتخابه من بين رجال الدين
والأعيان وبناء على رغبة كبار الملاك عادة وأدى هذا الى سيطرة كبار
الملاك على تلك الوظيفة ايضا . ولم يكن باستطاعة الحامى الوفوف
أمام شخص كابيون وأفراد أسرته الذين كان منهم الباجارك والدوق
والقنصل وتحول عدد منهم الى نواب له كاميناس الحامى الذى ورد فى
برديات P. Oxy 1858-1859 ككاتب للمسجل ومقدر لضرائب
ابيون (٦٨) وكان حامى مدينة كينوبوليس (أبو صير بانه) فى
نفس الوقت وفى خطاب من ميناس الى جورج الذى يرد فى نفس
المجموعة كوكيل لابيون يطلب منه المسموح المالى المخصص لوظيفته
عند ابيون ومن لهجة الخطاب تتضح كيف كانت العلاقة بين الموظف
المفروض فيه العدالة وكوكيل المالك (بخلاف خطابى فأنا أرسى
عظيم تحباتى الى أخى النبيل وأدعوا الله أن يرعاك ويحافظ على عظمتك
وأنا أجد من المناسب توقيع شخصك لأن الله يعلم كيف أشكرك ،
وأدعو لك ، والى جانب ذلك كيف أرى اسمك المقدس النبيل ،
وأبلغ شكرك الى سيدنا ذائع الصيت مندوب المالك وأنا أرجو أن

تمنحتني عطفك وأن تأمر بالمسموح الذي يعطى لي كالمعتاد لأن الوقت حان وفي النهاية يذكر "سأرسل شكري لفخامتكم وأرجنوا أن تقبل عذري ياسيدي لأن خادمكم ابني هو الذي كتب الخطاب وأنا أكتب لك مع عظيم تقديري لفخامتكم طالما أراكم" (٦٨) .

وفي رسالة يطلب ميناس من أحد مشرفي الحقول أمهال جامعي الثروم ، وفي نهايتها يذكر أنه سيعود لاعتاب سيده البلورد (٦٩) وفي خطاب آخر يرسل ميناس إلى نيبودو وكيل ايبون هديه من السمك بمناسبة الاحتفال بأحد الأعياد (٧٠) وبذلك يتضح كيف كانت تطبق العدالة !! وكان الهدف من انشاء الوظيفة أساسا حماية الغامة من تسلط الأغنياء والموظفين ولكن تحولت إلى قبول الالتماسات في الأمور القانونية البسيطة بعد فشل من تولوها في تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله . ففي ٥٠٤ رفع رجل التماسا للحامي ضد امرأة استولت على أرض له ربما كانت منزلا في مقابل مبلغ نقدي لم نسلمه له (٧١) وفي بردية من البهنسا التماس ضد صانع سروج أخذ دينا ولم يرده (٧٢) . وهناك بردية تشير إلى التماس للحامي بخصوص دين غير مدفوع يخص أحد أفراد أسرة ايبون ويطلب الشاكي إجباره على الدفع وللأسف لم توضع البردية ما تم ولا موقف الحامي ضد الأسرة التي يعمل في خدمتها (٧٣) . ومن البهنسا أيضا رفعت شكوى إلى الحامي بخصوص شخص يدعى سرويوس يذكر أنه ضرب إلى درجة الموت ، ويطلب المالك الذي يعمل عنده سرويوس برفع الأمر للوالى ليحكم في الأمر لأن جابى الخراج هو المسئول عما حدث . فالشاكي هنا يرى أن الحكم النهائي للوالى وإن على الحامي رفع الأمر فقط (٧٤) رغم أن الحامي كانت له سلطات قضائية . وفي الفترة الأخيرة أصبح حامى المدينة من الوظائف التي يجرى التعيين فيها عن طريق السخرة ، وأصبحت مدة ولايته مستتقي .

هذا بالنسبة للمزارعين الخاضعين للجبايات العادية ، اما من تمتع بالجباية الذاتية فكان له وضع خاص وسينعرض لكل منهما على حدة .

أولاً : القرى ذات الجباية الذاتية :

تمتع عدد من القرى بالجباية الذاتية فكون فلاحوها ما يشبه القيمون أو النقابة وهو استمرار للنظام القديم الذي كان موجودا في الفترة السابقة حيث كانت القرية مسئولة مسئولية جماعية عن ضرائبها ، ودعمت قوانين سيودثيوس دور تلك النقابات . وتظهر نقابات الفلاحين في عدد من وثائق القرن السادس . وفي احدي برديات البهنسا نبدو القرية كوحدة يتولى ادارتها مجلس أعيان Protocometes يرأسهم رئيس يسمى Meizon (٧٥) يتولى أمر القضاء والاشراف المالي أحيانا ، وكان يحصل على أجر عيني أحيانا ونقدي أحيانا أخرى ثم Comorch وهو وظيفة طابعها مالي حيث يشرف على جمع الأموال في القرية ويسهم في تنظيم الشرطة وكان يتسلم من ١ - ٢٥ قيراط على كل صـولـه . hydrophylox المسئول عن تسلم القرية لماء الفيضان hypodectes مسئول الخزانة ، وحراس الخقول وكانوا يشرفون على القنوات وتنظيمها ونظافتها ، كان عملهم عن طريق السخرة ولكن فرض لهم جعل مالي . ثم الجباة exactor والكتاب وعمال البريد حيث يقومون بنقل الأموال مباشرة الى الولاة preases وقد كان هذا النظام مطبقا في جميع القرى سواء ما تمتع منها بالجباية الذاتية أو ظل تحت حكم الاقطاع أو الدولة ، ولكن القرى المتمتعة بالجباية الذاتية كانت مستقلة ماديا وكان اتصالها بمكتب الوالى مباشرة ، وبالنسبة للاقطاعي كانت تتبع موظفي اقطاعه ، اما بالنسبة للدولة فهي تتبع موظفي الباجاركية .

وكان لتلك القرى خزانة للضرائب. تتصل بها ادارة للحسابات لتخديه المصروفات والجبايات والموظف المسئول عن تدوين الحساب يعرف باسم Logagraphes ويجرى اعداد قوائم بالضرائب التي اداها كل فرد مع ذكر اسمه ومقدارها ويرسلها مسئول الخزانة بعد ذلك الى مكتب الوالى . ويبدو أن العمل فى تلك الوظائف لم يكن مرغوبا فيه ، ففي مجموعة المتحف البريطانى رجل عين رئيسا لقرية Protocometes ضد ارادته (٧٦) وكان هناك أكثر من رئيس قرية فى برديات أفروديتو (كوم أشقوه) وفى مجموعة ماسبيرو (٧٧) وهناك أكثر من كومارخ فذكر فى بردية تعود للقرن الرابع اثنى من الكومارخ . وفى القرن الخامس والسادس نجد أن عددهم تضاعف . وفى بردية من البهنسا (٧٨) اشارة الى أربعة كومارخ من مسئولى القرية مسئولين عن النواحي المالية وتسليم الضرائب ، وكان هؤلاء الموظفون مسئولين عن الوفاء بالتزامات المالىة عن القرية . فاذا تأخروا أو عجزوا عن اداها تعرضوا للعقاب والسجن، وفى بردية تعود للقرن السادس وهى خطاب موجه لشخصين يدعيان فيميون وفيليب لا نعرف عملهما بالضبط يرسلان خطابا لدوق طيبة (الأقصر) يطلبان فيه ترك زوجات لكومارخ واثنين من حراس الحقول فى مقابل تعهدهم باحضار أزواجهم لتسليمهم للسجن اذا طولبوا ويبدو أنهم لم يؤدوا ما عليهم من التزامات ضريبية فقبض على زوجاتهم استيفاء للضريبة (٧٩) .

وكانت الأراضى فى القرى التى تتمتع بالجباية الذاتية ، اما ماكا لمجموعة القرية أو لصغار ملاك أو مستأجرة من أديرة . وقرية أفروديتو (كوم أشقوه) تعتبر خير مثال للقرى المتمتعة بالجباية الذاتية فنجد فيها عددا من الملاك الأثرياء . وهؤلاء كونوا مجلس نقابتها كديسقورس الذى ورد ذكره فى عدد من بردياتها وان كان حجم ممتلكاته لا يتجاوز المائة أرورة أو أكثر قليلا ، حيث

أجر أرضا من دير أبو ساويرس ودفع لها كأجر عيني ٩٢ كيلة
وبما أن الضريبة في حدود ٢ - ٣ كيلة فإن ما أجبره من الدير
٣٠ او ٤٠ أرورة ، وجزء كبير من الأراضي أجبره المزارعون من كنيسة
ريسي ومن الأديرة (٨٠) الأخرى في المنطقة . ومجموعة ماسبيرو
تحتوي العديد من عقود الإيجار وكلها تشمل مساحات صغيرة
تتراوح بين أرورة وعشرين (٨١) . وهناك عقد يشير لبيع
دير أبو ديمس واحد وربح أرورة لشخص يدعى ثيودور حيث
أعلنت سلطات أفروديتو عن تغيير المالك ومسئولياته الضرائب وهناك
إشارة (٨٢) لأرض تخص القرية في مجموعها . فأجر اثنان من
الفلاحين قطعة أرض تخص القرية مقابل إيجار سنوي مقداره
صولدان الا ثلاثة قراريط وكيلتين من القمح وأرض أخرى تخص
القرية أجراها شخص في مقابل ١ نوميذما الأقباطين . (٨٣)
والفلاح في جميع هذه العقود كان حرا ، وربما مظهر السخرة
الوحيد كان بالنسبة لوظائف مجلس القرية وللعمل في القنوات
أما ما عدا ذلك فهي عقود إيجار بين أحرار .

وكان موظفو القرية مسئولين عن الجباية وفي أمر صادر الى
أعيان أفروديتو أن الدفعة الأولى من القمح التي عليهم وقدرها
٤٠٥ أرداد كانت برسم الشحنة السعيدة الى القسطنطينية .
أما الدفعة الثانية وقدرها ٢٠٠٠ أرداد فقط جرى شحنها على سفن
صغيرة وترتبط بمثونة الاسكندرية ، ولقد أشار قانون ١٣ الى أن
قمح طيبة (الأقصر) المتجمع باسم الشحنة السعيدة من أنطونيوس
بوليس « الشيخ عبادة » وهي باجارية الاقليم يجب أن يكون هناك
في ١٩ أغسطس . وأن الذي برسم الاسكندرية ينبغي أن يرسل
قبل ١٠ أكتوبر . ويبدو أن باجارية أنطونيو بوليس كانت تسلم
لها القرى المتمتعة بالجباية الذاتية ما جمعه من ضرائب القمح
كذلك الضرائب المالية ، ففي بردية تعود الى القرن السادس يذكر

سكان القرية أنهم دفعوا من خلال حنا الجامع المسئول امام نقابة القرية ضرائب منتظمة بالنسبة للقسم الأول لحساب الضريبة المنتظمة. ولحساب الضرائب الأخرى ٢٧ صولدا ذهبيا ولقد قام حنا بتسليمه الى مسئول البنسك في الباجاركية (٨٤) . ولقد اعترض السكان على حنا المذكور لأن جولييان الباجارك حاول فرض ضريبة عليهم وكانوا يدفعون قراطين على الأرورة الصالحة للزراعة و ٨ قرايط لأراضي الكروم ولقد حاول الباجارك فرض ضريبة ٢٥ قرايط رغم انخفاض منسوب الفيضان (٨٥) الى جانب أن أغلب أراضيهم رملية وليست جيدة الخصب . وكان هذا العمل من جانب الباجارك يعتبر تعديا على حق تلك القرى ذات الجباية الذاتية ، حيث تجاهل حاكم اقليم أنطونيوبوليس تعاليم الامبراطور ليو الخاصة باستقلال القرية فشعى الى التدخل في جبايتها مما دفع أهلها الى رفع شكاياتهم الى الوالى .

فهناك شكوى ضد الباجارك ميناس لأغارته على قريتهم من أجل الحصول على الضرائب وبصحبه جنوده فاعتدوا على النساء والراهبات وسددوا القنوات وهاجموا القوافل وأخذوا دوابهم وحصلوا منهم على ٧٠٠ صولدا لم يسلمو عنها ايصالا وكذلك فرض عليهم غرامة . وتعرض ديسقورس وهو أحد ملاكها للاعتداء والمصادرة فقد أراد الباجارك جولييان هو الآخر اخضاع المدينة لضرائبه ولما رفض الأهالى تعرضوا للاضطهاد والمصادرة . ولقد ذهب ديسقورس الى الامبراطور جستنيان يشكو له ما تعرض له هو وقريته على يد الباجارك فيذكر في شكواه أنه وأسرتة كانوا من كبار الملاك وتولوا الجباية من خلال مجلس القرية الذى كانوا أعضاء فيه ويذكر أن شخصا يدعى سيوفليوس اغتصب منه الجباية ولم يسلمها للمكتب المسئول مما اضطر الفلاحين الى الدفع ثانية ، وبذلك حاقت الخسارة بكل من الخزانة والفلاحين . وقام ديسقورس

بزيارة ثانية الى القسطنطينية لتقديم شكواه مما دفع الامبراطور لتوبيخ الدوق على عدم تنفية الأوامر (٨٦) « أن ديسقورس حضر إلينا وأخبرنا أنه جاء من قرية في طيبة ، وأن والده كان أحد كبار الملاك هناك واعتاد أن يجمع ويسلم جميع ضرائب المنطقة الى وكيل المجلس ولقد تعرض لظلم فادح من حكام هذه الايام الذين لم يطيعوا منزلنا المقدس ومارسوا حمايتهم ، وسيودثيوس المعظم استغل ميزة غياب الأب الحامي فجمع ضرائب القسرية ولم يدفع شيئاً للخزانة العامة وعلى ذلك فان الجباة المحليين عادوا ثانية الى جمع الضرائب وفرضها عليهم ، لقد حصل منا على خطاب مقدس الى فخامتكم بخصوص هذا الأمر ولكن مكائد هذا الشخص كانت أكثر فاعلية من أوامرنا وتعرض الملتمس لتعاب دفعته الى المجيء إلينا ثانية والتعرض للتأخير .

وعلى ذلك قررنا أن على سيادتكم أن تعطوا الفاعلية لخطابنا المقدس عن هذا السؤال الذى للملتمس وأنه وقرية لن يجردوا عما بعد عام مما هو حق لهم ويجب ألا يعرضوا على هذا الأساس لاستنزاف بسبب مدفوعات الضرائب العامة ، وعلى ذلك فقد ذكر أن بعض المسئولين فى القرية سرقوا من الملتمس وأخيه عددا من الممتلكات بإجراءات ضد العدالة ولذلك قررنا ان على فخامتكم فحص هذه الحالة واذا وجدتها كما أبلغنا فيجب تحقيق العدالة للملتمس وأخيه وفق القانون . ولقد أخبرنا أن جوليان الباجارك فى اقليم انطونيو بوليس رغب فى وضع القرية تحت سلطان باجاركيته الضرائب رغم أنها تتبع نظام الجباية الذاتية وتدفع الضرائب مباشرة للمكتب المحلى ولما رفضوا هذا الوضع هاجبهم وأنه ليعد مذنباً بسبب استيلائه على ممتلكاتهم ، وباختصار استغل سلطته عليهم وعلى قريرتهم ولذلك قررنا أن على سيادتكم فحص الحالة بعدالة ، ووفقا للقانون واذا وجدته على حق هو وأهالى قريرته فلن

يخضعوا لسلطان الباجراكية الضرائبي ، وتمنع جوليان السابق
الذكر من التعرض لهم وتجعله يتصرف تصرفاً عادلاً تجاه الملتحقين
ويزيل الأضرار التي لحقت به نتيجة لتضرقة السابق ، . وأمام هذا
التدخل المستمر في أعمال مجلس القرية فإن أعضاء المجلس حاولوا
التهرب من تلك الواجبات ، وتعيين غيرهم مع تحملهم للأعباء المالية
فثيودور وهو أحد مسئولى القرية ، يتعهد بأن يعطى كل السلطات
للشخص القائم بعمله ويتعهد بأن يدفع عنه الأعباء (٨٧) .

ثانياً : الكنيسة :

كانت الكنيسة في القرن السادس تعد من كبار الملاك وتمتعت
أراضيها بالحماية الذاتية ، بل حصلت على حق الحماية الذي حرم
منه كبار الملاك ، وأرض الكنيسة نشأت نتيجة لهبات ومصادرات
قسطنطين لصالح كنيسة القسطنطينية والاسكندرية في القرن
الرابع ، الى جانب أن الأذيرة أدت الى زيادة أملاك الكنيسة عن
طريق هبات الأفراد لأهلاكم قبل انخراطهم في سلكها ، فالقديس
أنطون ترك ثلاثمائة فدان للكنيسة ، وعذداً كبيراً من الوصايا
تضمن هبات للكنيسة . ففي وصية فلاقيوس فيبتيون من أنطونيو
بوليس « الشيخ عبادة » منح أرورة من أرضه مزرعة كروم للدير
القديس جريما وترك للدير اختيار مكانها وعهد لراهب بالدير
بالإشراف على أبنائه (٨٨) وفي وصية لأحد ولاة أركاديا (من الدلتا
الى الشيخ فضل) في القرون السادس أوصى بتصفية مزرعة
للكنيسة (٨٩) ومجموعة كروم بها عدد من الوصايا عبارة عن هبات
من رجال ونساء للكنيسة (٩٠) .

وتتضمن سجلات أبيون وأميانوس هبات للكنيسة ، فوثيقة
حساب خاصة بفضياع أبيون ذكر فيها أنه دفع ٥ غنم ولوات

للكنييسة : وفي بردية أخرى إشارة لدفع ٢١ كيلة لرهبان دير *prückthle* ولرهبان دير *Berke* (في البهتسا (٩١) وفي حساب أنيميا توفى هبات لعدد من الأديرة فتسلم دير بيتو ٥٧٥ كيلة من القمح . ولقد حصلت الكنائس على بعض أراضي الحيازاة *emphyteusis* وكانت أراضي مهمة تؤجرها الدولة لمدة طويلة مقابل إيجار منخفض وتزرع غالبا بأشجار كروم وزيتون ولقد فوضت عليها فيما بعد طريفة (٩٢) ومرسوم ٤١٥ الذي أصدره سيودثيوس أعترف بها لكنيسة الاسكندرية والقسطنطينية من أراضي ولم يطبق القانون الصادر بشأن الحماية على الكنائس إذ تمتنع للأفراد بالدخول في حماية الكنيسة فكانوا يهبون أراضيهم لها ثم يهودون لاستردادها ثانية بالايجار (٩٣) .

ولقد حاول جستنيان في مرسومه ١٢ الحد من الحماية التي تتمتع بها الكنائس فلقد لجأ الى الكنيسة عدد من المتهربين من دفع الضرائب وكذلك المختلسين من الموظفين حتى يحتفظوا بما اختلسوه ، وطلب من مسئول الكنيسة ألا يعطوا حق اللجوء لكل من يطلبه بل سمح فقط لمن حصل على إيصال بتأجيل الضرائب عن الموظفين المسئولين على أن يتعهد بسداد ما عليه ، ولقد تمتع رجال الدين بميزات عدة فكانوا يشتركون في اختيار الموظفين والإشراف على النواحي المالية ، وأشرقوا بمعونة المزارعين على صيانة الجسور .

ورغم استقلال الكنيسة فانما نجد في إحدى برديات القرون السادس تدخلا متافرا من الدولة في شئونها الخاصة . ففي خطاب موجه الى الأسقف سيجنيوس من شخص يدعى سيرابيون في خدمة شخص لم يذكر اسمه وانما يصفه بالقص يطلب من الأسقف أن يضبط على رجل الكنيسة فيبنيون وفقا للخطاب المرسى اليه وإذا

ظل فيبيميون على رفضه فانه سيضطر لاتخاذ موقف لاجبار القس على الخضوع . ولم يوضح فى الرسالة الدافع هل هو التأخير فى دفع ضرائب كانت تخص الدولة أو ايوأوه لبعض من حرمت القوانين لجوءهم الى الكنيسة (٩٤) .

وهذا يدفعنا التساؤل هل كانت كل أرض الكنيسة معفاة من الضرائب ؟ لم يتمتع بالاعفاء التام الا الأراضى التى وصلتهم عن طريق هبة امبراطورية ، أما أرض الحيازة فقد دفعت عنها ضرائب وكذلك الأراضى التى وصلتهم عن طريق هبات فردية أو الشراء . وفى بردية تعود للقرن السادس بيعت ٣ أرورة من الأرض التى لا يصلها الفيضان الى دير فى أفروديتو (كوم اشقوه) . ولكن تحمل الدير ضرائب ١٤ أرورة لأن بقية تلك الأراضى كانت ملحقه بالأرض عن طريق السخرة (٩٥) .

وهناك ايصال يشير الى كنيسة أبوللو نوبليوس Apollinoplos دفعت لمئونة فرقة جستنيان من السكتيين العسكريين فى Baylba صولدان و ٢١ قيراطا وذكر أنه عبه نصف سنوى (٩٦) .

ولقد تمتعت الكنيسة بحق الجباية الذاتية فقامت بجميع الضرائب من مؤجرى أرضها ، وقام الرهبان بزراعة بعض الأراضى وحصادها وعصر بعض كرومها بأنفسهم . فهناك ايصال مخالصة يعود الى القرن السادس بين تيودور قسيس من بنتابوليس ورهبان دير بانكيونيس فى الأشمونين اشترى منهم محصول النبيذ ودفع ١٥٠٠ . . وسلموه له فى الاسكندرية وأعطاهم ايصالا بذلك ، وألغى الايصال السابق ، ويبدو أنه دفع ثمن المحصول قبل نضجه (٩٧) ، ولقد كانت أغلب أراضى أفروديتو ملكا للكنيسة أجراها أفراد واقطاعيون . فهناك العديد من الايصالات كلها ايجارات وضرائب مدفوعة للكنيسة ، فاستاجر أوريليوس حننا

أرضاً من كنيسة أنطواني (٩٨) واشترى أوريليوس بولس أرضاً من كنيسة أبوديوس . وهناك إيصال من رجل دين إلى أبو سفريوس بخصوص دفع ضرائب القسم العاشر بواسطة رجاله (٩٩) وفلافيوس ديسقورس أحد ملاك الأرض في كوم أشقوه كان أحد مستأجري دير أبو ساويرس ودفع مقابل الإيجار قمحا (١٠٠) والكونت أيمميانوس استأجر من دير بيتو أرضاً كانت الضرائب المدفوعة عليها كما يلي : ٤٠٣ كيلات في القسم الثاني و ٣٩٩ر٥ في القسم التاسع و ٤٣١ كيلة في القسم السابع وهذه الضرائب تدفع سنوياً ، وفي حساباته أيضاً أنه صرف لكنيسة الرومان (١٠١) : نوميذما و قيراطين ولا نعرف إذا كانت هبة أم ضريبة . وذكرت هبة مقدارها ٢٠ كيلة لدير القديس بوثيميوس وفي بردية ثانية إشارة إلى أن أسقف أتريب دفع مقابل الصوف ٢ نوميذما إلا ٣ قراريط (١٠٢) . وفي بردية من حسابات أبييون أن دير أبوللس أمر له القنصل في الجزء الأول من القسم الثالث ب ٤٠٠ كيلة من القمح (١٠٣) .

وقام الرهبان بالاشراف على الزراعة في بعض ممتلكاتهم فأيصال مدفوعات من رهبان دير أندرياس لأشخاص مقابل حمل الدريس (١٠٣) وفي بردية تختص بنزاع بين مزارعين ودير يبدو مالكا للأرض حددوا بترك الأرض وعدم دفع ما عليهم إذا لم يمنع الدير جماله من ارتياد أراضيهم (١٠٤) . ويبدو أن الكنيسة كانت تستعين أحيانا بجبسة تابعين لها فالكنيسة في هيرموبوليس (الشمونين) كان لديها جبسة للضرائب النوعية والنقدية .

ثالثاً : الضياع الكبرى :

أما فلاحو الضياع الكبرى فلم يكونوا أسوأ فلاحى الدولة بل هم أفضل حالاً من أولئك الذين خضعوا لسلطان الباجاركيات ،

لحرص ملاك الأرض على نتاج أراضيهم وخاصة أن هؤلاء الملاك كانوا أقل العناصر وفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الدولة اعتماداً على ما شغلوه من مناصب ، فكانت عقود الإيجار تتضمن الإشياء إلى أنه في حالة ما إذا كان الانتاج غير مجز بسبب الفيضان أو الأعاصير تخفض الإيجارات ، وكان المالك يسبدهم بالبذور والآلات وأدوات الزراعة فكريستودورا وهي من كبار ملاك القرن الخامس تعوض مزارعيها بشتلات من الكروم . ولكن هذا لا يعنى أن الفيلاح لم يعان ما عاناه غيره من المزارعين من الجبابة ووسائلهم في الإيتزاز وهذا يدفعنا إلى مناقشة عدة أمور :

أولاً : كيفية نشأة تلك الضياع .

ثانياً : وسائل إدارتها وطرق الحماية .

ثالثاً : هل كان المزارع فى أراضى الاقطاع تابعاً أو بمعنى

أصح قلنا أم حراً له حقوقه وواجباته .

ولقد ذكرنا من قبل أن الضياع قد نشأت نتيجة هبات امبراطورية لبعض أفراد الأسرة المالكة وبعض المقربين إليها وبعض أفراد الحاشية ، وكذلك تملك بعض مساحات عن طريق الشراء واستصلاح الأراضى ولكنها لم تكن تمثل آنذاك اقطاعات كبرى . لكن منذ بداية القرن الرابع بدأت تزداد الأراضى الخاصة نتيجة الهبة والميراث والزواج والشراء . ولقد تبع هذا نمو الحماية التي حاربتها الدولة وحرمتها منذ ٤١٦ وفرضت على من يهاربها العقاب . ومع ذلك فاننا نجد فى القرن السادس مجموعات بردية كبيرة هى عبارة عن سجلات سادة اقطاعيين فمن كوم أشيقوه وويلتيا ميجلات أيمميانوس وديسقورس اللذين كانا وكيلاه لفترة ، ومن البهنسا وويلتيا سجلات أبيون وأسرة أبيون هذه إحدى الأسر الكبيرة التي

بدأت تظهر سجلاتها منذ القرن الخامس وهي ذات أصل مصرى تولى أفرادها مناصب الفنصليه والباچارليه والدوقيه ، وفي مجموعه برديات اكسرنخوس (البهنسا) برديات رقم ١٩١١ و ١٩١٢ و ١٩١٣ و ١٩١٤ وردت احصاءات لعدد من القرى التى كانت تتبع ابيون ومع ذلك فان الأسرة لم تملك قرية بأكملها بل كان هناك ملاك آخرون الى جانب ابيون لهم أملاك فى اكسرنخوس (البهنسا) وفى كينوبوليس (أبو صير بانا) وهيرموبوليس (الأشمونين) وهيرفليوبوليس (اهناسيا) وفى احدى البرديات ذكر ان صرييه القمح النوعية التى قاموا بجمعها فى كل من البهنسا وكينوبوليس (أبو صير بانا) تعادل ٣٥ ألف صولد . والضريبة الذهبية ٢٤٥ ألف فىكون مجموع الضريبة ٥٩٥ ألف صولد . وفى هيرقليوبوليس (اهناسيا) ٣٥ ألف صولد والضريبة الذهبية ٢٤٥ ألف صولد (١٠٥) ورغم ضخامة تلك الجبايات وما تدل عليه من مساحات الأرض فأننا نعلم أن أغلب الأراضى فى تلك المدن كانت ملكا لكنائس أو أراضى ملكية فردية ، فقرارات الأباطرة حرمت الحماية والتبعية ولكنها لم تستطع منع الملكية لأن أغلبها ظهر نتيجة للميراث أو الزواج أو التأجير .

ولقد انفرد الاقطاع بمجموعة موظفين خاصين به كونوا الاداة الادارية ، فكان كل اقطاع ينقسم الى دوقيتين كل واحدة يديرها كونت وتحت إدارته ١٠ من المشرفين Proneteeq ومجموعة من مسئولى الجباية وكتبة السجلات Chartulani مسئولى البنك يقومون بإصدار الايصالات المالية وتسليم الجبايات وحملها الى ابيون ، أو الى الاسكندرية . ووزان الحبوب ، وسباق مسئول عن توزيع الخمر ، وقائد سفينة ، ومشرقي حقول ، ثم مجالس القرية العادية التى تشمل رئيس القرية وحراس الحقول ومشرقي الجسر . وكان ابيون يرسل ضرائبه العينية مباشرة الى الاسكندرية ففي

رسالة من وكيله جورج الى وكيل آخر هو فيكتور (أرجو سيادتك أن ترسل ثيودور الجامع لان الضراف الموقر سيخضر ليذهب الى الاسكندرية وأنا لايمكن أن أبقيه طويلا) (١٠٦) ومن الملاحظ أن التقسيم السابق أدى الى الخلط بين موظفى الاقطاع وموظفى الدولة وأصبح من الصعب التمييز بينهما وخاصة أن بعضهم فعلا كان يجمع بين الوظيفتين ، الرسمية وكوكيل لايرون ومن هنا كان عدم مساءلة كبار الملاك عن تأخير الجباية فهم وأتباعهم كبار الموظفين ، وبذلك أصبح من الصعب تحقيق العدالة حيث سخرت ادارات الدولة لمصلحتهم رغم محاولات جستنيان ومرسومه رقم ١٣ الذى حرص على عقاب كل من يستغل نفوذه .

وفى بردية عبارة عن خطاب من وكيل ابيون الى اثنين من أفراد الأسرة وهما زوجته وشقيقته يصف أباهما بالباجارك ثم يتحدث عن شقيقتها بول التربيون ، فمن الواضح أنهما كانا من كبار موظفى الدولة ، وفى عقد بين أحد وكلاء الاقطاع فى قرية صغيرة تتبع اقطاع ابيون فى البهنسا وبين أحد وكلاء الأسرة تتضح الصورة التى كان يدار بها الاقطاع . فالوكيل يتعهد بالعمل لمدة سنة لدى ابيون فى قريته والمنطقة المجاورة لها ويعد بالتعاون مع غيره من موظفى الاقطاع ، وبتنفيذ أوامر السكرتير ، وتسليم المحصول عن طريق المندوب المالى . فيسلم القمح للموظف المسئول عن القوارب بالمنزل المبجل ، والمال لمسئول البنك ، وجميع الايصالات التى تصدر للمزارعين تصبح تحت مسئوليته واذا حدث عجز كان عليه تحمل مسئوليته ، ويبدو أن جزءا من محصول القمح كان ينقل الى ابيون فى خطاب لأحد الوكلاء يطلب ارسال البحارة لاستلام ١٠٠ كيلة من القمح من الحساب القديم ويسأل هل يرسله الى منزل ابيون مباشرة (١٠٧) ، ولعل ابيون تأخر فى تأدية ما عليه . ولقد حرص موظفوه على دقة الجباية فيذكر وكيله أنه سيدفع ١٠٥

كيلات زيادة لاختلاف مقياس التسليم عن التسليم فقد اختلف وزن الكيلة فهي في بعض البرديات ٤٦ قدحا وفي البعض الآخر ٤٠ قدحا وفي نهاية العقد يذكر أنه جمع ٢٠ صولدا وربما كانت هذه أجور للعجاية ويبدو أن أجور الموظفين مرتفعة بالمحصول .

ولم يكن القيام بوظائف الإدارة في الاقطاع من الأمور المجزية فيما عدا المناصب الكبرى ، كالكونت والقمص وما اليهما حيث نال هؤلاء أجورا عالية كميناس الذي حصل على ١٥ صولدا في الشهر الى جانب ما حصلوا عليه من هدايا فترى فيكتور يتلقى مقادير من النبذ والسبائح (١٠٨) ولكن في المستويات الادارية الصغرى المتمثلة في السكرتاريين وصغار الوكلاء الصورة تختلف في رسالة الى الدوق يذكر ثيودور المحامي أن سكرتيه حنا مسجل الأراضي لم يتسلم مسموحه في السنة الجديدة ويذكر له أنه ليس من المستحب الا يدفع مرتبه مدة طويلة .

ولم يكن عمل العجاية بالسهل فقد كان عليهم الحصول على العجايات في الوقت المحدد والا تعرضوا لغرامات وللعقاب فلبجأوا الى الشدة مع المزارعين وهؤلاء بدورهم تهربوا من تأدية الضرائب . ولقد كان موظفو أبيون يقومون بمسح أرض الاقطاع وتقدير الضرائب فأحد وكلائه ويدعى بامبيوس كتب له عن مسح الأرض وكشف بالمزارعين والملاك والأراضي التي يصلها الفيضان والأراضي غير المزروعة (١٠٩) وربما أجحف الموظفون الموكلون بمسح الأرض بالأهالي أو فرضوا عليهم أعباء أكثر أو تجاهلوا أحد البنود الأساسية التي يجرى على أساسها تقدير الضريبة ، وهي نوعية الأرض ونوعية المحصول وان كان أبيون وكبار معاونيه قد حرصوا الى حد ما على عدم الإساءة الى فلاحيههم مما قد يترتب عليه فرارهم ، وتركهم الأرض فلقد أرسل جورج الى فيكتور بخصوص جامعي الضرائب الذين

أسبأوا إلى المزارعين في إحدى القرى التابعة لهم وقبضوا على رئيس القرية واغتصبوا حصانه وطلب منهم إعادة الحصان وترك رئيس القرية (١١٠) ، وحثهم مسئولية ما سيحدث .

ولقد كان لموظفي الاقطاع سلطات الشرطة فعند سرقة الجاني في قرية يتمفوس أرسل موظف من الاقطاع للتحقيق . وحين حدث نزاع بين قريتين من قرى الاشمونيين في القرن السادس بسبب سرقة ماشية كتبوا الى المالك أن يكتب الى رئيس القرية ليفض الخلاف وقد حضر وكيل المالك وفض الاشتباك (١١١) . وفي برديه أخرى يتولى رئيس المساعدين أو الجبابة فض خلاف بين قريتين في البهنسا ولم يكن من السهل على الجبابة جمع الضرائب وفي خطاب موجه الى زوجة أبيون أن الجبابة لم يعطوا الجبابة رغم التنبيه عليهم وتكرر هذا القول في خطاب آخر (١١٢) ويشكو جاب من إحدى قرى كينوبوليس (أبو صيربانا) أنه لم يحصل على صولده واحد وفي رسالة من كريستوفر أحد رؤساء الجبابة الى جورج وكيل أبيون أن فلاحى اكتيريا Actrio لم يسلموا الى يوسف الجابي خراج أراضيهم ويطلب أن يرسل شخص آخر لمساعدة الجامع المذكور (١١٣) ولصعوبة الجبايات ولتهرب الجبابة استخدم أبيون ما يعرف Buellarl وهم جنود مهمتهم المساعدة في الجبابة وخاصة أن الأمن لم يعد مستتباً في القرى فيرسل ثيودور (١١٤) السكرتير وكاتب السجلات الى السكرتارين الآخرين والوكلاء الماليين يطلب قبول إبراهيم ونيكيتاس كيوكلارى (أرجو تعيين إبراهيم ونيكيتاس حاملى هذا الخطاب كيوكلارى ابتداء من شهر يرمهات ودفعوا لهم مسموحهم من الحبوب لانكم تعلمون أننا نحتاج لجنود ينفذون بلا أي تأخير ، وذكر في كشف آخر أسبأ لهؤلاء الجنود من بينهم اسمان لجرمان وذكر لأجورهم (١١٥) وكان لأبيون سجن خاص

وهناك مجامع يتبعون الإقطاع كذا ورد في أحد حساباته فيذكر
حسابا تم استخلاصه بواسطة كيروس المجمع (١١٦) .

وبالنسبة لابيون فان عائد ضرياعه ربما كان كبيرا ولكن
بالنسبة لغيره من الملاك فان دخلهم لم يكن بنفس الصورة ولدينا
أمثلة لدخول كل من الكونت ايمميانوس وكرستودورا فأغلب
الأرض مؤجرة من الكنيسة وكان يدفع لها في كل سنة ضريبة
تقرب من ٤٠٠ كيلة وأجر ايمميانوس من شخص يدعى حنا بن موسى
ولا نعرف شخصيته قطعة أرض أخرى وكذلك أجر أرضا تخص
قرية أفرديتو (كوم اشقوه) حيث دفع اليها ضرائب نقدية في
القسم الثاني ٣ نوميذما الا ٩ قراريط وحصل على مخالصة (١١٧)
ودفع ٧٨ كيلة أخرى لكنيسة ثمن نقل طوب . ولناخذ كدليل
على نوعيات الحساب الدخل والمنصرف لديه حساب احدى المزارع
وهي قالوس حيث دفعت قالوس عن القسم الثامن والتاسع ضرائب
كالآتي ٤٩ كيلة قمح و ١٣ كيلة شعير ومن المال قيراطين وقد وزع
ما دفعته كما يلي : ضريبة الأثونة (القمح) للقسم الثامن ٥٦ مدا
(الكيلة = ٣ مدا) تعادل ١٨٥ كيلة والقسم التاسع ٦٠ مدا
تعادل ٢٠ كيلة فالجُموع ١١٦ مدا يعادل ٢٨ ونصف كيلة ولا توجد
ضرائب نقدية ، فيما تبقى لايمميانوس بعد تسليم الضريبة ١٠ كيلات
فاذا خصمنا نفقات الجباية فان ما يتحصل عليه لا يجد دخلا
كبيرا (١١٨) .

كذلك كان الامر بالنسبة لكريستودورا التي كانت من كبار
الملاك وحصلت على أملاكها عن طريق الهبة وكان اقطاعها في قرية
بشلا في هيرموبوليس (الاشمونيين) وأرض اضافية في قرية
سالون . وكانت تتمتع في البداية باعفاءات ضريبية وفي اجلدى
السنوات التي انخفض فيها النيل ولم يجد المحصول اضطرت

لاحضار شتلات كروم جديدة بدلا من التي اقلقت واعدتهم بأوعية
وجرار لجميع العنب ، وكان دخل الاقطاع ما يقرب من ١٢٠ صولدا
وبعد وفاتها قسم بين أبنائها الأربعة . فصورة الاقطاع في مصر
تختلف تمام الاختلاف عن صورة الاقطاع الغربي كما هو واضح
وهذا يؤدي بنا الى تحديد موقف الفلاح في تلك الاقطاعات .

وضع الفلاح :

وأضح من عقود الايجار والقروض والضمانات أنه كان فلاحا
حرا وأن بينه وبين المالك عقدا بين مستأجر ومالك لاسيد وتابع ،
فأيمميانوس قد ترك سجلا مفصلا بأسماء مزارعيه وما عليهم من
ايجارات بل ان حوالي ١٥٩ أرورة من أرضه مؤجرة من الدير ثم
أجرها هو الى مزارعيه ، وكان الايجار يؤخذ على ثلاثة أقساط وأحيانا
كان يسمح بالتأخير في الدفع فنجد في حسابات مزارعيه احوالة من
القسم الثاني الى القسم الثالث (١١٩) .

وفي خطاب موجه الى أبيون يشكو عدد من المزارعين الكونت
ليمونوس وكيله حيث وعدهم أبيون بتأجير أرض تابعة له ولكن
ليمونوس لم يف بالوعد ويذكر في نهاية الخطاب أن الكونت
لايخدم مصالح الدوق . ويبدو أن المزارعين قد تعرضوا عند سداد
ايجارهم لبعض المضايقات من جانب وكلاء الاقطاع فلقد أرسل
فيكتور لجورج شخصا يحمل رسالة تتضمن توصية ويطلب منه أن
ينهي حساباته بسرعة وبدون تأخير وعليه الا يعرضه لمضايقات
السكرتاريين أو غيرهم . وفي أحد الكشوف الخاصة بالاقطاع نجد
ذكرا لمزارعيه وعماله الزراعيين ومقدار ما يأخذه كل منهم « لمزارعي
الحدائق خارج البوابة في مقابل ٣ أرورات التي يزرعونها بالتفويض
٢٢ كيلة من المحصول ولكنيسة أبولو بوليس بأمر من سيدنا
القنصل ٤٠٠ كيلة من الجزء الأول من القسم الثالث ولرجال

الاسطبل كالمعتاد في القسم الثالث ٢٤ صولدا الى ٥٢ قراطا ، ودفع لحراس الحقول ولرى الحدائق وحديقة الخضر الخاصة باتريجوس ولنصف القناة ١٠ كيلات قمح والى ٠٠ ؟ حين روى ٦ قطع خارج الأرض كيلة ، ولابراهيم الخزاف لرى خارج البوابة ولرى حدائق مكموراخ في القسم الثالث خمس كيلات وربع ٠ وبقية الوثيقة تشمل أجورا لعمال مقابل الرى وكان أبيون يمد مزارعيه بالجرار لجنى العنب ثم عصره ٠ وهناك عدد من ايصالات الايجنار جمعها مندوبون من القرى المختلفة وأشار الى أسماء المؤجرين ٠ وكانت العقود تحدد الشروط على كلا الطرفين المالك والمستأجر وتمنع تخفيضات للفلاح في حالة الفيضان المنخفض ٠ ففي التماس رفعه مزارع ويبدو أنه أحد صغار وكلاء أبيون في إحدى القرى وكان يؤجر أرضا من أبيون يطلب التسامح فيما عليه من ضرائب «أنا عبدك البائس أقسم بهذا الالتماس انى أخدم سيدي كما خدمت آباءك وأجدادك وأدفع الضرائب سنويا ولكن أراد الله أن تموت ماشيتي في القسم ١١ و ١٢ واقترضت ٥ صولدا لاستطيع شراء ماشينة بدلا منها وعلى ذلك التمس من سيدي الرحمة ، فخدم سيدي رفضوا أن يعينوني وان لم تتركنى برحمتك ياسيدي فأننى لن أستطيع البقاء في ممتلكاتك أو خدمة الاقطاع وأنا أرجو عظمتك أن تأمر بالرحمة بي » (١٢٠) فمن الواضح رغم لهجة الخطاب الدليلة التي أصبحت واضحة من خلال الخطابات المتبادلة والتي امتدت حتى الى الموظفين وأصبحت طابعا عاما بين الرئيس والمرؤوس فان الفلاح لم يكن مرتبطا بالأرض فكما نرى في هذا الخطاب أنه يستطيع تركها اذا شاء وفي مجموعة إكسرنخوس « البهنسا » إشارة الى ايجارات دفعها مزارعو كروم وايجارات دفعتها قرى من المحصول العيني وأغلب عقود الايجار كانت تتضمن استمرار الايجار لمدة عام بضمان أملاك المستأجر ٠

ولقد اتخذ بعض المؤرخين العقود التي تلحق بضمانة من الفلاح بعدم مفارقة أرضه طوال مدة الإيجار على أنها قديمة تربط الفلاح بالأرض، ولكنها كانت مجرد ضمانة للمالك لأن المستأجر كانت له هو الآخر تعهدات على المالك بالألا يخرج من الأرض، وفي بردية (١٢١) قام الضامن بارسالها الى صناعه الباجارك حينئذ (من أورليوس بامبيغانوس رئيس العمال ابن جورج من مدينة اكسرخوس (البهتسا) أنا أعترف بكامل أودائي وبالمقدمات وبالقسم الإمبراطوري اتى قبلت من عظمتك عن طريق ممثلك المسئولية وتكفلت عن أوريليوس بن ابراهيم بن هيرمينوس وميراث الذي جاء من اقطاع فارثيوناس العظمى التي تخص عظمتك في اكسرخوس والمسجل كفلاح مستخدم، أنه سيواصل العمل بالقطاع وسيظل في مقاطعته مع عائلته وزوجته وحيواناته وممتلكاته وأنا أعطى ضمانتي على هذا وإذا طلب منى عن طريق عظمتك أو ممثلك في أى وقت فستأخذه وأسلمه) . ويتعهد في حالة قسلة أن يدفع ٨ شولبات . ولقد اتخذ بعض المؤرخين تلك البردية دليلا على وجود القنية في مصر، رغم أن هذا النظام ليس وليد القرن السادس، ففي برديات تعود الى القرن الثامن ضمانات مشابهة . فهناك قسم ديمثريوس بن ميثريسيوس لضمال وظهور جريغولوس كونتليانوس، وكذلك ضمانتان من القيوم تعودان الى القرون الثالث حيث يضمن أوريليوس سترابيوس أوريليوس اثناسيوس، وضمانة أخرى لامرأة تدعى أوزيلبا (١٢٢) .

وكذلك ضمانات من القرن الثالث يتعهد فيها فلافيوس ابين كضامن لأوريليوس فيكتور ببثانة في أراضي . وفي عام ٢٩٧ قام اثنان من الكومارخ بضمان بقاء فلاح في أرضه الى تمام المحصول واستيفاء النولة لحقوقها (١٢٣) بل نجد الضمانات تمتد الى الأرض الزراعية الى الوظائف حيث يطلب ضامن لبقاء الموظفين في أعمالهم

وقلة تولى شخص يدعى شيرثيوس عملة كجانبى عند ابيون ، وقام فيكتور بضمان بقائه فى عملة (١٢٤) وهكذا كان الأمر بالنسبة لكل من يلتحق بعمل لدى ابيون وكان يحصل على ضمان أملاكهم الى جانب الضمانة الشخصية . ولقد استمر نظام الضمان هذا فى مصر فى العهد الأسلامى بل أن ما عثرنا عليه من الوثائق كان أكثر عددا من العصر البيزنطى ولم يعرف عن الأسلام أنه استرق المزارعين ، فهى وسيلة لضمان بقائهم والوفاء بما عليهم من التزامات .

الضمان الامبراطورية :

ظل هناك جزء من الأرض يخص امبراطورية بعد تملك الفلاحين لأرض التاج ولكن حجم هذه الأرض قد تقلص الى ضياع صغير وفقاً لبيرويات القرن السادس . فلا تجد إشارة لها الا فى احدى وثائق ابيون حيث ذكر اراضى فى قرية بامبيننا فى البهنسا ، وكانت جزءاً من اراضى ابيون ، على أنها ضياع امبراطورية وربما منحت كهبة لابيون أو تولى ادارتها لصالح الامبراطورية (١٢٥) .

تأخير الأراضى الزراعية :

منذ بداية القرن الرابع ملكت الدولة الأرض لمؤجريها وبدأ مألوفاً ظهور عقود الملكية ، وأصبح من حق المالك الصغير التصرف بالبيع والشراء ، وفى سجلات هيرموبوليس (الأشمونيين) وثائق تختص ببيع الأرض وتعود لعهد دقلديانوس وكان يتوقف ثمن الأرض المباعة على طريقة ريعها ونسبة الضرائب وقربها من الأسواق ، وفى بعض العقود كان ينص على تحمل المسئولية الضرائبية .

ولم يكن نظام ايجار الأرض مبعثاً بالفلاح . بل حافظ على كثير من حقوقه ، فعقود الايجار التى تعود للقرنين السادس والسابع نصت على حق الفلاح ونصيبه فى المحصول وما يدفعه للمالك وما على

المالك بدوره تقديمه من خدمات لصالحه سواء كانت بذورا أو أدوات زراعية أو آنية لعصر العنب ، وحددت نوعية الأرض لأن تقدير الضريبة يتوقف على نوع الأرض ووصول الفيضان اليها ونوع المحصول ومدة التعاقد . وكان المالك يشترط عادة على المزارع عدم ترك الأرض طوال مدة العقد . وخير تصوير لصيغة العقود بين المالك والمستأجر في هذه الفترة بردية تعود للقرن السابع وهي عقد لمدة ١٠ سنوات بين المالكة وهي سيبة تدعى صوفيا وشخص استأجر أرضها (١٢٦) وكانت الممتلكات الزراعية المراد تأجيرها تتكون من عدد من مزارع العنب وحقول مرتبطة بها ، وتشير البردية الى « جزء من الحقول في القسم الغربى وثلاث قسم من الحقول التى فى الطريق العالى ونصف نصيب من القسم الثالث من الحدائق الصالحة للزراعة بحالة جيدة ، والنصف فى الأشجار النامية والتى تحمل ثمارا وتلك التى لم تثمر من النخيل والبردى . » ويذكر من خلال العقد امكانية رى الأرض ومدى وصول مياه الفيضان اليها والاستعانة بالوسائل الصناعية «الجزء الرابع من البئر ، والأخرى التى فى الشمال وبها مكانان للماء وهما داخل حقل يصله الماء مع الجزء الرابع فى الغرب وهو فى مكان عال ، والعقد سارى المفعول ويبدأ دفع الأعباء من وقت بذر الحبوب ويذكر المستأجر أنه سيزرعه ببذور من عنده (فالمالك أحيانا كان يمد المستأجر بالحبوب) طبقا للمحصول الذى يرغب فيه وسيدفع كايجار مستوى ٣ صولبات ذهب بالاضافة الى ٢٢ قيراطا ونصف فى كل مرة تروى الأرض التى يصلها الماء وعليه أن يحافظ على الأشجار المثمرة على حالتها ، ويذكر فى حالة تعرض المحصول لرمال الصحراء فى وقت البذر أو بعده فإنه سيدفع نصف الايجار المذكور فقط ٣ر٥ صولد الا ٢٢ر٥ قيراط بالميزان السكندرى . » وحدد أوقات الدفع سنويا فى شهر مسرى وخلال ١٩ يوما من دفع المال سيدفع نفقات عينية من النبيذ ثم يذكر تعهداته بالتنسبة للماء (ولكن نصف النصيب الخاص

بالعنب والحبوب سارويه بحيواناتى وأجور الرعاة ٠٠٠ وفى الشتاء سارويه مرتين شهريا ولكن فى الصيف عشر مرات ، وساقلم للسيدة صوفيا المالكه نصف المحصول فى مزارع العنب والنصف فى كل شجرة تنمو .

وذكر بالنسبة للعمال الزراعين أنه سيدفع وفقا للمعتاد ١٠ قراريط ولديه من الثريتون ومفندارا من الزيت وإذا رعب العامل فى الرحيل فليرحل ويؤكد التزامه بتكملة العشر سنوات (فإذا رعب فى الرحيل سيدفع ٠٠٠ من الصولده الذهب بلا تأخير ولا نقاش) . وفى النهاية يقسم بالله الى جانب شهادة الشهود على تنفيذ العقد وفى عقد آخر يعود للقرن السادس أو السابع يبدو المستأجر كعاصر عنب ومزارع ويذكر أنه سيتسلم أجره كمزارع وعاصر عنب أولا ، ويبدو أنه كان معه مزارع مشارك ، ويتعهد فى حالة ترك شريكه العمل أن يتولى هو جميع الامر ، ويشير الى أن كل ما يبذله يخصه وأنه سيأخذ ربع المحصول على الزراعة والربح على العصر ، وكل النفقات التى يصرفها ستضاف على نفقات المحصول ويتعهد برى الأرض خمس عشرة مرة فى الشتاء واثنى عشرة مرة فى الصيف وكذلك رش المزروعات بالماء وفى النهاية يذكر أنه سيعطى منحة السنوية المعتادة للزراعة والعصر مقياسان من الخمر و ٥٠٠ قطعة جبن و ٥٠ قطعة من اللوف و ٦ أمداد من الزيت وكذلك يتعهد بالاقامة فى الأرض وعدم تركها الا عند نهاية المدة ، وكذلك فإنه على استعداد لتسليم الأرض متى طلب ذلك منه وفى حالة مغادرته لها قبل المدة يدفع ٦ صولدات كغرامة (١٢٧) وفى النهاية يذكر أن الايجار فى القسم الرابع من المورة الضريبية ثم امضاء ٣ شهود .

وكان فى حالة اختيار المستأجر للمحصول عليه أن يدفع ذهباً، وكما هو واضح من النصوص فإن الأرض غير الفيضانية كانت تتمتع

بتخفيض ، وكان يحق للمستأجر الاعتراض على شروط الايجار .
واختلفت الايجارات للأسباب التي سبق ذكرها من النوعية وسهولة
الرى الذي اختلف من اقليم الى اقليم ففي الفيوم كان الايجار
٥ در ٢ كيلة عن الارورة . (١٢٨) وكان المالك هو المسئول عن الصرب .
ويدفع المستأجر ثمن نقل القمح الى الاسكندرية ولكن لا يدفع أجر
النقل من الحقل الى الشون . وكانت الايجارات أحيانا نقدية كما في
مجموعة Halh حيث دفع المؤجر صولدا واحدا ايجارا للحقل (١٢٩)
وأحيانا عينية كما في سجلات أبيون حيث أجرت ٣ أرورات من
الحدائق وهي غالبا حدائق كروم مقابل ٢١ در ٢ كيلة من القمح، ويبدو
أن المؤجر استصلحها لأنه تسلمها على أساس أنها حشائش ، ولذلك
اعتمد على ثيرانه الخاصة ، وفي بردية يتعهد المستأجر بدفع ٥ كيلات
من القمح تخفض الى ٢ في حالة انخفاض نسبة الفيضان . وعامة
فان ايجار أراض الحبوب عيني فحنا بن حنا من أفروديتو (كوم
اشقوه) يؤجر لمدة عام قطعة أرض والايجار يدفع من القمح وقطع
الجبن وفي عقد أرض خاص بورثة ديسقورس الايجار عبارة عن
عدة كيلات من القمح ويذكر أن الأرض تقع فيها قناة (١٣٠) وفي
عقد ثالث اشترك ثلاثة في الزراعة والرعى وحراسة الحقول على
نصف المحصول .

أما أراضى العنب فكان من المتعارف عليه أن يدفع الايجار
مالا ومع ذلك فاورييليوس حنا استأجر أرضا لمدة عشر سنوات ودفع
عنها ٢٦ اسطارا من النبيذ على الأرورة . وفي عقد آخر اشترط أن
يمد المالك المستأجر بالبذور والماء فديسقورس أجر أرورة من الأرض
وتعهد المالك بتمده بالبذور والماء وفي حالة تعذر الرى يمد بساقية
وثيرانها وتاريخ العقد يعود للمقرن السادس (١٣١) وهناك ايجارات
كانت تجمع بين المدفوع النقدي والعيني ففلاح في أرض أفروديتو
(كوم اشقوه) أجر أرضا مقابل صولدين و ٣ قراريط وكيلتين من
القمح (١٣٢) وغالبا كانت القيمة العينية تبلغ من ٣ در ٤ الى ٤ در ٤ كيلة

الارورة وفي القرن السادس كانت ١٠ كيلات قمحا تساوى صولدا .
وفي بردية من البهنسا ٢٤ كيلة من القمح تعادل صولدين الا قيراطا .
وكانت الارورة تنتج ٢١ كيلة من الحبوب ، فالايجار يعد ايجارا
مناسبا ، وأحيانا كان على المستأجر دفع الضرائب ففي عقد في
سنة ٥٣١ أجرت أرض لمدة ٥ سنوات تعهد المستأجر بدفع الضرائب
الى جانب ٢٠ كيلة من القمح .

أما عن البيع ففي القرن الثاني بيعت الارورة في قرية البهنسا
ب ٢٥٠ دراخمة وكانت الـ ١٠٠ ارورة من النخيل تباع بما يعادل
١٥٤٠ دراخمة . وفي منتصف القرن السادس بيعت الارورة ب ٨
صولدات الا ٦ قراريط ووافق المشتري على دفع الضرائب الخاصة
بالأرض التي بلغت قيراطا ونصف كيلة قمحا (١٣٢) .

وبالنسبة لأجور العمال الزراعيين آنذاك فانها شاهدت تقديما
ملموسا في نسبتها وهناك ارتباط بين الأجور وسعر القمح فالأخير
يتحكم في الأول ففي عام ٧٨ ميلاديا كانت أجور العمال الزراعيين
في اليوم في هيرموبوليس (الاشمونيين) من ٣-٥ أوبل كان والأولاد
يأخذون أجرا أقل وثمان الأرذب من القمح ١١ دراخمة (١٢٣) .
ومن قائمة في القرن الثالث تحوى أجور عمال في حقول عنب يجد
تفاوتا في أجورهم حسب نوع العمل ، فهناك عمال حصلوا على ٣
دراخمة و ١ أوبل وآخرون على دراخمة وواحد أوبل وذكر أن المزارعين
الذين عليهم حفر الأرض وزرع الشتلات والرى يحصلون على ٥ أوبل .
وفي مرسوم دقلديابوس ٣٠١ حدد أجور العمال الزراعيين ب ١٠٠
دراخمة وكانت كيلة القمح تساوى ١٠٠٠ دراخمة وفي ٣١٤ وصل
الاجر في الاشمونيين من ٤٠٠ - ٦٥٠ دراخمة وثمان كيلة القمح
١٠٠٠٠ دراخمة وتراوح أجر العمال بين ٢ و ٣ كيلة في الشهر في
بردية تعود لعام ٣٣٨ . وأصبح من المألوف حصول العمال على أجور
عينية خاصة الأشخاص المميزون كمشرقي الحقول ، ولقد اختلفت

الأجور من إقليم لاقلسيم ومن موسم لموسم . وفى القرن الخامس كانت أجور العمال الزراعيين وفقا لبردية لم تحدد فيها الولاية وهى عبارة عن حسابات ضيعة كما يلى : حصل المزارع على ١٠ كيلات من القمح ومراقب الحقول على ١٥ كيلة والعمال على كيلتين والراعى على ٤ كيلات ولم تحدد المدة بالضبط (١٣٤) . ودفع أبيون سن يروى الأرض ٥ قراريط ودفع لمن قام بحراسة الحقول وري حديقة الخضر ١٠ قراريط من القمح (١٣٥) .

السخرة :

أما عن الأعباء التى كانت على الفلاح بطريق السخرة فقد فرضت عليه مع بداية الامبراطورية ما يعرف بالخدمة الوضيعه Murerea Serdida وهى سخرة ال ٥ أيام التى يفرض فيها العمل كرها فى مشروعات الدولة كبناء السدود وشق الترع وكان يمكن الاعفاء منها مقابل دفع أجر مالى (١٣٦) ، وكذلك كانت تسخر الدواب فى نقل الغلال من القرى الى موانئ الشحن . وكان دافع الرومان لذلك اهتمامهم بأمور الري باستخدام الجنود فى العمل فى القنوات . ومع أزمة القرن الثالث قل الاهتمام فتهدمت الجسور واضطرب نظام الري ورغم ذلك فقد استمرت الدولة فى فرض عدد من الأعمال عن طريق السخرة كحارس الحقول ووظائف مجالس القرية والكومارخ الذى كانت من مهامه مراقبة منسوب الفيضان ومنع تحويل الماء أو كسر الحواجز قبل بلوغ الفيضان المنسوب المطلوب . وذكر سيودثيوس فى مرسوم له : ان من يسرق الماء من الجسور قبل أن يصل المنسوب الى ١٢ ذراعا سيتعرض للعقوبات (١٣٧) "C. Th. Ix 32" ومرسوم ٤١٥ منع الموظفين المشركين على القنوات من الهرب تحت مظلة الحماية وأعيست هذه التشريعات فى قانون جستنيان .

وكان موظفو ابيسون يراقبون ارتفاع منسوب النيل في رسالة موجهة الى سكرتير ابيون يبلغه الموظف المسئول عن الملاحظة والاشراف على المقياس بمنسوب النيل في شهر مسرى ويذكر التفاصيل والملاحظات ونوع السدود التي استخضمت ويذكر ان النيل ارتفع آنذاك الى ١٢ ذراعا و٧ أصابع وكان ارتفاع النيل عن المنسوب الطبيعي يعرض البلاد للضرر كانخفاضه فاذا وصل ١٢ ذراعا فقط أصاب البلاد بالقحط واذا زاد على ١٩ ذراعا هدها بالغرق (١٣٨) . وكان كسر الجسور قبل وصول الفيضان الى منسوبه يعرض الى فرض عقوبات قاسية . وقد قبض على امرأة وأودعت في السجن بتهمة سرقة المياه (١٣٩) وفي مقاطعة ثيادلفيا كانت هناك اراض مرتفعة لا يصلها الفيضان وهذه كانت تمتد بواسطة القنوات وأصبح من الصعب على الفلاحين ري اراضيهم فأرسلوا يلمسون نقلهم الى مكان أكثر ملاءمة ، وهناك ايصالات تعود للقرن الثالث من اكر نخوس (البهنسا) يرد فيها ذكر عمال ألزموا بالعمل ثلاثة شهور في قرية قناة تراجان (١٤٠) ، ولقد ألزم ١٠ من كل قرية بالعمل في القنوات والجسور وفي بعض الأحيان منحوا أجرا يتراوح بين ١٥ قيراط الى ٢٥ قيراط ولكن عملهم كان بطريق الاجبار ، ولقد فرضت ضريبة تعرف بضريبة الجسور naubia ، وهي بطلمية الأصل بلغت في الفترة الأولى من ١٠٠ - ١٥٠ دراخمة ولقد ذكر ابن عبد الحكيم أن عدد من كانوا يعملون في العصر الاسلامي في تطهير القنوات والجسور بلغوا ١٢٠ ألفا ومن المؤكد أنهم عرفوا هذا النظام عن بيزنطة .

الضرائب :

كانت مصر تعتبر من الأملاك الخاصة بالامبراطور وليست الولاية التابعة للامبراطورية ، ولقد فرض عليها عدد من الضرائب

بعضها نقدي والآخر عيني وأهم الضرائب فرضت على البشر وعلى الأرض فرضت ضريبة الرأس *Laographia* ومقدارها من ٤٠ إلى ٤٨ دراخمة على المواطنين المصريين وعفى منها سكان الاسكندرية أما المواطنون اليونان من سكان العواصم فدفعوا الربع ثم أعفوا منها بعد ذلك (١٤١) وقد اختلفت ضريبة الرأس باختلاف الاقليم ولم يكن للكهنة امتيازات فقد أعفوا إعفاء محدودا . ولقد استمرت مفروضة على المصريين حتى بعد منح كراكلا المواطنة لشعوب الامبراطورية فأعفى منها سكان المدن وظلت على الريف وفي عهد دقلديانوس أجرى احصاء لسكان مصر لتحديد من تفرض عليهم ضريبة الرأس وكان فرضها من سن اثني عشر عاما . وابتداء من القرن الرابع لم تعد تذكر في سجلات الضرائب وكان ارتفاع أسعار القمح نسبيا سببا في خفض قيمة تلك الضريبة التي تجنى نقدا وضريبة الرأس التي كانت تساوي ٤٠ دراخمة من ١٠ - ٢٠ كيلة أصبحت في عهد دقلديانوس تساوي من ٢ - ٣ كيلات ولكن في سجلات القرن السادس الضريبة لانجد أي ذكر لضريبة من ذلك النوع أما الأرض فان أغلبها في الفترة الأولى يتبع الدولة وهذه فرضت عليها ايجارات ، أما ما حصل عليه بعض الأفراد أو اعضاء الأسرة المالكة فقد فرضت على ما لم يتمتع منه بالاعفاء ضريبة تبلغ الخمس تسمى ضريبة الحيازة . وبالنسبة للأراضي التي قام الأفراد بشرائها من الدولة واستصلاحها فكانت تفرض ضريبة على الارورة ، وفرضت على المحاصيل ضريبة بلغت على القمح والشعير ١/٥ كيلة عن الارورة في عام ٣١٣ وفي عام ٣١٨ أقل من كيلة على الارورة وبعد ٣١٩ أصبحت الضريبة أقل من نصف كيلة الى جانب ضريبة أخرى تعرف بحراسة النهر لصيانة الجسور والقنوات . ثم ضريبة *annona civica* وهي ضريبة القمح وجمعت في عهد أغسطس ٢٠ مليون مد (قده) = ٦ مليون أردب وكانت تفرض

على محاصيل أخرى إلى جانب القمح وهي الشعير والفل والبصل والكتان والزيتون ، وكانت فى البداية عبئا استثنائيا يفرض فى حالة الطوارئ أو فى حالة المجاعة فى روما أو لامتداد الجيش بالطعام فى أثناء الحرب ، ولكن منذ القرن الثالث أكدتها مراسيم الأباطرة وعرفت بالأنونة أو الميرة الأهلية وكان القمح الذى يرسل إلى روما ثم بيزنطة فيما بعد يعرف بالشحنة السعيدة . وكان وإلى الاسكندرية مستولا عن الأنونة الأهلية ونقلها إلى القسطنطينية (١٤٢) وبلغت ١ ١/٢ كيلة عن الارورة .

وفى أثناء أزمة القرن الثالث والحروب الأهلية الناشئة آنذاك لم يعد الجنود يحصلون على أجورهم نقدا بل أصبحوا يحصلون عليها عينا إلى جانب هبات مالية يحصلون عليها من آن لآخر ، ولكن أجورهم الثابتة كانت تتكون من مسموح عيني . وأكد دقلديانوس هذا فى قانونه فكانوا يتسلمون مرتباتهم قمحا وزيتا ونبذا وملحا ولحم خنزير أو ما يكفى الجند لمدة عام من الغذاء وسميت بالأنونة الحربية *annona militaris* وكانت تختلف حسب درجة الجندي وهناك أيضا مسموح خاص بجيادهم *Coptium* ولقد فرض دقلديانوس تلك الضريبة على جميع ولايات امبراطوريته ولكن لم يثبت مقدارها وكان يصدر بها فى عهده مرسوم كل سنة وفقا لاحتياجات الدولة وظروف الولاية وكانت تراجع من فترة لفترة عن مسح الأرض (١٤٤) .

ولقد فرض سبتميوس سيفريوس ضريبة التاج على الفلاح والجمال والخيول والماشية ولكن سيفريوس الاسكندر الفاها ، وفرضت على الزيتون والبلح والكروم والفواكه ضريبة . ولكنها كانت قليلة نسبيا تشجيعا للإنتاج المحلي . وكانت تفرض ضريبة تعرف بالنولون (*noulage*) على شحن القمح وكان البحارة الذين ينقلون القمح يستخرون ويقومون بأعمالهم كعب . وكان جزء من

شحنة القمح يبقى بالاسكندرية لثورتها ولدفع مرتبات الموظفين التي أصبحت عينية في القرن الرابع -

ولقد سعى دقلديانوس لاصلاح النظام الضرائبي استجابة لشكوى الأهالي من كثرة الجبايات نتيجة هجر المزارعين لقراهم فأعيد مسح أراضي الامبراطورية ووضع التقدير الجديد على أساس وحدة انتاج الأرض (١٤١) (lugum) من الأرض الصالحة للزراعة، وعدد الأقسام في الوحدة يختلف وفقا لخصوبة الأرض فهناك وحدة لمزارع العنب والزيتون ووحدة للحبوب وهكذا وقدرت الضريبة على أساس هذه الوحدة . والوحدة تمثل هذا الجزء من الأرض الذي يستطيع زراعتها فرد (Caput) وان كان بعض المؤرخين Savigny و Seeck يذكر أن كلا منهما ضريبة مختلفة ولكن (Figaniol) يقرر أنها ضريبة واحدة فيذكر أن (Capitation) وحدة الانتاج البشرى للفرد ليست ضريبة بل وحدة تقدير الضريبة لأنها وحدة قياس الانتاج الفردي سواء بالنسبة للمزارع الصغير أو الأجير الزراعى وكانت المرأة نصف فرد (Caput) وكان تقدير الضريبة وفقا للمرسوم الامبراطورى الصادر برقم ٢٩٧ يجرى كل ٥ سنوات ثم أصبح يجرى كل ١٥ عاما وفى مرسوم والى مصر سنة ٢٩٦ أرسينوى أمينىوس « ان تقدير الضريبة العامة لم يأخذ مجرى طبيعيا بحيث كان على البعض أعباء خفيفة وآخرون أرهاقوا بأعباء ثقيلة ، وقررنا أن نقضى على ذلك التطبيق السيئ فى ولاياتنا ، مقياسا ثابتا للضرائب ، وعلى ذلك فأنى فرضت نصيبا على كل أرورة ، كل وفقا لنوعها ونصيبا على عامل أو رأس من المواطنين فى الريف مع مراعاة الحد الأعلى والأدنى والمقدرة » . ففرض الضرائب على الأرورة وفقا لنوعها المقصود به هنا نوع الأرض أرض كروم أو مراعى أو أرض ميسانية أو فواكه أو حدائق وسوى فى هذا بين جميع الأرض سواء كانت أرض تاج أو أوسية والغى مزايا الأراضي

التي كان قد حصل عليها الاغريق من قبل ، وأرض الجند المسرحين .

وهناك اشارة الى دفع الميرة الحربية في عام ٢٨٧ ورغم أنها كانت تدفع عينا فانها كانت تقدر نقدا فقدت ثمانية درخمت وهي تساوي نصف كيله قمحا . وكان على المزارعين دفع ضرائب للفرق الموجودة في انطونيوبوليس (الشيخ عبادة) وهيرمبوليس (الأشمونيين) ولقد أصبحت ضريبة الأرض أهم ضريبة منذ عهد قسطنطين بعد تملك المزارعين الأرض ، فبعد أن كانوا اجراء للحكومة أصبحوا ملاكا تفرض عليهم ضريبة ، وكانت الضريبة مالية كما كانت عينية واستبعد ربط الانتاج بالأرض وأصبحت قيمة الضريبة موحدة على الأرورة وطبقت نفس القيمة على كل الأراضى الصالحة للزراعة . وفي سجل هيرموبوليس (الأشمونيين) ايصالات مخالصة تعود للقرن الرابع اصدرها والى الاسكندرية للمسئولين عن الاثوة الأهلية في ذلك الأقليم يذكر فيها أنهم أدوا ما عليهم من أعباء (١٤٥) .

ولقد حرص سيودثيوس في قانونه على تحقيق العدالة في الجباية فأعاد ذكر قانون يعود لعام ٣٢٠ Th. Cod. XI. VII 3 « بالنسبة لمدفوعات الضرائب فلن يقاسى أى شخص من أيدي غير أمينة أو أحكام ظالمة ، ولن يساق بسوط أو يجلد أو يتعرض لعذيب أو اضطهاد فالسجون للمجرمين ووفقا لهذا القانون فان دافع الضرائب سيكون في مأمن ، ولقد عاد وكرر هذا في فقرة أخرى من قانونه ويبدو أن الشكوى ارتفعت في الولايات من ظلم الجباة وقانون آخر يعود الى ٣٢٠/٣٢٥ Th. Cod XI. XVI. 3 « مهما يكن السبب الضروري لتقدير الضرائب في كل ولاية فسيكون وفقا لتقديرات واتجاهات الحكام وليضع في الاعتبار مجموع الطبقات الدنيا وأنها لن تخضع لطغيان ولن يقاسوا نتيجة الانتهاكات والاعتداءات » .

في القرن السادس ذكر جستنيان أن الضريبة تستنفد عند الجباية والمقصود الضريبة المالية فانه جرى تسليم ٨ مليون كيلة من القمح الى القسطنطينية في عهده ولقد ظل تقدير الضريبة على أساس نوع الأرض والمحصول فسجل انطونيوبوليس (الشيخ عبادة) (١٤٦) يشير الى ضريبة القمح في القرن السادس مقدرة كما يلي ١٥ كيلة لأرض القمح $\frac{7}{44}$ من الكيلة لأرض الكروم و $\frac{2}{3}$ كيلة لأرض الحشائش فقد كانت الانونة تعد من أهم الضرائب الى جانب الضريبة المالية التي يرسم الامبراطور والتي على الفدان وضريبة الانونة الحربية تعادل ربع كيلة وضرائب جباية من ١٥ - ٢٥ قيراط . وكانت الضريبة النقدية على الأراضي تعادل ١٥ قيراط على الفدان الصالح للزراعة في الشيخ عبادة وقيراطين في كوم أشقوه و ٨ قراريط على الكروم . وبلغت في الفيوم قبل الفتح الاسلامي ٣ قراريط .

وبالرغم من أن ضريبة الأرض كانت نقدية فلقد دفعت في بعض الأحيان عينا ، فدفع بعض المزارعين مقادير من النبيذ وفي هيرموبوليس (الأشمونيين) سلمت الضريبة شعيرا وفي أفروديتو (كوم أشقوه) دفعت ضرائبها للجامع حنا بالنسبة للقسم الأول كما يلي ، ٢٧ صولد ذهباً و ١٠ قراريط من حساب الضريبة المنتظمة ، والمقصود بها ضريبة الأرض والميرة العادية وربما الميرة الحربية أيضا (١٤٧) وفي أحد الايصالات دفعت الكنيسة ضرائبها نقدا (القسم العاشر ١٢ صولدا من الذهب الا خمسة قراريط) ولم تذكر نوعية المحصول الذي دفع عنه هذا المقدار وهل يخص الانونة أو ضرائب الأرض .

وبالنسبة للأنونة الحربية فمن غطاب يرجع للقرن الخامس وهو التماس للوالى في طيبة من أحد المزارعين أن الانونة الحربية جمعت من قرينته ولكنه حمل نصيبا أكثر مما فرض على جيرانه ويطلب

العدانة والمساواة بغيره (فمن المفروض أنها موحدة النسبة ربع كيلة على الأرورة) وكذلك صدر اتصال من معسكر Psichis . في طيبة يشير الى تسليم الأنونة الحربية للقسم الرابع وذكر أنها ٢٠٠ مد .

وفي سجل ايمميانوس ذكر الضرائب التي تسلم للباجاركية وكانت الضرائب تجبى بالمد ويساوى ٣ كيلات رغم أن ايمميانوس استعمل الكيلة في حسابه . فيذكر أنه دفع للأنونة الحربية ٩٥ كيلة سلمت للفرق الخاصة بانطونيوبوليس (الشيخ عبادة) ويذكر في سجله ضرائب أخرى كضريبة الأنونة الأهلية وضرائب للمدينة وضرائب لقرية أفروديتو وقدرت الضريبة عليه ١٥٠ كيلة للأرورة من أرض القمح وكانت الضرائب تحصل منه على ثلاثة أقسام فيجبى جزء كل ٤ شهور (١٤٨) وسجلات مزارع ابيون تشير الى أنه جرى جمع ضريبة نقدية وعينية فيذكر أن الضرائب على كينوبوليس (أبو صير بانا) كما يلي : ١٠٠٨ صولات عن المدفوع الأول من القسم الثاني وكذلك نفس القيمة بالنسبة لأكسر نخوس (البهنسا) (١٤٩) وفي بردية أخرى يذكر الجبابي أنه جمع من قرية موشيس في البهنسا لضريبة القمح في القسم الثالث عشر ١١ صولدا من الضريبة الذهبية و ٢٤ كيلة قمحا من الميزان السكندري ولقد قدرت الضريبة النوعية في البهنسا على أساس أن ١٠ كيلات قمحا تعادل صولدا . وكانت الضرائب النوعية المفروضة على كل اقليم يجمع في عاصمة الاقليم حيث ترسل كل قرية مجموع نصيبها ثم تشحن الى الاسكندرية لارسالها الى القسطنطينية .

وبسبب بعض الأحوال الاستثنائية جرى تحصيل الضريبة نقدا بدلا من القمح ، ففي عهد موريس ٥٨٢ - ٦٠٠ باع كل ما هو مقرر على مصر من ضريبة القمح واستعاض عنها بالمال وفي وثيقة من القرن السابع ذكر لتحصيل ضريبة القمح نقدا .

فإذا حاولنا احصاء ما يدفعه الفلاح من الضرائب في القرن السادس وأوائل السابع الى الفتح الاسلامي كمن كما يلي : $\frac{1}{4}$ كيلة للأرورة وضريبة الأرض $\frac{1}{4}$ قيراط وضرائب نقدية نصف قيراط والميرة المحلية ربع قيراط ثم ضرائب نقل القمح فمجموع الضريبة يصل الى ٤ كيلات سنويا .

ويشير جونسون الى أننا لو أخذنا أرض أنطونيوبوليس (الشيخ عبادة) كمقياس متوسط الضرائب حيث كانت الضرائب على الأنونة الأهلية ٦٠٠ كيلة والحربية ٢٣٥ كيلة الى جانب الضرائب الأخرى وإذا حولناهم الى معدل نقدي فإن الضرائب تصل الى ما يقرب من ٢ مليون صولة على مصر جميعا (١٥٩) .

وفي النهاية نستطيع القول انه من دراسة وضع الفلاح ونظام الأرض في الفترة البيزنطية يتضح ان الفلاح خضع في البداية لوضع شبه اقطاعي وابتداء من الفترة البيزنطية أصبح مالكا ولكنه في كلتا الحالتين كان حرا ولم يكن قنا . فنظام الملكية الزراعية وعلاقة الفلاح بالأرض اختلف في مصر عنه في الغرب ، وأن أباطرة بيزنطة حاولوا تحقيق العدالة الضريبية لضمان دخل مصر الذي كان مصدرا أساسيا بالنسبة للامبراطورية ولكن موظفيهم وجباةهم لم يحاولوا تطبيق القانون فظل مجرد نظريات مثالية .



الفلاح فى ظل الحكم العربى

فى عام ٦٤١م - ٢٠ هـ فتح العرب مصر ، وكان هذا الفتح بداية لحقبة تاريخية جديدة . وقد اختلف المؤرخون العرب حول نوعية الفتح وشروط الصلح هل فتحت البلاد عنوة أو صلحا ، لأن الشريعة الاسلامية حددت موقفها تجاه الارض وفقا لنوعية الفتح ، فكما ذكر ابو عبيدة (ففى اما ارض اسم عليها أهلها ففى لهم ملك ايمانهم وهى ارض عشر ، لاشئ عنىم فيها غيره . وارض افتتحت صلحا على خراج معلوم ، ففى على ما صولحوا عنىه لا يلزمهم اكثر منه . وارض اخذت عنوة ففى التى اختلف فيها المسلمون ، فقال بعضهم : سبيلها سبيل الغنينة ، فتخمس وتقسم فىكون أربعة أخماسها خططا بين الذين افتتحوها خاصة ، ويكون الخمس الباقى لمن سمى الله ببارك تعالى . وقال بعضهم : بل حكمها والنظر فيها الى الامام فان راي أن يجعلها فىئا فلا يخمسها ولا يقسمها ولكن تكون موقوفة على المسلمين عامة) (١) وبالنسبة لمصر فوفقا لاغلبية المؤرخين فتحت صلحا وفقا لصلح بابليون الأول فى سنة ٦٤١ م - ٢٠ هـ ، وأن اختلفوا حول الاسكندرية فذكر ابن عبد الحكم « كانت مصر كلها صلحا بفريضة دينارين على كل رجل لايزاد على أحد منهم فى جزية رأسه أكثر من دينارين الا أنه يلزم بقدر ما يتوسع فىه من الأرض والزرع الاسكندرية فتحت عنوة بغير عهد ولم يكن لهم صلح ولاذمة » (٢) . ولقد نص الصلح الأول الذى أورده الطبرى على السياسة التى طبقت فى مصر وصارت عليها الدولة الاسلامية تجاه المصريين وأرضهم (هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على

انفسهم وملتهم واموالهم وكناسهم وصلبانهم وبرهم وبحرهم
ولا يدخل عليهم شئ فى ذلك ولا ينقص ، ولا يساكنهم النوب وعلى
أهل مصر أن يعطوا الجزية اذا اجتمعوا على هذا الصلح وانتهت
زيادة نهرهم خمسين ألف ألف وعليهم ما جنى لصوتهم ، فان أبى أحد
منهم أن يجيب رفع عنهم من الجزاء بقدرهم ، وذمتنا ممن أبى بريئة
وان نقص نهرهم من غايته اذا انتهى رفع عنهم بقدر ذلك ، ومن دخل
فى صلحهم من النوب فله مثل مالهم وعليه ما عليهم ومن أبى واختار
الذهاب فهو آمن حتى يبلغ مأمنه أو يخرج من سلطاننا ، عليهم
ما عليهم ثلاث لكل ثلث جباية ثلث ما عليه على ما فى هذا الكتاب
عهد الله وذمته وذمة رسول الله وذمة الخليفة أمير المؤمنين (٣) وذم
المؤمنين .

وبالنسبة للاسكندرية فبعد فتح قوات عمرو لها عقدت معاهدة
الاسكندرية أو بابليون الثانية « ٦٤ م ٢٠ هـ / ويقال ان المسلمين
طلبوا من عمر أن يقسمها بينهم ولكن عمر بن الخطات رفض وطلب
أن يكون خراجها فيثا للمسلمين » (٤) .

ولقد ترك عمر بن الخطاب الأرض فى أيدي أهلها وفرض عليهم
الجزية والخراج وكانت كما يلى : فرضت الجزية على البالغ ديناران
ووضع على الأرض كل جريب دينار أو ثلاثة أراذب طعاما وأقروا
المصريين على جباية الروم (٥) .

الفلاح والأرض الزراعية الى نهاية العصر الأموى :

لتفهم وضع الفلاح والملكية الزراعية فى العصر الاسلامى يجب
أن نرجع الى مصدرين : كتابات المؤرخين وان كان أغلبهم قد كتب
بعد الفتح بثلاثة قرون ، وهى اما كتب تتناول الفتح وأحداثه ،
أو كتب تتناول الخراج وموارد الدولة الاسلامية ، وهذه تصور

الجانب المثالي فالأمر اختلف عند التطبيق (٦) ثم أوراق ابردى العربية والقبطية أو الصورة الحقيقية لما كانت عليها الادارة فكما ذكر المؤرخون ان العرب اقروا كل اقليم مفتوح على جبايته السابقة وجعلت الأرض في مصر خراجية وتركت بيد أصايبها ، وهذا يدفعنا الى التساؤل هل أبقي العرب على طريق الجباية وعلى الملكية بصورتها السابقة في القرن السادس والسابع ؟ فمن واقع البرديات احتفظ العرب بالعديد من الأوضاع السابقة وان كانوا في نفس الوقت نبذوا البعض الآخر ، فقد احتفظوا بتقدير الخراج وفقا لنوعية الأرض وخصوبتها ولكنهم تركوا نظام الجباية الذاتية واحتفظوا بالموظفين الأقباط ، وان كانت صورة توزيع الملكية الموجودة في أواخر العصر البيزنطي لم تعد كما هي . فمن العرض السابق للفترة البيزنطية رأينا الملكية الزراعية في مصر أصبحت كما يلي : أرض تتبع الكنيسة التي تحولت الى أحد كبار الملاك - أرض اقطاع - القرى المتمتعة بالجباية الذاتية - أراضي صغار الملاك - أراض تتبع الدولة .

والثلاث الأول تمتعوا بالجباية الذاتية وكان لهم موظفون الذين يتسلمون الضرائب النقدية والعينية ويقومون بتسليمها مباشرة لمسئول البنك التابع للولاية هذا في حالة الضرائب المالية ، أما المعاصيل العينية فكانوا يتولون ارسالها الى الاسكندرية .

وكان صغار الملاك هم الفئة الوحيدة التي خضعت للإشراف المباشر من الإدارة في الباجاركية (القسم الإداري للأقليم) وموظفيها فهل ظل هذا التوزيع قائما وتلك الاقطاعات بكيفها وكمها قائمة في العصر الاسلامي ؟ بلاشك اختلف الوضع كثيرا وسنعرض لكل منها على حدة بالتفصيل .

أولا : نلاحظ اختفاء نظام الجباية الذاتية وقد خضعت جميع أراضي الدولة لنفس الإدارة وكما ذكر ابن عبد الحكم (يجمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها ، فيتناظرون في العمارة والخراب

حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة الى الكورة ، ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرن ، فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع (٧) « أى أنهم اعتمدوا على القرية كوحدة رئيسية واحتفظوا بمجلسها القديم بل بنفس الأسماء فالماروت تحريف لاسم الميزون البيزنطى (أحد أعيان القرية والمشراف على الجبايات المالية) وعلى أساس تقديرهم لنوعية الأرض والمساحات المنزرعة ترفع الى ديوان الخراج بالكورة - Curia تعبير يونانى بمعنى القسم وتعادل الباجارية ، وفى عدد من البرديات القبطية استعمل لفظ الباجارية بدلا من الكورة . وبعد استشارة المسئولين هناك وتحديد نصيب كل فرد فى الاقليم يعود رؤساء القرى لتوزيع الانصبه عليهم اذ تساوت الجباية فى العصر الاسلامى ولم يعد هناك فرق بين أرض وأخرى فى الجباية .

ثانيا : بالنسبة للاقطاعات الكبرى كاقطاعات أبيون وايمميانوس وكريستيدورا فلا توجد اشارة اليها فى البرديات العربية أو القبطية المعاصرة للفتح وليست هناك اشارة الى الملكيات الكبرى والتي عرفها العرب فيما بعد باسم الأوسنية ، بل جميعها تشير الى ملكيات صفرى وخاصة أن سجلات أبيون توقفت عند ٦٢٠م فهل صودرت أملاكهم أم تركت فى أيديهم ؟ انها تحولت فى الغالب الى اقطاعات خاصة بالخلافة فان أبيون وايمميانوس كانا من كبار موظفى الدولة البيزنطية فربما صودرت أملاكهم على هذا الأساس .

وتشير المراجع الى أن عمر بن الخطاب أقطع ابن سندر ١٠٠٠ فدان فى منية الأصبغ وبعد وفاته اشتراها الأصبغ بن عبد العزيز (٨) والفدان يعادل ٢ أرورة أى أن ما حازه ابن سندر يقرب من ألفى أرورة ، وهى مساحة واسعة اذا قيست بما كان يملكه الكونت ايمميانوس ، فمن أين جاءت تلك الأراضى والمعروف أنها أرض

زراعية خصبة ، حقيقية أن كل ما يخص الأباطرة من أرض آل الى الخلفاء ولكن الضياع الامبراطورية كانت قليلة جدا وما وصلنا من القرن السادس نادر فغالبا كانت الاراضى التى وهبتها الخلافة نتيجة مصادرات كبار الموظفين والاقطاعيين .

أما عن الاراضى التى تتبع الدولة فى العصر البيزنطى فنادرا ما نجد إشارة الى أراض تتبع الاقليم فغالبيتها كانت أرض أفراد ، ولكن فى القرن الثانى الهجرى الثامن الميلادى بدأت تنمو اقطاعيات جديدة وان كان أصحابها هذه المرة من العرب . وذكر المقرئى أن خلفاء بنى أمية وبنى العباس كانوا يمنحون الاقطاعات للمقربين اليهم (٩) ويشير مباويرس بن المقفع الى أن أحد الأفراد فى عهد يزيد بن معاوية كان له دخل خارج أواسيه ٧ آلاف دينار ، وفى عدد من برديات القرن الثانى والثالث الهجريين الثامن والتاسع الميلاديين إشارة الى أواسى ومصاريفها وأجور عمالها ومزارعيها وهى غالبا قد تكونت من الهبات والشراء وازداد حجمها فى العصر العباسى بعد شيوع نظام المقابلة حيث يتولى شخص مسئولية جمع الضرائب عن الاقليم وهو قريب من نظام الجباية الذاتية البيزنطى .

ثالثا : بالنسبة لأرض الكنائس : تمتعت الكنائس بأراض زراعية ممتدة المساحة بل كان لها حق الجباية الذى حرم منه الاقطاعيون فأصبحت نملك قرى بأسرها ، وكانت الكنائس تدفع الضرائب للدولة كما ثبت من برديات كوم أشقوه (١٠) فيما عدا ما حصلت عليه عن طريق الهبة الامبراطورية ، ولكن ما اشترته وما وهبه أفراد وما استصلحته فرضت عليه ضرائب وقد حدد الحكم الاسلامى موقفه ، بأنه لا تؤخذ جزية ممن ترهب أو تبطل فاذا كانوا قد أعفوا من جزية الرؤوس فهل أعفت أراضيهم من الحراج الذى كان يفرض عليهم فى العصر البيزنطى ؟ خاصة أن جميع أراضيهم كانت

مؤجرة لمزارعين (وهذا يعنى بالتالى انخفاضاً كبيراً فى دخل الدولة
الاسلامية) - ليست هناك اجابة شافية .

ففى مجموعة البردى القبطية اشارة الى ايصالات ضرائب دفعت
بواسطة دير ابوتوماس أصدرها أبو اللوس وبارخوم الى أبى جورج
رئيس الدير السابق (١٢) ولكننا لانستطيع التأكد بدقة من التاريخ
فيذكر القرن الثامن فقط ، وايصالات أخرى لدير من أجل ضريبة
النقود ومن الدين البحرى ذكرت فى الاسترواكا اسم رهبان
دير فى جيما ودير القديس فيبيون حيث وجد أرشيف كامل
خاص بالدير ذكر فيه أنه دفع شعير وكتان للقسم السابع
والثامن ، ودفع كريكوس القس ميزانا من الشعير (١٣) ،
وفى بردية أخرى يبدو فيها قس متولياً لوظيفة كاتب
العدل ويشرف على الجبايات حيث أرسل أحد الأشخاص الى
الشماس يطلب منه تحريره من أعباء الأرض فى قريته
ورفع جزء من الحقول المفروضة عليه لعدم استطاعته دفع
الضريبة (١٤) ، وفى خطاب آخر قس ينصح أحد الأفراد بدفع
ما عليه من الضرائب ، وجميع تلك الوثائق مؤرخة فى القرن الثامن
فلا نستطيع التأكد هل صدرت بعد قرار عبد العزيز بن مروان
بفرض الجزية على الرهبان أم قبلها ؟ فقد أرسل عبد العزيز شخصاً
يلعى يزيد ومعه آخرون فأحصوا كل الرهبان فى كل وادى هيت
وجبل حراء وفرضوا على كل منهم جزية ديناراً وأمرؤا ألا يهربوا
أحداً بعد من أحصاه وربما كان اللافع تهرب المصريين من الضرائب
باللجوء الى الكنائس ويذكر أبو صالح الأرمنى (أن الأساقفة بالكود
الزمهم بأن يقوا بآلف دينار خارج عن خراج أواسيهم) (١٥) .
وفى بردية تعود لعام ٦٩٧م/٧٦ هـ من دير أبوبولص فى بلدة
جيما بالأقصر طلب رؤساء الدير مسئول الأقليم الذى يخاطبونه
بالأمير السماح لثلاثة رهبان من الدير بالسفر من القيوم الى القسطنط

لبيع أثواب من انتاجهم ويطلبون التصريح لهم بثلاثة أشهر حيث كانت الدولة تحظر ترك الفرد موطنه بدون تصريح ويذكرون بأنهم قاموا بأعباء ما عليهم من الضرائب تختص بالقسم الثاني عشر وغالبا المقصود ضرائب الجزية (١٦) . وهناك عدد من الايصالات الخراج والجزية دفعها رهبان ، فجورج الراهب دفع صولدا لمدفوعات القسم الثاني من العام الأول في شهر برمودة (١٧) والواقع أن أغلب الايصالات لا توضح ان كانت جزية أم خراجا .

رابعاً : الأراضي الامبراطورية وقد ألحقت هي والأرض الموات وأراضي كبار موظفي بيزنطة بالخلافة ، وكانت مساحاتها عامة صغيرة . فغالبية الأرض ملكها صغار الملاك وقد أقيمت في أيدي أصحابها على أن يدفعوا عنها الخراج ، ولكن يلاحظ أنه منذ القرن الأول الاسلامي جرت قوائم الخراج أسماء عربية كمستأجرين وملاك صغار ، وأشارت الى إيجارات أراض بالمقاسمة بين مسلم ومسيحي رغم أن عمر بن الخطاب منع الجند من امتلاك الأرض بل أصدر أمرا الى أمراء الأجناد أن يبلغوا الجند أن عطائهم قائم وورق عيالهم سائل ، فلا يزرعون ولا يزارعون ، (١٨) وذكر ابن تيمية (اذا احتاج الجند المرصدون للجهاد الى فلاحة أرضهم ألزم من صناعته الفلاحة بأن يغبنمها لهم وأن الجند يلزمون ألا يظلموا الفلاح كما ألزم الفلاح أن يفلح للجند (١٩) بل ان أحد الجنود قام بزراعة أرض في مصر مخالفا أمر عمر فأرسله عمر الى مكة ونزع منه الأرض .

ولقد بدت الحاجة ماسة الى استخدام القبائل العربية نتيجة لهروب الفلاحين من الأرض وبدأ ذلك واضحا مع بداية القرن الثاني الهجري الثامن الميلادي . وفي ولاية الوليد بن رفاعه جاءت قبيلة قيس الى مصر وفي عهد هشام بن عبد الملك أرسل عامل الخراج ابن الحبحاب الى الخليفة يطلب ارسال ثلاثة آلاف من قيس الى اللجون الشرقي ، وكان دافعه الى ذلك (ان هناك كورا ليس فيها أحد وليس

بضر بأهلها نزولهم معهم ، ولا يكسر ذلك خراجا) (٢٠) وقد واصل
بنى نصر وبنى سليم ومنحتهم الدولة مالا اشتروا به ابلا لمعاونتهم
على الاستقرار وكان دخل الواحد منهم كما ذكر المقرئى ١٠ دنانير
فى الشهر وأدى هذا الى انشغال العرب على مصر فنزل بنو أمية
وخاصة بنو آبان بن عثمان بن عفان وخالد يزيد بن معاوية ، ومسلمة
ابن عبد الملك بن مروان ، وحبيب بن عبد الملك ، وبنو مروان بن
الحكم للصعيد فى كورة الأشمونيين (٢١) .

وكانت الأرض التى يزرعها العرب تعتبر فى البداية أرضا
عشرية ، ولقد ازدادت أعداد الملاك العرب وما امتلكوه من أراض عن
طريق شراء الأرض الخراجية أو الهبة من الدولة أو احياء الأرض
الموات (٢٢) . ويبدو أن العرب يرحبون بامتلاك تلك الأرض فى
بردية تعود لأواخر القرن الأول أو أوائل الثانى الهجرى السابع
والثامن الميلادى (أما بعد فان الأمير أصلحه الله بعثنا الى أرض
ماؤها ٠٠٠٠ فيها جائع ، والكبير فيها ضائع فنحن على اليقين فى
بلد حزين نسي جائعين نصبح ضائعين) (٢٣) وبدخول أهل الذمة
فى الاسلام أصبح من الصعب التمييز بين المسلمين من المصريين
والعرب فى القوائم البردية ولو أن عدد من أسلم فى البداية كثر
قليلا فذكرت فى احدى قوائم الخراج ١٣٠ اسما مسيحيا واسما واحدا
اسلاميا (٢٤) ولكن الدولة وجدت أن مساحات من الأرض الخراجية
تحولت الى أرض عشرية اما بالاسلام أو بشراء العرب لها ، ونفس
الشئ حدث فى العراق مما أدى بالحجاج بن يوسف الى أن يجعل
جميع الأرض خراجية وكان ذلك فى عهد الوليد بن عبد الملك ومنها
امتد الى بقية الأقطار ، وبرديات القرن الثانى الهجرى تشير الى تحول
مصر الى أرض خراجية ، وفى بردية ترجع لنفس الفترة يخاطب
المستول لضرائب امرأة تدعى رضا رفضت أن تدفع ما عليها من
الخراج ووليت أحد الأقباط كوكيل لها وكانت تمتلك ضيعة واسعة

فالتصراية عليها كانت ٢٠٠ دينار وبما ان ضريبة الفدان دينار واحد فانها كانت تمتلك ما يقرب من مائتى فدان . وفى بردية اخرى يطلب الأمير عدم التعرض لبكر فيما عليه من الخراج لأنه لم يزرع ، ولم تكن الضريبة ثابتة فرجل يرسل الى الأمير يطلب رقيمة بما عليه من الخراج وهذا يعنى أنه لا يعرف مقدار الخراج الذى عليه مسبقا او أن هناك قيمة ثابتة .

ولقد امتلك العرب منذ انقراض النامى الميلادى / الثانى الهجرى مساحات كبيرة من الارض وأشرف بعضهم على زراعتها . فيذكر شخص يسمى محمد بن المنذر مقدار ما بذره من القمح والشعير والجذور فيذكر أنه بذر من القمح مائة أردب ، وثمانية أردب وويبة ومن الشعير ١٥ أردبا ونصف وبذر من اللساسة مائة وأربعين أردبا (٢٦) وقد كان هناك تعاون بين كلا الجانبين الاسلامى والمسيحى فعمل الأقباط فى أراضي المسلمين . وضمنانات قام بها مسلمون لصالح أقباط فى محاصيل وديون وهناك زراعات بالمشاركة والمقاسمة بين المسلمين والأقباط ولكن أغلبها يعود الى القرن الثالث الهجرى (٢٧) .

موقف الدولة من أهل البلاد من الأقباط :

كان أهم ما فرض على المصريين الجزية والخراج الى جانب ضرائب أخرى ، ولقد حددت الشريعة ومعاهدات الفتح مقدار الجزية: تذكر الآية الكريمة « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » ، وقد اختلف الفقهاء فى مقدار الجزية فذهب أبو حنيفة الى أنها ٤٠ درهما للاغنياء ٢٤ للأواسط ١٢ للفقراء وجعلها الشافعى دينارا ولم تفرض الجزية على النساء والأطفال ولا على الرهبان .

ولقد أمر عمر الا تضرب الا على البالغين ولا تضرب على النساء ولا على الأولاد وطلب الايتشبهوا بالمسلمين فى لبوسهم ، وأمر بالجزية أن تكون ٤٠ درهما على أهل الورد ، و ٤ دنانير على أهل الذهب ، وذكر ابن عبد الحكم أن الجزية كانت على مصر ديناران ونفس المقدار ذكره البلاذرى . وقد ربط المؤرخون بين الجزية والخراج فقد طلب أحد المصريين من عمرو تحديد الجزية فرفض وقال له انما أنتم خزانة لنا ان كثر علينا كثر عليكم وان خفف عنا خفف عنكم (٣٠) وليس معروفا بالضبط هل المقصود الجزية أو الخراج أو كلاهما ، ولكن من الواضح أن المقدار لم يكن ثابتا فى العصر الاسلامى ، فالبرديات تذكر جزية مقدارها ١ صولد وفى بردية أخرى دفع ٣ أفراد ٣ صولديات للخزانة عن جزيتهم ، وكذلك فى احدى البرديات القبطية التى تعود لأول العصر الاسلامى دفعت ضريبة مقدارها ١٤٥ قيراط للقسم الأول و ٣٥ قيراطا للقسم الثانى . وفى اىصال آخر ذكرت أموال تتراوح بين قيراطين وصولد وفى اىصال عربى يعود الى ٧٣١ م / ١١٣ هـ دفع رجل جزيته دينارا وسدسا وثمان و نصف قيراط . وفى بردية ترجع الى القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى ذكر للجزية ومقدارها (سدس وثمان دفعها شنودة ، ودينار سوير ابلوا ، حرحه بلودنبر وثلث وربيع مرقورة يحنس ربيع وسدس) (٣٣) ولقد اعتادت الدولة القيام بمسح شامل وتعداد للسكان لتقدير الجزية ، فذكر المقرئى : أن عمرا أحصى من عليه الجزية فكانوا ٨ ملايين (٤) وذكر البعض ٦ ملايين . وهذه أرقام مبالغ فيها فالجزية مفروضة على الرجال فقط فاذا أضفنا الفئات المعفاة من نساء وأطفال ورهبان لأصبح عدد سكان مصر يزيد على العشرين مليوناً .

وفى عهد هشام بن عبد الملك قام الوليد بن رفاعة باحصاء السكان والأرض استغرق منه ٦ أشهر بالصعيد وثلاثة بالدلتا فيقال

انه أحصى فوق العشرة آلاف قرية أصغر قرية فيها ٥٠٠ من القبط
وذكر أن جملة ذلك ٥ مليون ، وهذا ليس بالأمر المقبول في هذا
العهد فتعداد مصر الى ١٨٨٢ لم يكن يتجاوز ٣ ملايين الا بقليل .

وكانت الجزية تفرض على ضريين : على الرؤوس أى على الأفراد
بأسمائهم أو على القرية ككل . وفى هذه الحالة اذا توفى أحدهم
ترثه القرية وعليها أن تدفع جزيته وفى مجموعة بردى كوم اشقوة
كتب قرة بن شريك لأهالى شبرا أبسيرو من نفس الكورة « أنه
أصابكم من جزية سنة خمس وثمان مائة دينار وأربعة دینر وثلاث
دينر » (٣٥) .

ولقد أمر عمر بن عبد العزيز عامل الخراج حيان ابن سريج
(٩٩ - ١٠٥ هـ) ان يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم ، حتى
اذا مات فرد من أهل القرية كانت تلك الجزية ثابتة عليهم ، مما يؤكد
أن الجزية تكون مسئولية القرية ككل : وفى إحدى البرديات
القبطية يتكاتف مجلس القرية ويقوم بتسديد الأعباء والخدمات
الاجبارية (٣٦) ولقد وضع الحجاج الجزية عن أسلم ، ويبدو أن
هذا امتد الى الاقطار الأخرى أيضا فطلب عبد الملك بن مروان من واليه
عبد العزيز بن مروان أن يضع الجزية عن أسلم فنصحها بألا يفعل
فاستجاب له (أن أهل الذمة لا يتحملون جزية من ترهب منهم ،
فكيف نضعها على من أسلم) (٣٧) .

ولقد حاول حيان بن سريج عامل خراج عمر بن عبد العزيز أن
يقنعه بفرض الجزية عن أسلم لتناقض مصادر الجبائية ولكنه
رفض وقال له قولته الشهيرة (فان الله انما بعث محمدا صلى الله
عليه وسلم هاديا ولم يبعثه جابيا) (٣٨) وكانت الجزية تفرض فى
شهر محرم من كل سنة ، ولكن أوراق البردى تثبت أنها جبيت فى
فترات مختلفة .

وكانت قوائم الجزية تتضمن أسماء الافراد ، ومقدار جزيتهم ،
واحيانا صفاتهم الجسدية المميزة . وكان على الشخص الذى يبغى
ترك قريته أن يخطر موظف الاحصاء فى بلدته الأصلية بمحل اقامته
او كتابة اقرار يرسل الى ديون الضرائب بالمدينة ، وان كان فى نهاية
القرن الاول لم يعد مسموحا بترك الفرد لموطنه والاستقرار فى منطقة
أخرى بل أصبح عليه الحصول على تصريح تحدد فيه مدة الإقامة
لتضمن دفع ما عليه من الجزية فى منطقته الأصلية كما حدث فى
الإلتماس الذى قبله الرهبان الى الوالى .

الخراج :

كل الخراج يمثل المورد الأساسى للدولة الإسلامية وقد عرف
العرب أهمية أرض مصر وخسوبيتها وما يمكن أن تدره ولقد بدأ تفهمهم
لهذا الأمر من خلال معاهدة الفتح التى نصت على عدم جمع خراج
مصر الا اذا وصلت زيادة ثمرهم الى الحد المطلوب ، فان نقص رفع
عنهم بقدر النقص ، ولقد ذكر البلاذرى أن ضريبة الأرض على كل
جريب دينار وثلاثة أرباب طعاما ، وأورد ابن عبد الحكم فى كتابه
(فتوح مصر والمغرب) أن الضريبة على كل فدان نصف أرباب وبيتان
من الشعير الا القرط لم تكن عليه ضريبة فى حين ذكر اليعقوبى أن
مقدار الخراج كان على كل ١٠٠ أرباب أربابان .

وهناك أمر اختلف حوله المؤرخون وعمدوا فيه الى المبالغة
ويرجع هذا الى أنه لم يكن هناك مؤرخ اسلامى معاصر لأحداث
الفتح (٤١)، وكلما اقربنا من زمن تاريخهم كانت البيانات أصلى ،
فذكر عدد كبير منهم أن الفراعة جبا خراج مصر ٩٠ مليون دينار
والروم ٢٠ مليوناً وعمرو ١٢ مليوناً بل ان الخليفة عمر أرسل يوبخ
عمرا على نقص مقدار الجباية فى عهده عن العهود السابقة ، مع أنه
من الثابت من واقع البرديات البيزنطية أن الضريبة التى حصلت

عليها بيزنطة من مصر كانت تعادل ٢ مليون فكيف يجيبها العرب ١٢ أو ١٠ مليونا ونحن نعلم أن بيزنطة لم تكن تتهاون في جبايتها ، والاصح ما أورده ابن رسته حين ذكر أن عبد الله بن الحبحاب جباها زمن بني أمية ٢ مليون وسبعمائة وثلاثين ألف دينار ، وأن بني العباس حملوا منها ٢ مليون ومائة وسبعين ألف دينار وكذلك . ما ذكره الكندي من أنه جبيت أيام بني أمية والعباس ٢ مليون دينار .

ولقد أشار ساويرس بن المتفح إلى أنها جبيت أيام بني طولون ٥ مليون دينار ولا يعقل أن يجيبها البيزنطيون ٢ مليون وبني أمية ٢ مليون وعمرو ١٤ مليونا . ونفس الأمر بالنسبة لمساحة أرض مصر حيث ذكرت المراجع التاريخية أن عبيد الله بن الحبحاب قام في أيام هشام بن عبد الملك بمسح أرض مصر فوجدها ٣٠ مليون فدان (٤٢) في حين أن مساحة الأرض الزراعية في العصر البيزنطي لا تتجاوز ٦ ملايين فدان إلا بقليل . وفي العصر الحديث لم تتجاوز ٧ مليون فدان ، فمن الصعب التصديق بأنها بلغت عند الفتح الإسلامي أو في العصر الأموي هذا الرقم علما بأن هذا العصر عانت فيه الدولة من هروب الفلاحين وتركهم الأرض حيث ذكر ابن الحبحاب أن هناك كورا خالية ببلييس وذكر ابن حوقل أن أرض مصر على عهد ابن المدبر ٦٨١ م - ٢٤٧ هـ كانت ٢ مليون فدان .

الزراعة :

وفقا لشروط الفتح كان من المفروض أن تتم الجباية على ثلاثة أقساط كما كان الأمر في العصر البيزنطي ، ولكن الواقع اختلف إذ أثبتت البرديات أنها تمت على أقساط عدة وفي شهور مختلفة . وفي البرديات القبطية التي تعود للقرن السابع والثامن الميلاديين

الأول والثاني من الهجرة ، نجد الايصالات والعقود تسعمل الدورة
الضريية البيزنطية Indiction التي كانت تقوم على تقدير
الضريبة كل ١٥ عاما ، فجميع ايصالات السداد القبطية يذكر فيها
العام الثاني أو الثالث أو الخامس أو الحادى عشر وهكذا الى جانب
استعمالهم الشهور القبطية بل ان عددا من الايصالات الاسلامية
نفسها استعمل النموذج نفسه .

وكان البيزنطيون يستعملون السنة الشمسية فيكبسون
الربع كل ٤ سنوات وعلى أساسه يحسب فيضان النيل وتوزيع
الزراعات ، فى حين كان العرب يتبعون السنة الهلالية . ولما رأوا
تداخل السنين القمرية فى السنين الشمسية أسقطوا عند رأس كل
٣٢ سنة قمرية سنة وسموا ذلك الازدلاق لأن كل ٣٣ سنة قمرية
بائنتين وثلاثين شمسية ، ولكن استعمال التقدير الضرائبى أو دورة
ال ١٥ عاما وفقا للتقدير الشمسى ظل سائدا فى الفترة الأولى .

وكان استيفاء الخراج مرتبطا بالنيل ووفائه ، فالدرجة العليا
كانت تسعة عشر ذراعا والصغرى اثنى عشر ذراعا كما كان فى العصر
البيزنطى ، وكان العرب يعتبرون تمام الخراج حينما يصل النيل
الى ستة عشر ذراعا (٤٣) وكانت الأرض تروى فى شهر توت ويرتب
من يحفظ الجسور والترع . وكان النيل يصل الى نهايته فى شهر
بابة وتبدأ الزيادة عادة خلال شهر أبيب وتستمر الى مسرى وتوت
حتى ان بعض القرى يصعب الوصول اليها بواسطة القوارب وينحسر
الماء فى شهر هاتور وكياك فتبذر البذور ويزرع القرط والكتان
والقمح ويبدأ تقدير الخراج ، ففي هاتور يبدأ الحرث وزرع النباتات
غير البسمم ويطلب الناس بأول قسط من الخراج ويبلغ حوالى
الثلث وفى أمشير يتم الربع وفى برمهاث الثمن الثالث . وبعض

المحاصيل تزرع متأخرة كقصب السكر الذى يزرع فى برمودة
ويطالب المزارعون بسداد نصف الخراج وفى بشنس يعاد المسح
لأن المزاروعات قد اكتمل نضجها ، فالتقرير النهائى على الخراج من
واقع المحصول ومقدار الفيضان ويدفع الربع الثالث من الخراج
تضاف اليه مصاريف الصرف والجهيزة (أى مصاريف الجبابة)
وحق القرط والكتاب وفقا لكشوف خاصة ويبدو أن هناك ضريبة
أصبحت مفروضة على القرط الذى كان معفيا من قبل . وفى بؤونة
يؤخذ جزء من متأخرات الجبابة . وفى أبيب يستكمل جزء من الخراج
ويذكر ابن حوقل أن أرض الفيوم تزرع فى أبيب وتحصد فى هاتور
وكياك ، وكذلك يتأخر حصد الكتان الى مسرى وأبيب (٤) ويبدو أن
الخراج كان يدفع وفقا لوقت نضج المحصول فالمحاصيل كما هو
واضح اختلف وقت حصادها وتعدد خلال شهور السنة فجبابة الخراج
كانت فى شهر توت ومسرى وطوبة وبشنس وبرمودة وأبيب كما
ثبتت من ايصالات القرن السابع والثامن الميلاديين .

سياسة الدولة الاسلامية تجاه الخراج وجبايته :

اهتم الخلفاء بجباية الخراج اهتماما كبيرا ، وحرصوا على
الحصول على نفس النسب التى كانت تجبى فى العصر البيزنطى .
ومن الخطبات المتبادلة بين عمرو وعمر نلاحظ اهتمام الخليفة
بخراج مصر ولومه عمرا لأن الفراعنة والمقوقس جبوها أكثر مما
جبأها عمرو واتهمه بأن عماله الذين وصفهم بعمال السوء هم
المسئولون عن هذا ، ولكن عمرا كان متفهما لطبيعة مصر واحتياجاتها
وأن الاثقال على أهلها سيؤدى الى خرابها (٤٥) فذكر للخليفة أن
الفراعنة جبوها أكثر منه لأنهم كانوا أرغب فى عمارة أرضهم منه ،
وأن النهر يخرج الدر وحلبها حلبا يقطع درهما لن تفيد منه الدولة
الاسلامية خيرا فانه سيضر بالأرض ومزارعيها . وفى خطاب آخر

لعمرو اني الخليفة (اعلى الارض انتظروني الى أن تدرك غلتهم .
فنظرت للمسلمين فكان الرفق بهم خيرا من أن نخرج بهم (٤٦) .
ويقال انه أرسل أحد المصريين الى مكة بناء على طلب الخليفة
حيث ذكر الرجل أن محاولة أخذ الخراج قبل تمام الزرع يمتنى
الاضرار بالمزارع والعجز في الجبابة فيما تلى ذلك من اعوام (٤٧) .
ويبدو أن عمرا اتخذ هذا الموقف بناء على نصيحة المقوقس
(كيرس) حيث ذكر له أن خراب الارض وعمارنها يأتى من خمسة
وجوه : أن يستخرج الخراج في أن واحد عند فراغ أهلها من زرعها ،
ويُدفع خراجها في أن واحد عند فراغ أهلها من عصر كرومها ،
ويحفر في كل سنة خلوجها ، وتسد ترعها وجسورها ، ولا يقبل
محل أهلها (٤٨) .

ومن البداية اعتم العرب بأمر الجسور والقنوات وجندوا لها
١٢٠ ألفا من المسلحين والعمال ، وحفروا الخليجان وأقاموا الجسور
ومقاييس النيل . ولقد عهد المسلمون الى الأقباط والجبابة السابقين
بأمور الجبابة لمعرفتهم بأحوال بلادهم (٤٩) . ولقد ذكر الواقدي :
أن عمرا عهد الى أهل القرى باختيار جباتهم (٤٩) . وأن هؤلاء
الجبابة لم يختلفوا في أساليبهم وطرقهم عما اعتادوه في العصر
البيزنطى من عسف وجور تجاه الأهالى وبخاصة أن الولاة المسلمين
حرصوا على جبابة الخراج وتخوفوا من نقصانه حتى لا يتهمم
الخلفاء بالاهمال كما حدث مع عمرو حين جباها عبد الله بن سعد
عندما استعمله عثمان ١٤ مليوناً فقال لعمرو (يا أبا عبد الله
درت اللقحة بأكثر من درهما الأول فرد عليه عمرو أضرتهم
بوليدها (٥٠)) وقد حرص الولاة على الخراج فمصيبرهم ومصير
عمالهم مرتين بتأديته ، وأدى هذا بدوره الى الشدة في الجبابة وان
كان هناك عدد من الخلفاء والولاة حرصوا على تحقيق العدالة ، فاذا
كان هناك خليفة كسليمان بن عبد الملك الذى أرسل الى متولى

خراجة أسامة بن زيد وأمره بأن يحلب الدر حتى ينقطع ويحلب الدم حتى ينصرم (٥١) فهناك خليفة كعمر بن عبد العزيز كان أول ما قام به عزل أسامة سابق الذكر من الخراج ، وأمر بحبسه ورفض فرض الجزية على من أسلم ، ولقد أراد معاوية أن يزيد على المصريين قيراطا في خراج أراضيهم ولكن وردان عامل خراجهم كتب إليه (أن عهدكم ينص على ألا يزيد عليهم) فعزله معاوية (٥٢) .

وقد أدت الشرقة في الجباية إلى محاولة المصريين هجر أراضيهم ، وزاد عدد القرى التي خلت من أصحابها وهذا أدى بالولاة إلى محاولة ربط الفلاح بالأرض عن طريق عدم السماح له بترك قرية إلا بتصريح وهذا يعود غالبا إلى ولاية عبد العزيز بن مروان في خلافة عبد الملك (٥٣) ، وإن كانت أغلب البرديات التي وصلتنا وخاصة فيما يتعلق بتصريحات الإقامة وإعادة المزارعين تعود لعهد قرة بن شريك . وفي عهد الوليد بن عبد الملك قام أخوه عبد الله وإلى مصر بزيادة الخراج فكن من يدفع دينارا يلزمه بدفع دينار وثلثين رغم انخفاض النيل سنة ٨٧ هـ (٥٤) . وفي امره الحر بن يوسف أرسل عامل الخراج عبيد الله بن الحبحاب إلى هشام بن عبد الملك أن أرض مصر تحتل الزيادة فزاد على كل دينار قيراطا وثارت عليه كورة بنونى وقرنيط وطرايبا والحوف الشرقى فبعث اليهم بجنود فأخضعوا ثورتهم عام ٨٧ هـ في نفس الوقت الذى ثار فيه أهل الصعيد وقامت ثورة ثالثة في عهد هشام ابن عبد الملك في عام ١٢٠ هـ فأرسل حنظلة بن صفوان أمير مصر الجند فأخمدوها أيضا (٥٥) وتكررت ثوراتهم في عهد الأمويين فثاروا سنة ١٢٢ هـ في عهد الملك بن مروان فأرسل اليهم موسى ابن نصير حيث أخمد ثورة قام بها بغنص القبطى في سمند . وتجددت الثورة في رشيد في عهد مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية وتمكنوا من إخضاعها هي الأخرى . فالدافع إلى تلك

النوراب هو عدم مهم الولاية لأوصاع مصر . فالجبية مربطة بالنيل ولا يمكن زيادتها إذا لم يف النيل ولم يصل إلى المنسوب المطلوب .
إلى جانب أن الجزية والخراج كما قال عمرو لم تكن ثابتة وكان الهدف من ذلك تحقيق العدالة فإذا كانت معاهدة افتتح اشترطت دينارين . وجبيت الجزية أقل من هذا على بعض الأفراد ، وفقا لظروفهم . كالأجراء الزراعيين الذين لم يكن يتجاوز ما يحصلون عليه في العام دينارا أو دينارين . فقد استغل بعض الولاية عدم وجود تقدير ثابت كما هو واضح في البرديات لتحمل البعض فوق ما يحتملونه . بالإضافة إلى استعانتهم بالجباة السابقين الذين لم يحاولوا توحى العدالة مع بنى جلدتهم . ولقد استبدل العرب بالأقباط جباة مسلمين في عام ٨٧ هـ (٥٦) في عهد عبد الملك ومع ذلك استمرت طرق الجباة السابقة ووسائلها .

الضرائب التي على الأرض الزراعية :

فرض على الأرض عادة الفتح عدد من الضرائب كن أهمها ضريبة الخراج حيث فرض دينار على كل جريب وثلاثة أراذب طعاما . ويقال إن أهل مصر صولحوا بعد المعاهدة في مكان الحنطة والزيت والعسل والخل على دينارين آخرين . ولكن الحقيقة أن الضرائب التي فرضت على الأرض كانت ضرائب نقدية وعينية ، وفرضت على الأرض الزراعية وفقا لمجصولها ضريبة مالية إلى جانب ضريبة تعرف بضريبة الطعام على القمح وعدد من المحاصيل الأخرى ، وبعض المؤرخين يعبها جزءا من ضريبة الخراج اعتمادا على أن المعاهدات ذكرت دينارا على الفدان وثلاثة أراذب قمحا ولكن نستطيع القول وفقا للبرديات أن كلا من الضريبتين أصبحت تجبى منفصلة عن الأخرى ، فالخراج كان يجبى نقدا ويمكن أن يتغاضى عن النقد في بعض الأحيان بالنصيب العيني ولكن ضريبة الطعام كانت تجبى دائما عينا وحلت محل ضريبة القمح القديمة annona

التي كانت ترسل الى القسطنطينية فأصبحت ترسل الى مكة ولذلك
فسنذكر كلا منها على حدة :

ضريبة الخراج :

كان الخراج يتوقف على حالة الفيضان وعلى نوع الأرض وقد
اعتاد العرب القيام بمسح شامل للأرض لتقدير الخراج ، ومسحها
عبد الله بن الحبحاب لهشام بن عبد الملك ، والوليد بن رفاعه في
عهد عبد الملك (٥٧) ويبدو أن كل اقليم كان له مساحوه . ورغم
أن أغلب الوثائق التي وصلتنا عن كيفية مسح الأرض وتقدير
الخراج تعود للقرن الثالث الهجري فانها تدل على ما كان معروفا
من قبل ، ففي بردية تعود الى ٨١٣م/٢٦٢ هـ عن مسح الاقليم
ورد فيها نوع المحصول ومساحته فذكر السلجم والكروم وحددت
الأرض البور ومقدارها ، والأرض غير المخصصة للزراعة (٥٨) .

وفي تقرير آخر للمساحين عن أرض أسفل أشمون تزرع
خضرا وكروما أوردوا المساحة وما هو مؤجر منها (٥٩) ، وفي تقرير
مساحة من كورة طحا والتقرير مرفوع لموظف خراج ذكر فيه اسم
صاحب الأرض ومساحة الأرض والمحصول . وكانت تقارير المساحة
عادة تتضمن ذكر اسم القرية وما يزرع والأرض البور (٦٠) ،
وكانت الأرض البور تضاف الى أملاك بعض المزارعين وتعفى من
الضرائب الى أن تستصلح فتفرض عليها ضرائب مخفضة ، فقد أشير
في إحدى البرديات الى أرض بور وذكر مالكتها ولم يشر الى ضريبة ،
وفي أخرى ذكرت أرض خراب لا يعرف ما اذا كانت أصلا بورا أم
هجرها أصحابها وفي إحدى الإحصائيات ذكر للترع والقنوات
الموجودة في الأرض (٦١) ، وهناك موظف يدعى الدليل كان يقوم
بكتابة سجلات أملاك الأراضي وتقدير قيمتها لتحديد مقدار الضريبة
المفروضة عليها وإرسال الأوامر الرسمية للحضور مع وصف

تفصيلي للأنواع المختلفة للأراضي الصالحة للزراعة وممهورة بامضاءه
 لاثبات صحة ما ورد فيها (٦٢) . ولقد اختلفت الضريبة وفقا لنوع
 المحصول فكان يؤخذ في الفترة الأولى على فدان القمح نصف أردب
 وويبتن شعيرا ولكنها أصبحت تدفع تقدا فكان يجبي على القمح
 دينار والشعير من نصف دينار الى دينار والنخيل تؤخذ عليه ضريبة
 مقدارها قيراط وسدس قيراط $\frac{1}{4} + \frac{1}{6}$ دينار وعلى الفجل
 دينار والسلجم من دينار الى دينارين (٦٣) أما القرط وهو مستخدم
 في غذاء الماشية فلم تكن عليه ضريبة ولكن فرضت عليه بعد ذلك
 ضريبة دينار . وفي عدد من البرديات نجد اشارة الى ضرائب على
 الأرز ثمن قيراط وعلى القرط ٧ والجزر ثلث $\frac{1}{3}$ ويبدو ان
 الضريبة لم تكن ثابتة في كل الأقاليم .

وكانت هناك مشكلة الكروم والنبيد ، فالنبيد كان المشروب
 المفضل لدى المصريين أثناء الفتح وزرعت مساحات كبيرة من الأرض
 بالكروم وكان المصريون يتولون عصرها بعد جنيها ، وفي احدى
 البرديات القبطية التي تعود للقرن الثامن (٦٤) « تطلب جرتان من
 النبيد من أجل الجنود » وهذا يثير تساؤلا : هل كان العرب
 يتسلمون ضرائب من النبيد ؟ ونفس الأمر بالنسبة للخنازير ويقال
 ان أبا عبيدة سأل عمر (أن عمالك يأخذون الخمر في الخراج ، فقال
 لا تأخذوا منهم ، ولكن ولوهم بيعها وخذوا أنتم الثمن فأصبح
 المصريون يبيعونها ويدفعون خراجها مالا وعليها عشر أثمانها (٦٥) .

كذلك ولا نعرف بالضبط هل كانت تؤخذ على الماشية ضرائب
 في الفترة الأولى ، فالوليد بن الرقاعة أحصى الحيوانات أثناء قيامه
 بمنسح أرض مصر وفي كشوف القرن الثالث ذكر لكل كورة وعدد

المواشى وأسماء أصحابها وأوصافها من أجل ضريبة المراعى (٦٦) .

وفى احدى البرديات القبطية اشارة الى جمع خشب نخيل acacia ونصيب مفروض على كل قرية « قفى رسالة لموظف كبير أنه حمل خشب نخيل فى ٢ هاتور لصالح الشحنة الكبرى وقائمة بالقرى التى جمعت منها (٦٧) . ولقد ذكر المقرئى أشجار سنط فى بعض مناطق النيل بها حراس يحمونها حتى يصنع منها مراكب الأسطول فلا ينقطع منها إلا ما تدعو الحاجة اليه (٦٨) .

ضريبة الطعام :

ويعود انشاؤها للضرائب العينية التى قررت على الحنطة والزيت حيث قرر مدان من الحنطة وثلاثة أقساط من الزيت فى كل شهر ، لكل انسان من أهل الشام والجزيرة (٦٨) . وأما أهل مصر فأردب كل شهر لكل انسان وذكر مؤرخون آخرون وثلاثة أردب قمحا . وذكر اليعقوبى أردبين عن كل مائة أردب (٦٩) وتحولت تلك الجبايات الى ما يعرف بضريبة الطعام وهى ضريبة عينية أهم ما يجبى فيها القمح وهى تشبه الأنونة الأهلية ، وهى الشحنة السعيدة التى تحمل الى القسطنطينية وكان أول ارسالها الى مكة فى عهد عمر فى عام الرمادة ٢١ هـ حيث حدث لديه قحط شديد فأرسل الى عمرو ليبعث اليه بطعام فأرسل اليه عمرو ما أراد . ويقال انه دفع الى كل بيت بالمدينة بعيرا عليه طعام (٧٩) .

ولقد أمر عمر بحفر خليج فى النيل الى القلزم الذى عرف بخليج أمير المؤمنين لتسهيل نقل الطعام الى المدينة ومكة وظل يحمل فيه الطعام بعهد عهد عمر بن عبد العزيز الى أن قضى عليه اهمال الولاة .

وكان يحمل معه كذلك الزيت وانقطع فى الفتنة الأولى ثم عاد فى أيام معاوية ويزيد ، ثم انقطع الى زمن عبد الملك بن مروان ثم

لم يزل يحمل الى خلافة أبي جعفر المنتصور . والبرديات تشير الى أنه كانت تجبي الى جانب القمح محصولات أخرى . وفي بردية تعود لآخر القرن السابع من حساب ثيودورا من القسم الأول ٢٢ أردبا وفي القسم الثاني ١٢٠ أردبا وفي القسم الثالث ٥ أرباب من التبن و ٩ مقاييس (قدح) و ١٤ مقياسا من السمسم و ١٥ مقياسا من الشعير (٧١) . وفي الكرنك من القرن الثامن الميلادي بردية تذكر مدفوعات من الشعير والفول تتراوح بين أرباب وأربعة (٧٢) .

وفي خطاب آخر يأمر الوالى كاتبه أن يتجه الى شنشور (فى المنوفية) ويخرج الأقباط ويوصل اليه مائة أرباب قمحا (٧٣) . وفي أمر لقوة بن شريك الى أهالى كوم أشقوه أنهم أصابهم من ضريبة الطعام أحد عشر أردبا قمحا وثلاثة وثلاث فى صفر احدى وتسعين (٧٤) . وفي خطاب مرسل الى أبو الياس القس لاقتناع شخص يدعى اندرياس الراعى بأن يدفع الضريبة التى عليه وهى ١٨ كيله قمحا ويذكر أن عليه أن يدفع ضريبته قمحا ، وأنه لن يقبل أى شئ خلافه (٧٥) ، وكان القمح ينقل بالسفن الى الأهراء فى القسطنطينية وفي بردية فى القرن الثامن ذكر لحسابات قمح ولنقله بالسفن (٧٦) .

وفي بردية أخرى ترجع للقرن الثالث نقل ٣٣٠ أردبا الى القسطنطينية مع ايراد ١٠ أرباب للنفقات . وورد فى حسابات أوسية فى القرن الثانى الهجرى (والى حسن النوتى مائة وسعيد بن . . . القسطنطينية المائة دينار) أى أنه كان يتقاضى على نقل ١٠٠ أرباب قمحا دينارا . وكان صاحب الاقطاع يتحمل النفقات وفى نفس البردية يذكر أنه دفع مالا الى ابراهيم النوتى لحمل ١٥٠ أردبا وتوصيلها الى القسطنطينية (٧٧) . وقد نقلت غلات أخرى بخلاف القمح والحنس والقرط وأصناف أخرى من الخلال ، وفى اتصال

يعود لعام ٨٧ هـ ١٢ - ١٤ أكتوبر ٧٠٦ وهو إيصال من لغتين صادر من موظفين بأهراء باب ليون لدفع الضريبة (من أهل مدينة . . . وكتبوا عبد الله بن جرير في ذى القعدة سنة سبع وثمانين . . . ومبلغها ستمائة وسبعة عشر وثلاث أردب قمحا (٧٨) .

وكانت الأهراء لقمح مصر السفلى ، يخزن بها القمح الذى ينقل الى بلاد العرب والقمح الذى تؤخذ منه للمؤمن العينية للمجندين العرب وأسرههم فى مصر .

وفى نهاية القرن السابع وأوائل الثامن ذكر شخص يدعى أبو مزيل باعتباره محتسب الأهراء فاضطلع بأعباء جمع الأهراء فى القسطنطين وذكر فى بردية أخرى اثنان من المشرفين وأهل كوم أشقوة سلموا ألف أردب قمحا ضريبة للطعام الى أهراء باب ليون وسألوا مشرف الأهراء أن يعطيهم ايصالا يفيد تسلمه القمح (٧٩) وفى احدى البرديات القبطية يذكر أن البحارة تسلموا أجرهم نبيذا . ويبدو أنه كان على أهل القرى واجبات تتعلق بالخدمة فى الأسطول كما ورد فى احدى البرديات القبطية (٨٠) وليس هناك دليل على أن العمل فى نقل الحبوب كان بالاجبار .

والى جانب الضريبتين الرئيسيتين على المزارعين كان هناك عدد من الضرائب الأخرى كضريبة الجسور ، وفى احدى برديات القرن الثالث ذكر أنها ربع دينار ، وفى وثيقة أخرى اشارة الى ضريبة تخص البحرية فرضت على القرى مقدارها نصف صولد (٨١) ، ثم نفقات الجباية وكانت حوالى ربع دينار كما جاء فى وثيقة حساب يرجع تاريخها الى القرن الثانى الهجرى ومما فرض على المصريين وفقا للمعاهدات ضيافات العرب ويرد فى احدى البرديات ذكر ضريبة النزل ويذكر كاتب البردية انها ليست من الضرائب

المعتادة (كانت لسفر الأمير واشتكى الى المطالبة بالنزل انك تعلم
أن هذا الرسم لم تقف عليه بعد ٠٠٠٠) (٨٢) .

نظام الجباية :

كان التقسيم الادارى فى مصر على قمته الوالى وكانت له
سلطات ادارية واسعة بوصفه نائبا عن الخليفة ، وكان يجمع فى
بعض الأحيان بين السلطة الادارية والمالية المتمثلة فى ولاية
الخراج (٨٢) ، وان كان الخليفة فى أحيان أخرى يعين عاملا مستقلا
مستولا مسئولية مباشرة أمامه (٨٤) وكان معنى انفصال الخراج
عن الولاية أن تصبح يد الوالى مغلولة ، فعمرو احتج على هذا وترك
الولاية حين ولى عثمان عبد الله بن أبى سعد الخراج أثناء ولايته
لمصر .

وقسمت مصر الى قسمين : مصر العليا ومصر السفلى ، وان
كاو يوحنا النقيوسى ذكر أنها قسمت غداة الفتح الى ثلاثة أقسام
هى مصر السفلى والريف واركاديا (٨٥) ، وقسمت بدورها الى كور
وهى تعادل الباجارية القديمة فكان يرأسها وفقا للبرديات باجارك
وقمص ، وذكر أحيانا بلفظ دوق (٨٦) ، وقسمت تلك بدورها الى
قرى يرأسها الماروت وفى بعض البرديات العربية المازوت وهى
تحريف لكلمة ميزون أحد أعيان مجلس القرية السابق ، وكان
عمله ذا اختصاصات مالية وادارية (٨٧) .

وكان لديوان الخراج العام ادارات فى الباجارية يتولاها
موظف يطلق عليه الجسطال ويرد فى بعض البرديات لفظ خرتولاريوس
وهو كاتب السجل . وظلت الوظيفة قائمة فى العصر الاسلامى
الأول ، والبرديات القبطية التى تعود الى القرن السابع والثامن
احتفظت بأسماء وظائف بيزنطية كرؤساء القرى الذين عهد لهم

بالإشراف على الجباية ، ولكن بعد فترة حلت محلها أسماء إسلامية
فجانبى الضرائب العينية حمل لقب القبال .

وكان يتبع ديوان الخراج بحارة السفن ويبدو أن المزارعين
كانوا يدفعون نفقاتهم . وكذلك ظهرت وظيفة محتسب الأهراء أو
المشرف على مخزن القمح . أما الضريبة النقدية فإن الجباة كانوا
يسلمونها لمستولى القرى وهؤلاء بدورهم يسلمونها لفروع ديوان
الخراج بالكورة التابعة لهم ، وكانت الأعمال تجري في ديوان
الخراج باليونانية إلى أن عريت سنة ٨٧ هـ في عهد عبد الملك
ابن مروان ، وكما ذكر ابن عبد الحكم (٨٩) (يجتمع عرفاء القرية
وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون في العمارة والخراب حتى إذا
أقروا في القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة إلى الكور ثم
يذهبون إلى رؤساء الكورة ويوزعون الأنصبة على احتمال كل قرية
وسعة المزارع ومساحة الأرض الشاغرة فيبذرون ، أما بعد الحصاد
فانهم يأخذون نصيبا لكتابهم ولعمال الجباية) . فالواضح أن
التقدير الإجمالي يأتي من ديوان الخراج إلى الكور التي تحدد
نصيب كل قرية ، أما التخصيص فانه يرجع لمجالس القرى حيث
يبدأ توزيع الخراج وفقا للمساحة والمحصول . ويذكر ابن عبد الحكم
أن من يعجز عن زراعة الأرض يتولى الآخرون عنه ومن أراد
الاستزادة أخذ ويبدو أن القرية تحملت مسئولية الخراج ككل فمن
ترك الأرض تكفل الباقون بزراعتها ، ويؤكد هذا بردية تعود إلى
القرن الثامن الميلادي ٧٢٢ م ١١٤ هـ فالقرية كونت ما يشبه
المجلس البلدى تولى دفع الأعباء والضرائب ، وهذا الاتفاق وقع
سبعة عشر من أعيان القرية ، ونص على أن من يرفض القيام بأعبائه
عليه أن يدفع مقابلا ماليا حتى لا تتعرض المجموعة لغرامات مالية
من قبل الحكام العرب (٩٠) .

وكان على المواطنين المقيمين في الكورة إذا رغبوا في الرحيل

الى مكان آخر أن يحصلوا على تصريح من المدن المسجلين بها ليعرف الموظفون أماكنهم ، وكان هناك عمال برريد في الكورة لا بلاغ الوالى عن أعمال الباجارات كما ورد فى احدى برديات كوم أشقوة وهى رسالة من قرّة بن شريك الى باجارك أنصنا . والايصالات الصادرة الى الأهالى فى القرن الأول الهجرى كن أغلبها بالقبطية والدفع على أساس الدورة الضريبية البيزنطية ، وكان يستعمل فيها الصولد وهو يعادل الدينار ، والقيراط والتوميزما وتيرميزما ، وفى ايصال من القرن السابع دفع ٢ نوميزما (تعادل الصولد) وهى ضرائب عن القسم الثانى من العام الثانى بتاريخ ١٤ بابه لمساعد رئيس القرية (٩١) ، وحصل على ايصال بناء على طلبه . ودفع شخص اسمه بابون بن كركينا صولدا كضرائب للقسم العاشر (٩٢) . حتى عقود البيع والايجار كانت تذكر فيها الدورة الضريبية البيزنطية ، فبيعت جمال مقابل صولد و ١٤ قيراطا فى أمشير من السنة التاسعة (٩٣) .

وفى خطاب آخر دفعت ضريبة القسم السابع ١٤ر٥ قيراطا ونصفا من الذهب المينا لحساب ضريبة . وفى خطاب كان فيه الجابى رجلا عربيا يدعى يزيد بن عبد الرحمن أرسل الى شخص يدعى سيفريوس ليبلغه بما عليه من الضرائب للسنة العاشرة ويعود الخطاب بتاريخه الى القرن الثامن (٩٤) . وايصال آخر ليزيد ابن عبد الرحمن شبيهه بالسابق الى سيفريوس وجولد سميت يعين الأشخاص الذين عاينهم الضرائب (٩٥) وكذلك دفع أبو سيفريوس نصف صولد فى القسم السابع باسم الخدمة البحرية (٩٦) ومن مجموع تلك الايصالات يتضح أن العرب استعملوا الصولد فى معاملاتهم فلقد ظلت النقود البيزنطية مستعملة مع اضافات عربية عليها الى عهد عبد الملك بن مروان والملاحظ أن غالبية ايصالات تلك الفترة كانت باللغة القبطية (٩٧) .

أما بالنسبة لنظام الجباية فقد احتفظ العرب بالجباة السابقين ويزكر يوحنا النقيوس أن بعض الموظفين الرومان بقوا عند الفتح واعتنقوا الاسلام فولاهم العرب اداراتهم السابقة ، فابقوا على شخص اسمه ميناس وولوه حكم مصر السفلى ، وشنودة تولى الريف ، وفيليوخوليوس حكم اركاديا والقيوم ، وكان هؤلاء أشد الموظفين سوءا وقسوة تجاه المصريين ، ومع ذلك فان الجباة المحليين لم يكونوا بالأفضل حالا وظل الجباة الأقباط الى عام ٨٧ هـ . وطريقة الجباية تختلف كثيرا عما كان مألوفا في العصر البيزنطى . ففي رسالة من حاكم الكورة ويدعى الباجارك الى عدد من رؤساء القرى يتضح أسلوب وطريقة الجباية آنذاك (من فلاديوس اسبنيوس بمشيئة الله الباجارك بواسطة زكريا ابنه الى عدد من رؤساء القرى المذكورة فى القائمة التى أعطيته لأخى أبو يوسف ، فوالدى كما تعلمون اهتم بأمر المحصول والضريبة العينية وأثمان البيع ومحصول البذور وعليكم بجمعها وارسالها الى ، وأنا جعلته مسئولاً عن قراكم وعليكم اختيار كتاب أو مسجلين وجعلهم مسئولين عن نصيب كل قرية ، وهم مسئولون كذلك عن عدم ترك أى كيلة أو أى مقدار من المحصول لأى رجل قبل أن يدفع ضريبة المحصول وبذور المحصول والضرائب المالية والضرائب العامة ومن يتأخر سيعطى الفرصة ضده . وسأجعله مسئولاً عن أى مزارع فى القرية يبيع محصوله أو أى سلة من التبن الا بموافقة كتابية منى أو من والدى ، وعليكم ارسال المخالف لكى يعرف نتيجة عدم طاعته وفى النهاية يطلب ٢ من الكتبة ليساعده فى جمع محصول قريتين (٩٨) .

وكما هو واضح من الخطاب فان الباجارك أو حاكم الاقليم كان يعين رؤساء القرى الذين يعينون بدورهم كتابا وجباة لجمع المحاصيل والضرائب ، وهؤلاء تقع عليهم مسئولية الضرائب كاملة ،

وكان فشل رؤساء القرى فى الجبايات يعرضهم للعقاب ، فمن رسالة من شخص يدعى بارشا الى الأمير فى بابلليون يذكر أنه قبض على الرجال وأرسلهم تحت الحراسة الى بابلليون مكبلين بالاعلال . وغالبا ، كان هؤلاء الأفراد من الجباة لا من الأهالى (٩٩) . وخطاب من محمد ربما كان مسئول الخراج الى فيكتور ذكر فيه ان رؤساء احدى القرى لم يفوا بالتزاماتهم المالية وخاصة الضرائب النقدية ويطلب تعيين رؤساء آخر يتحملون المسئولية وان عليه مراقبتهم ومطالبتهم بالضرائب (١٠٠) .

ولقد أصبحت الزراعة عبئا بالنسبة للبعض حاول التخفيف منه ، ففي بردية عبارة عن رسالة مرسله الى أحد الموظفين بواسطة قس طلب الشخص رفع عبء الحقول التى عليه وتسليمها لآخرين يتحملون عنه أعباء الضرائب ، ويتعهد الشخص المرسل اليه الخطاب بمعاونته فى السداد ان عجز عن ذلك (١٠١) . وكان الجباة حريصين على ألا يفلت أحد من الجباية لأن العبء كان يقع عليهم (١٠٢) ، فقد توفى شخص اسمه ميناس وترك نساء وريثات له فكتب مسئول الخراج يطلب تقييدهن فى السجلات لفرض الضرائب عليهن ويأمر بأن يكون متيقظا لأمر الجباية فانه لن يتغاضى عن أى نقص فى السجلات وينذر بمعاقبته ، ويبلغه أنه لن يضع عصا على عينيه فلا يتهاون فيما يجب أن يدفع ، ويذكر أن على الجباة ألا يحددوا للشخص ما يدفعه قبل أن تأتى الكشوف من ديوان الكورة ، فالشدة كانت الطابع المميز فى الجباية حتى على الجباة أنفسهم ، فباجارك يرسل الى أحد رؤوسيه (أنه أرسل سيرينوس لاكمال الجزية وعينه كمشرف عليه وأن هذا لصالحه ويطلب منه تسليم جباياته ويهدد بأنه سيحققه (١٠٣) وفى رسالة من جابى الى الجبهيد يذكر له أنه نفذ تعليماته كاملة ولم يترك أى

ناحية: بلا تقدير. ولم يضيف لتعليمات الوالى أى زيادة أو نقصان (١٠٤) .

وصيغة التهديد نفسها تتردد فى رسائل لقرة بن شريك والى مصر الى الباجارك باسيل فى كوم أشقوة ٧١٠م/٩٠ هـ . يتهمه بالتقصير لتأخير الخراج ويتوعده هو وعماله ، ومع ذلك استمر باسيل فى التأخير ، فعاد قرة يكرر له بأن الوقت حان لاعطيات الجند وأبنائهم ويطلب سرعة جمع المال (فان أهل الأرض قد حملوا منذ أشهر ثم عجل الى ما اكتمل عندك من المال أولا بأول) (١٠٥) وفى نفس الوقت فان قرة بن شريك يطلب منه توخى العدل فى الجباية وفى بردية أخرى يطلب منه انصاف فلاح من أهل كررتة من آخر له دين عليه (١٠٦) ثم يعود لتذكركه بأمر الخراج (ولعمري حان الأجل منذ أكثر من شهرين وقد كتبت اليك قبل كتبتى هذا أمرك أن تجعل الينا بما قد جمعت من جزية كورتك وأردت أن أرفق بهم وأتجاوز عنهم بما قد قبضت منهم على النحو الذى كانوا يؤدون فى بيت المال كل سنة) فهو يطلب العدالة فى الجباية ويطلب دخل الدولة بلا تأخير وهما أمران من الصعب تحقيقهما معا مع هروب الفلاحين وترك الأرض بورا . (لا أحب أن يرى أحد فى عملك شيئا يكرهه من عجز ولا تأخير ولا أبطال فانى قد بعثتك حين بعثتك على عملك وأنا أرجو أن تكون عندك أمانة واجراء وتنفيذ للعمل عند أحسن ظن بك فانى والله لأن تكون محسنا مجملا أمينا موقرا أحب الى وأعجب عندي من أن تكون على غير ذلك) .

وأمام هذا الضغط من الولاة كان على الجباة أن يفوا بالتزاماتهم كاملة خوفا من تعرضهم للعقاب فتعسفوا مع الأهالى، وفى بردية عربية وهى أمر من أحد الجباة الى شخص تأخر فى دفع ضرائبه فى مدينة انصنا (استحضر لنا من مدينة انصنا يقطر الطحان ومر العمال باحضاره واستحضر الينا أسرته أجمعين واستحضر أباه وابنه

وإستعمل الجهاد (ان شاء الله) (١٠٧) وفي كتاب آخر « لا يلى على حسن ابقاء الله عاقانا الله واياك لا تضع كتابى فى يدك حتى تتركى الى شنشور (فى المنوفية) وتخرج الأقباط حتى تنفق الى مائة أردب قمحا وإبعث به ساعة يأتبك كتابى ، وأمر آخر من ضابط الى مرؤوسيه فى روجوس (فى الأشمونيين) يطلب التنكيل بشخص لم يدفع ما عليه من أعباء . وفى خطاب من قرة بن شريك الى باسيل ذكر أن الوليد بن العباد صاحب البريد أخبره أنه فرضت غرامة على قرية بسبب تأخيرها فى دفع الجزية (١٠٨) .

ولقد ارتفعت ضكوى الجبابة من خلال البرديات من هروب الفلاحين وتأخيرهم فى الدفع وفى برديات حسابات اشارة الى نجوم غير مدفوعة أو الى اجالة منقولة من قسم الى القسم الذى يليه . وفى أمر من القرن الثامن الميلادى من الإيجارك فى لافىوس الى رؤساء القرى والقسيس فى الكنائس يطالبهم بمزارعين لتولى وظائف محلية صغرى بسبب فرار العمال (١٠٩) . ويشكو أحد المستأجرين من المالك الذى يبدو أنه عربى ، ويصفه بالرجل العظيم ، ويذكر أن لديه وثيقة بإيجار حقل يتبع هذا الشخص ، ويرغب فى مقابلة المالك بشأنه ويبدو أن المالك العربى اتفق معه فى أول الأمر على زراعتها ثم ترك الأرض فلم يتول هو زراعتها ولم يتركها للرجل . (أنه دفع لجميع الرجال أجرهم الا أنا وإذا كان يريد أن ابذر الحقل فليعطنى وثيقة وإذا لم يرغب فليتسلمها منى) (١١٠) . لأنه فى هذه الحالة كان على المزارع أن يدفع ضرائب الأرض ، وقام بعض الملاك العرب بالتهرب من دفع الضرائب ومقاومة الحكومة (١١١) كإمرأة تدعى رضىا رفضت أن تدفع خراج أراضيها وأثارت المشاكل مع الجبابة وأدى هذا بالجبابة الى أن يصحبوا معهم جندا محليين وهو أشبه بنظام البوكلارى الذى كان ملحقا بالضياح الكبرى فى بيزنطة ، ولقد تم تطبيق هذا النظام فى

عام ٥٠ هـ فمن رسالته لقوة بن عزيك (أما بعد فإن ناسا من الجند
ذكروا الى كتبة من قريتهم كانت تجري عليهم منذ أربعين سنة ولم نجد
شيئا من الكتب فلا أدري ما صدق ذلك من كذبه فاذا جاءك كتبي هذا
فلا تقدم في كورتك الا سألت أهلها عما في قريتهم من تلك الكنية
ولمن هي فاذا علمت ما في كل قرية منها فأرسل الى كتابا بما
وجدت (١١٢) ويبدو أن هؤلاء الجند أعانوا السلطات المحلية في كل
قرية في شكل قوة شرطة للمحافظة على الأمن وجباية الضرائب .

ومن المعروف أن الجباة في عهد عبد الملك أصبح غالبيتهم من
المسلمين ففي شكوى متأخرة نسبيا ١٣٧ هـ اشتكى أهالي طحا من
عمرو بن عطاس جامع الضرائب ومعاونيه فقام أمير الكورة بتشكيل
مجلس من الرؤساء المحليين نوقشت فيه الشكوى وثبت كذبتها
ولا نعلم هل كان هذا اجراء متبعاً في الفترة السابقة أم لا (١١٣) .

والمشكلة الأساسية التي بدأت تتضح هي هروب الفلاحين ،
فالجانب الضرائب التي عليهم كانت هناك الأراضي البور التي تضاف
الى أرض البعض ويتحمل ما عليها من ضرائب « كما كان مألوفاً في
النظام البيزنطي » وذكرت بعض البرديات أنه كان يطلب منهم زراعتها
قطاني (بقون) وتعفى لفترة من الضريبة ولكن المتبع أن القرية تتحمل
ضرائب من ترك أرضه وفي الإحصاءات عربية ذكر لأراض خراب (١١٤)
أما بالنسبة للنسخة فكانت في أعمال الجسور (١١٥) وفي رسالة
من رئيس قرية الى شخص مسئول يذكر أنه أسطر ٢٠ عاملاً للعمل
في القنوات .

ولقد حاولت الدولة الحد من هروب الفلاحين وتركهم الأرض
بأن منعوا المزارعين من مغادرة مواطنهم الا بتصريح ، فالمواطن اذا أراد
أن يتجه الى مكان ليقوم فيه ربحاً من الزمن لم يكن ملزماً فقط بالحصول
على تصريح من المدينة أو المنطقة التي تتبعها ، بل كان ملزماً بإفادة
الموظف المحلي بمحل إقامته الجديد بالمزارعون كان عليهم دفع ضرائبهم

في أماكن تسجيلهم وأقاليهم التي نشأوا بها ، وفي البداية كان يسمح بالجباية في الكورة التي انتقل اليها الشخص حيث تحول الاتصالات الى مكان تواجد الجديد ولكن الدولة منعت هذا التصرف ، ثم أعادته ثانية قبل نهاية العصر الأموي .

ولقد أجبر المزارعون على التواجد في أماكن زراعتهم واشترط ضامن في غالبية الاتصالات وظهرت عقود ضمانات تتضمن التعهد باستمرار العامل في عمله في الأرض كما كان يحدث في العصر البيزنطي ، ويبدو أن تطبيق هذا النظام بدأ منذ عهد عبد العزيز بن مروان في خلافة عبد الملك بن مروان (١١٦) . وفي بردية تعود لعام سبعمائة وأربعة وعشرين من الميلاد ، يطلب رئيس دير من الأقصر السماح للرهبان بترك مدينتهم والذهاب للمسطاط لمدة ثلاثة أشهر حدها ، وتعهد رئيس الدير بضمان عودتهم (١١٦) ، ومع ذلك اشتدت حركة هروب الفلاحين وخاصة في عهد عبد الملك بن مروان بعد زيادته الخراج رغم انخفاض النيل ٧٨ هـ .

وبدأ الولاة في احصاء كل الغريباء عن كل قرية والعودة الى قوائم التعداد القديمة لترحيل كل من ثبت أنه وافد حديث . بل في إحدى البرديات طلب الوالي ترحيل كل من أقام أقل من خمسة عشر عاما في الاقليم ، والوالي الذي لم تذكر البردية اسمه فغالبا هو قرزة بن شريك فالأمر يخص كوم اشقوه فيأمر الوالي الباجارك حاكم الاقليم بأن أهالي الفيوم واهناسيا واشمون وقوص الذين لديه في قريته يجب القبض عليهم وارسلهم اليه وعليه أن يكتب أسماءهم فبعضهم هرب من اقليمه من خمسة عشر عاما ، ويطلب مراجعة القوائم وتسليم هؤلاء الأشخاص لحامل الخطاب هم وزوجاتهم وأبنائهم وممتلكاتهم ، مع ذكر بلدهم الأصلية (١١٧) .

وكان هروب المزارعين يعرضهم للعقاب والغرامة ففي خطاب من
قرة لحاكم اشقوه :

« لقد أرسلت الى بالتبطنى (الفلاح) البو الذى فر بالأربعة
الدينر وثلاث الدينر غرمته » (١١٨) . وفي خطاب آخر الى باسيل
« حاكم الكورة » يطلب منه عدم السماح بايواء جالية أى ذمى لديه
وفى رسالة موجهة من مرقص لشخص يسعوه بالدوق والمقصود حاكم
الكورة ، أن فلاحا هرب ومعه نيران لثور يخصان الدوق ويطلب شخصا
ليذهب لملكان الفلاح أنوخ الذى أخذ النير ويذكر أن الفلاح لا يريد العودة
والعمل (١١٩) ، وهذا أدى بالدولة الى أن تأخذ ضمانات على بقاء
الفلاح فى أرضه ووفائه بالايجار والخراج ، ولقد أصبح هذا التقليد
شائعا ، ولدينا عدد كبير من الوثائق بالعربية والقبطية تشتمل كلها
على ضمانات ، ففي بردية يتعهد اسحق بن ابراهيم وبقطر الحارس
بضمانة مزارع ويتعهد بأنه فى حالة هروبه يدفع ٢٠ دينسارا (١٢٠)
وفى خطاب الوالى الى موظفيه يطلب اطلاق سراح شخص لأن أبو الرازى
ضمن ما عليه من مال (١٢١) .

وضمانه أخرى فى احدى البرديات القبطية معنونة الى موظف
كبير حيث يضمن أبو الياس عمل شخص فى الحقل مدة خمسة
أشهر (١٢٢) .

وأحيانا يتعهد الضامن بالعمل فى الحقل فى حالة فرار الفلاح
الذى يضمنه فيثودور يضمن لآخر عمل فلاح ويتعهد أن يحصل محله
فى احضاره (١٢٣) وضمانة مرفوعة للأمير بأسماء فلاحين يتعهد
الضامن بوجودهم فى حقولهم ، وضمن عاصر عنب شخصا آخر فى
زراعته . وأحيانا يضمن البعض الخراج والضرائب لآخرين (عافاكم
الله ورحمكم فان وقاد بن عبد الله قد ضمن لنا ما يلزم بالمال مولى
اسماعيل أخو وقاد من الخراج والضرائب والنوائب فى السنة كلها

فحلوا بينه وبين جزاء ما وقع عليه (١٢٤) فالفلاح لم يحظر عليه ترك اقليمه فقط بل منع فى أحيان كثيرة من ترك الأرض الى أن يستد ما عليه ، وقد امتدت الضمانة الى الوظائف فهناك ضمانة لموظف دينى، وضمان من اثنين من الموظفين لحضور شخص ومع ذلك فان الهجرة من القرية قد استمرت ، ففى رسالة عبيد الله بن الحبحاب بخصوص استخدام قبيلة قيس (انى قدمت مصر ولم أرلهم خطا الا أبياتا من فهم بوفياها كور ليس فيها أحد وليس يضر بأهلها نزولهم معهم ، ولا يكسر ذلك خراجا (١٢٥) ولكن عادت الدولة للسماح للفرد بأن ينتقل من كورة لأخرى على أن يدفع ضرائبه فى موطنه .

وفى بردية بتاريخ ٧٣٢ م / ١١٣ هـ شخص فى كورة الأشمونيين يقيم فى القسطا ط أرسل اليه عامل الأشمونيين يبلغه بقيمة ضريبته (١٢٦) ، وفى بردية أخرى من قرية البسكلون بالمنيا وتعود الى ١١٢ هـ ذكر لشخص من أعلى أشمون سمح له بالعمل فى أسفل أشمون لوفاء جزيته والتماس معيشته لمدة شهرين (١٢٧) وسمح لآخر بالعمل لوفاء جزيته ومعيشته لمدة خمسة أشهر فى مستهل شعبان سنة ثلاث ومائة الى السلخ من ذى الحجة فى سنة . . فمن لقيه بعد الأجل الذى أجلته فليعهه الى مدينته .

ولقد استمرت الدولة خلال القرنين الثانى والثالث فى حصر الأشخاص غير المقيمين فى أقاليمهم ، فالمزارع أصبح مربوطا باقليمه وزراعته وربما كان هذا أحد الأسباب الرئيسية لثورات القبط خلال هذه الفترة . وأدى هذا بدوره الى اضطراب الأمور فى القرى وفى

أحدى البرديات العربية أوامر بالقبض على أهل الريب والجرائم ومنع بقاء أحد بالقرية غير أهلها (١٢٨) .

تأجير الأرض :

كانت غالبية الأرض في برديات تلك الفترة موزعة بين ملكيات صغيرة أو متوسطة وبين ملاك أقباط ومسلمين وعدد قليل من الأواشي ، وفي بردية تعود الى القرن الثامن الميلادي / الثاني الهجري ذكرت فيها مساحات من الأرض المزروعة بعدد من المحاصيل ، فنجد قائمة تضم ٢٤ اسما نصفهم تقريبا يحمل أسماء اسلامية ، والمساحة تتراوح بين ٢٥ فدان و ١٢٠ فدانا (١٢٩) ، وفي كشف آخر أسماء عربية تزرع بين ٢٣ و ٤٠ فدانا . وفي عقد يرجع الى بداية الفتح يوضح نظام ايجار الأرض آنذاك وهو مكتوب في القسم الحادي عشر من الدورة الضريبية ، ولكن الجباية كانت في السنة الثانية عشرة بعد خروج المحصول فالمالك يؤجر جزءا من أراضيه (واننى الآن أعد مشولا عن البذر والحرق بحيواناتي وسأقرر المحصول الذى أرغبه وسأدفع كايجار احدى وثلاثين وربع قطعة ذهبية وحدى وثلاثين وربع كيلة من الشعير . كتب فى ٢٦ توت من السنة الحادية عشرة لمحصول العام الثانى عشر . والضرائب كان ينحملها أحيانا المؤجر وأخرى المستأجر ففي منتصف القرن السابع يذكر شخص لكاتب السجلات أن الضرائب مفروضة على الأرض المؤجرة باسمه (١٣٠) .

وهناك عقد ايجار يشترك فيه المالك والمستأجر فى الخراج . وكان ايجار الفدان دينارا ، وإن كانت البردية لم تحدد نوعية الزراعة وهى غالبا أرض قمح ، وكان ايجار أرض الكتان دينارا ، وفى احدى البرديات ذكر أن المزارعين سلموا بذور كتان (١٣١) . والفدان من القوط كان يدفع عنه نصف دينار ، وايجار فدان البرسيم دينارا . وكان الايجار يختلف حسب نوعية الأرض وسهولة ربيها وقربها من

الأسواق، وكانت الأرض البور تتمتع أحيانا بنوع من الاعفاء
أو يفرض لها ايجار مخفض .

وفى بردية ينعهد المالك فى حالة اذا ما تعرض المستأجر
للخسارة بتخفيض ما يدفعه له من ايجار ، واذا أردنا تقدير الايجارات
المادية بمقابل عيني نجد فى مجموعة ويسلى : أردبان وربع وبيه
أو أردبان وثلاث وبيه من القمح تساوى دينارا وفى مجموعة البودليان
٥٥ أردبا قمحا بخمسة دنانير ونصف أى ثمن الأردب $\frac{1}{4}$ من الدينار
وهذا يتفق مع الثمن الوارد فى برديات المتحف البريطانى . وفى
بردية من القرن الثامن يذكر شخص (سعر القمح حين كتبت اليك
أردب وويبتين) (١٣٢) وكذلك يرد فى مجموعة جون رايلاند أن ثلاثة
أرادب شعيرا تساوى دينارا .

أجور العمال الزراعيين :

فى عقد بين مالك يدعى سيفريوس وأجير لديه ينص على أن
الأول استأجر الثانى للعمل فى حقله ووقع على العقد شاهدان لضمان
حق الأجير وبقائه فى الأرض فى نفس الوقت فيقسم فى البداية
بالثالوث المقدس (أنى على استعداد أن أدفع لك ١٥ سلة من النبيذ
وثلاث أوان من الشحم وكروم ٠٠ بدون نزاع وأنت عليك القيام
بكل العمل فى الحقل ولضمانك أنا أكتب هذه الوثيقة) فالأجر هنا
يبدو عينيا ، ولكن التلف الذى تعرضت له البردية يجعلنا لانعرف
بالضبط هل حصل على أجر مادى أيضا أم لا وفى بردية ذكرت أسماء
وأمامها مدفوعات عينية من القمح بسونتلكا مقياس ٠٠٠ ماريا ٥٠٠٠
مقياس الاسكندر ٠٠٠ مقياسين ونصف ٠٠٠٠ (١٣٤) .

وفى بردية أجور من الكرنك تختص بمزارع حصل على اردب
شعيرا و،مانية أرادب فولا ، ولم تحدد الفترة التى عمل فيها مقابل

هذا الأجير (١٣٥) وأجور أخرى فى قائمة حسابات من الشعير والقمح والفول . وهناك حسابات تتضمن أجورا مالية وهى الغالبة وكان الأجر اليومي قيراطا . ووفقا لآحدى برديات الفيوم قد انخفض الأجر حتى أصبح سدس دانق ، أما القيراط فأصبح يحصل عليه المشرف أو معاون الزراعى . وفى حساب أوسية من القرن الثانى الهجرى / الثامن الميلادى نرى الاجور كما يلى : (دفع لمن يخلو البرسيم والقمح دينارا ونصفا الى العمال بنقل الحمل دينار الخولى أجرته فى السنة ٤ دنانير دفع لمن يدرس ويخلو البرسيم ٦ دنانير وثلاث دفع الى عبد السلام الحارس ثلاثة دنانير ودفع الى الرجل الأجير الذى معه شهر ٠٠٠ ثلاثة دنانير وأيوب الحارس دينار وقرقشندى الحمال نصف دينار ودفع الى الخولى وباهور بن بهم فى حمل دينار وربيع وباقى أردب شعيرا ثم أجور أخرى بين نصف دينار ودينار وربيع (١٣٧) . وفى القرن الثالث دفع لأجير ١٥٥ قيراط وحارس الشعير $\frac{1}{6}$ -- $\frac{1}{8}$ -- $\frac{1}{10}$ من الدينار وفى بردية أخرى ذكر أن حارس الحقول يحصل على ٦٥٥ أرادب فى السنة .

من العرض السابق لأوضاع الفلاح فى القرن السادس والسابع، أو فى نهاية العصر البيزنطى وبداية العصر الإسلامى يتضح أن الفلاح عانى الكثير من الجبسة فى نفس الوقت الذى فشلت التشريعات والقوانين فى حمايته ، فأباطرة بيزنطة حاولوا الحد من استغلال جبااتهم وضمان نوع من العدالة لم يتحقق لأن تنظيماتهم الادارية أثبتت فشلها وساعدت على استغلال المزارعين ، وخاصة أن الدولة

حرصت على ضمان ضرائبها وشحناتها السعيدة فلم تحاول اتخاذ
اجراء فعال لتخفيض النسبة الضريبية ، ونفس الشيء يقال للعهد
الاسلامى الذى احتفظ بموظفى الادارة السابقة وتنظيماتها . ورغم
أن العقيدة الاسلامية السمحة لا تثقل على رعاياها وحشت على الرفق فى
معاملاتهم فان حرص الولاة والخلفاء على الخراج أدى الى استمرار
الضغط على المزارع المصرى وارهاقه بما لا يستطيع وكان هذا وراء
ثورات القبط فى عهد بنى أمية .

الملاحق والمراجع

أسماء البلاد والقرى فى العصر الرومانى وأماكنها الحالية

- ١ - أوسنوى : مدينة الفيوم القديمة وأطلالها بجوار الفيوم الحديثة وكانت تعرف بكيمان فارس .
- ٢ - أفروديتو : كوم أشقوه اسمها المصرى Tkou والقبطى Tsckooa وتقع فى طهطا .
- ٣ - أكسرنخوس : البهنسا .
- ٤ - أنطونيوبوليس : الشيخ عبادة كان اسمها بيسا فى العصر الفرعونى ثم سماها الامبراطور هديران الرومانى أنطونيوبوليس تكريما لعلامه أنطونيو الذى غرق فى النيل وسماها العرب أيسنا وعرفت الآن بالشيخ عبادة .
- ٥ - بستلا : بالقرب من البلاص مركز قنا .
- ٦ - بشلا : بمركز قوص بمديرية قنا .
- ٧ - تبتونس : فى الفيوم وأنشئت فى أيام الاسرة الثانية عشرة الفرعونية وتعرف الآن باسم أم البرجات .

- ٨ - تياد لفا : أنشئت أيام البطالة وتعرف ببطن هريمت .
- ٩ - جيما : Gemi — Dijime اسم لمدينة واحدة وأطلق على الجبل الغربى بمركز الأقصر حيث توجد اليوم قرى القرنة ونجع الطود .
- ١٠ - ديريتو : من أعمال الأشمونيين .
- ١١ - طيبة : الأقصر .
- ١٢ - فلاديفيا : فى إقليم الفيوم وتعرف بكوم الخرابة الكبير .
- ١٣ - كرانيس : أنشئت فى الفيوم على حافة الصحراء وتعرف الآن بكوم أسيم .
- ١٤ - ليكوبوليس : أسيوط .
- ١٥ - هرقليوبوليس : أهناسيا .
- ١٦ - هرموبوليس : الأشمونيين .

الشهور القبطية وما يقابلها من الشهور الميلادية (١)

- ١ - أول توت ، ٢٩ - ٣٠ أغسطس
- ٢ - ، باب ، ٢٨ - ٢٩ سبتمبر
- ٣ - ، هاتور ، ٢٨ - ٢٩ أكتوبر
- ٤ - ، كيهك ، ٢٧ - ٢٨ نوفمبر
- ٥ - طوبة ، ٢٧ - ٢٨ ديسمبر
- ٦ - أمشير ، ٢٦ يناير
- ٧ - برمهات ، ٢٥ فبراير
- ٨ - برمودة ، ٢٦ مارس
- ٩ - بشنس ، ٢٦ أبريل
- ١٠ - بؤنة ، ٢٦ مايو
- ١١ - أبيب ، ٢٥ يونيو
- ١٢ - مسرى ، ٢٥ يوليو - ٢٤ أغسطس

الأيام التي تكبس ٥ أيام ٢٤ أغسطس الى ٢٩

العملات المستعملة في الفترة التي يعرض لها البحث

أولا : العصر البيزنطي :

درخمة - أوبل - صولد - قيراط - نوميزما

أبقى أغسطس على النقد البطلمي وأضاف إليه أسماء الأباطرة الرومان وكنيتهم الإلهية . وصك عملة تعرف بالتترادرخمة (١) **Tetradrachma** وهي عملة فضية ذات ٤ درخمت وعرفت باسم النقود السكندرية واستمرت لزمان دقلديانوس . وفي عهد تيبريوس خلطت بالبرونز وأعطى دقلديانوس التترادرخمة قيمة الدينار الروماني وألغى انفصال النقد المصري عن بقية عملات الامبراطورية ، على أساس القانون الذي وضعه أغسطس ، وظلت البرديات في القرن الثالث الميلادي تستعمل الدرخمة والأوبل وكلاهما من الفضة ، والدرخمة تعادل ٦ أوبل ومنذ القرن الرابع أصبح التعامل بالدينار الروماني والصولد الذهبي القائم على الوزن الذهبي . أما العملات التي أصبحت شائعة الى نهاية العصر البيزنطي فهي الصولد والنوميزما والقيراط والصولد ينقسم الى ٢٤ قيراطا والنوميزما تعادل ٢٢ قيراطا (في عهد جستنيان) (٢) .

(١) سيد الناصري : معالم تاريخ وحضارة مصر من ١٧١ .

(٢) القريري : الخطط - أغانة الأمة في كشف الغمة من ٦٣ .

ثانيا : أما في العصر الاسلامي :

استنادا الى البردي وكتابات المؤرخين العرب فقد ظل الدينار الذهبي البيزنطي يستعمل الى عهد عبد الملك بن مروان سنة ستة وسبعين هجرية حيث ضربت دنانير اسلامية فاستعمل الدينار والدرهم والدانق والقيراط ووفقا للمقریزی كان وزن الدينار ٢٢ قيراطا سوى حبة بالشامي ووزن الدرهم ١٥ قيراطا والقيراط يساوي ٤ حبات والدرهم (١) ٦ دنانير والدانق ٢٥ قيراط أما الفلس فيصنع من النحاس وهو مشتق من لفظ Follis البيزنطي وكانت الدراهم على أنواع : الجيدة من الفضة الزيوف وهي مخلوطة تقبل في المعاملات التجارية ولا تقبلها الحكومة والمبهرجة ولم تكن مضروبة في دار الحكومة ، ثم دراهم وتصنع من النحاس (٢) .

(١) الدرهم مأخوذ من ثقت diram العباسي وهو يوناني الأصل أيضا

Enc. Isl. Art Dinar.

المقریزی اعانة الأمة ص ٦٦

(٢) المقریز : ثلاث رسائل في النقود ص ٣ .

وثائق بردية

أولا : العصر البيزنطى :

١ - بردية تتعلق بايجار أرض أخذها المستأجر كضمانة لدين له لدى المالك والبردية لم تذكر فيها الولاية وتعود الى القرن الخامس أو السادس (نحن باجريوس وموسى أبناء اجوتسيباس تسلمنا منك ما يرضينا كونفيريون بن لوكوس كاييجار للأرض التى تسلمتها كضمانة لحصول القسم التاسع كاملا ، كتبت فى ١٠ بؤونة من السنة الثامنة بواسطة اينيوس) (١) .

٢ - خطاب يتعلق بتعيين يتعلق بوكلارى وهم جند فى خدمة الاقطاع بناء على طلب من سكرتير وكاتب سجل ومنسوب مالى الى سكرتارين آخرين وهو أحد وكلاء أبيون فى اكسر نخوس (البهنسا) ويعود للقرن السادس (أرجو منكم تعيين ابراهيم ونيكىتاس حاملى الخطاب بوكلارى ابتداء من شهر برمهاث وادفعوا لهم مسموحهم من الحبوب لأنكم تعلمون أننا نحتاج الى بوكلارى . اتخذوا الاجراء بلا تأخير . » الى السكرتير الأفخم والمشرّف والسكرتير والوكلاء من ثيودور السكرتير وبرحمة الله مندوب الأرض » (٢) .

(١) A descriptive Catalogue of the Greek papyri in the Collection of Wilfred Merton Ed. Iris Bell.

P. Oxy. CLVI.

(٢)

٣ - خطاب من فيكتور الى جورج بخصوص محاسبة أحد المزارعين وكلا الشخصين كان مندوبا لابيون والمدينة اكسر نخوس (البهنسا) وتاريخ البردية في القرن الثالث (١) (أنا أرسلت ابن ابراهيم ومعه كشف أيها الأخ العزيز وأرجو أن تكتب حسابيه وتجعله ينتهى بسرعة بدون تأخير وألا يقاسى من السكرتيرين أو غيرهم وعليهم ألا يسيئوا اليه . الى سيدى الأفخم وصديقى جورج القمص من فيكتور نائب السيد باسم الله) .

٤ - نزاع بين قريتين فى جنوب الفيوم فى القرن الخامس لسيدنا المعظم المبجل الكونت أنطونيوس رئيس المساعدين . الناس فى قرية كيركيوس جاءوا الى شاطىء اكسر نخوس (البهنسا) وطرّدوا صيادى اكسر نخوس وشاء الله أن ينقذهم بلا اضرار وعلى ذلك فالناس فى اكسر نخوس ودوا أن يذهبوا للمقاتل والاشتباك مع أهل كيركيوس ، وأنا لم أسمع « والله يعلم » باشتباكهم فى القتال ، وإذا لم يلهمنى الله بالحضور الى اكسر نخوس فانه كان سيترب على هذا القتال اضرار بالغة . وأنا اكتب لعظمتك لتفهم الموقف .

أنا سأحضر بعد غد ومعى الضريبة الذهبية الى سيدى المعظم الكونت من انطونيوس رئيس المساعدين (٢) .

٥ - كتاب خاص باجراء اجزاء ومسح للأرض فى القرن السادس (أنا تسلمت خطابا من أخى وقبل تسلمى لذلك الخطاب كتبت اليك بخصوصه وأنا أطلب منك مجموعة من الكشوفات عليك أن تحصى الحيوانات والعمال والملاك والأرض التى لا يصلها فيضان والأرض غير المزروعة سيكون لها مقياس خاص بها .

P. Masp, 10098.

Select papyri From E. G. U. 1035.

(١)

(٢)

واقده كتبت الى السيد بانينيوس حول هذا وبقوة الله أشعر
كأنى فى الجحيم ، ولكنى لا أستطيع ولا يسمح لى بالذهاب وترك
المكان بسبب هذا الاحصاء (١) .

٦ - خطاب من ثيودور المحامى الى الدوق - القرن الخامس
أو السادس بخصوص عدم دفع أجر السكرتير - (هنا السكرتير
المشهور ذكر أنه لم يتسلم من عظمتك المسموح الخاص به فى السنة
الجديدة وما قاله يبدو لى غير ممكن التصديق لأنك دائما متدحج وليس
من المستحب ألا تدفع مرتبه لمدة طويلة ، والرجل يرى نفسه على
حق وليس هنا ما يدعو لتكذيبه وأنا أرجع التأخير لبعض صعوبات
وهو نفسه يجد لك العذر ويسأل فقط اذا كنت سنؤدى له .

الى سيدي المشهور الدوق فيبيميون من ثيودور المحامى (٢) .

ثانيا : العصر الاسلامى :

ايصال ضرائب من القرن الثامن الميلادى / الثانى الهجرى
« استلمت من حورحباس الشماس صولده من مدفوعات القسم
الخاص سنمان رئيس الثرية ، بسطا بسريل صاحب ب. الى طلبه
وأنا أكدت هذا الايصال » (٣) .

خطاب يعلق يجمع ضرائب فى القرن الثامن الميلادى / الثانى
الهجرى « انى كتبت اليك لتعلم أن منا جعل بعض النساء كورثة له
له وسنقوم بحصر لهن لتقدير الضرائب عليهن فلم تتركهن هكذا .
وسأجد وقتا عند القيام بالاحصاء والتسجيل واجعل خطابى معك

P. oxy. 1342.

(١)

P. oxy. 1969.

(٢)

Coptic and Greek Texts of the Cristian Period from Ostraka
in the Briti h Musam. Ed. Hall.

(٣)

ولا تتركه الى أن يدفعوا عن تلك القرى فأننى لو وجدت نقصا فى التسجيل فأننى لن أضع عصابة على عينى واذا رفضوا فأننا سننتهى تلك الحسابات . ولا تذكر أو تثبت مقدار الضرائب على انسان الى أن نتسلم المقدار ولقد أرسلت هذا الخطاب للأهمية » (١) .

خطاب من موظف كبير الى المسئول عن اقامة الأجانب أو المرور فى الباجارية بسبب وجود أفراد من الفيوم وأشمون وقوص مقيمين فى كوم اشقوه (٢) «وكما كتبت لم نرسل الى أى شخص منهم هذا العام ولكنى قررت الأمر على ذلك ويجب أن ترسل لى قائمة وأحد الأفراد الذين كتبت عنهم وأنا لا أعلم السبب فى عدم إرساله الى هنا وقد كتبت عنهم من قبل .

وقد قررت إبعاد الأجانب فى الباجارية وهؤلاء الأجانب . . . بلا تأخير ، وأقسمت بالله وبمشيئته أننى سأستبعد أى أجنبى من الباجارية وسأرى اذا كان سيبقى هناك أم لا وسأخرجه . فاذا تسلمت خطابى فابحث عن الأجانب المقيمين فى الباجارية الذين كتبت أسماءهم لأن بعضهم هرب من خمس عشرة سنة ، وعلى ذلك فأرسلهم لى بعناية مع رجلى هذا الذى سيعطيك الخطاب وسيسلم هؤلاء الأجانب وليرسلوا معه واذا لم يعدوا للسفر معه أو عرض الرجل للخطر أو للوقوع فى شرك . . فلم تصبح لحياته قيمة .

فاذا تسلمت رسالتى فأرسل الأجانب بعناية . . . أرسلهم الى مع أسماء آبائهم وقراهم والأراضى التى أخذوها من الباجارية وأرسل بأبنائهم وزوجاتهم معهم والأموال التى أخذوها .

(١) Calatogue of the Coptic Manuscripts in the Collection of the John Ryland Ed. Crum. 322.
Catalogue the coptic Manuscripts in the collection of the John Rylands Ed. Crum. 158.

العصر البيزنطي

- Johnson* : A. C. and West, Byzantine. — ١
Egypte : Economic Studies, p. 39.
- ٢ - عبد العزيز صالح : الأرض والفلاح في مصر على مر العصور :
الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ص ٢٢ .
- ٣ - مصطفى عبد العليم : الأرض والفلاح على مر العصور ص ١٠٦ .
- ٤ - *Johnson A. C.* Egypt and Roman Empire, p. 75. —
- ٥ - إبراهيم نصحي : مصر في عصر البطالة ح ٢٥ ص ٢٥ .
- ٦ - مصطفى عبد العليم : نفس المرجع ص ٨٧ .
- ٧ - إبراهيم نصحي : نفس المرجع ص ٢٤ .
- Roman Civilization: The Record Civilization Sources* — ٨
and Studies. Columbia 148, Milan Papyri, No. 6 A.D. 25.
- الأرورة تعادل ١/٢ فدان .
- ٩ - مصطفى العبادي : نفس المرجع ١٢١ .
- Johnson* : Economic Studies, p. 66. — ١٠
- Johnson* : Egypte and Roman Empire, p. 70. — ١١
- P. Oxy 1208. — ١٢

S. B. 6612.	.. ١٣
<i>Hardy</i> : Large estate. p. 22.	.. ١٤
S. B. 6775.	.. ١٥
C. R. R 41.	.. ١٦
P. Thead 5.	.. ١٧
Theodosian Code X XVII I .	.. ١٨
Select Papyri Ed Hunt No 214.	.. ١٩
<i>Mespaillet</i> : Le Colonat Romain Journal des Savants. — ٢٠ III, p. 203.	
روستر فنتزف : تاريخ الامبراطورية الرومانية الاجتماعى والاقتصادى ج ١ ص ٦٣٦ .	
<i>James Morrhead</i> : Historical Introduction to the — ٢١ Private law of Rome, p. 358.	
<i>Johnson</i> : Egypt and Roman Empire. 98-99.	.. ٢٢
C. Th. XI. 29.	.. ٢٣
C. J. XI. 49.	.. ٢٤
P. Cairo 67117 — p. OXy 126-1887.	.. ٢٥
<i>Johnson</i> : Economic Studies 13. 14.	.. ٢٦
P. Lond. 1877.	.. ٢٧
P. Gen 66-69.	.. ٢٨
وفى مجموعته John Ryland تقدير الجباية فى ثباده لفيها يصدره الكومارخ .	

P. Oxy 889.	- ٢٩
Columbia Roman Civilization, 267.	- ٣٠
P. OXy. 65.	- ٣١
A descriptive Catalogue of the Greek papyri in the Collection of Wilfred Merton Ed Idris Bell-ch. Robors 27.	- ٣٢
P. Masp. 67251.	- ٣٣
P. Oxy. 908.	- ٣٤
P. Masp. 67138.	- ٣٥
P. Oxy. 906.	- ٣٦
C. Th. XI. 29, I.	- ٣٧
C. Th XI 24, 6.	- ٣٨
Th. XI. I. 24, 3.	- ٣٩
٤٠ - أصدر ثيودوسيوس عدة قوانين خاصة بمصر .	
Th. XI. 42-1-6.	
C. J. XI. 54 1. 561.	- ٤١
Catalogue of the Coptic Manuscripts British Museum 385.	- ٤٢
٤٣ - بل : مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربى ، ترجمة عبد اللطيف أحمد على - محمد عواد حسن ص ٢٠٣ .	
٤٤ - الباز العريشى : مصر البيزنطية ١٩٦ .	
٤٥ - بل : مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربى ، ترجمة عبد اللطيف أحمد على ، ٢٠٣ - ٢٥٠ .	

P. Oxy. 1869.	- 27
P. Oxy 1853, p. Masp. 10056.	- 28
P. Oxy. 1938.	- 28
P. Oxy. 1855.	- 29
P. Oxy. 1847.	- 30
P. Oxy. 1859	- 31
P. Oxy. 889.	- 32
P. Oxy. 1895	- 33
P. Ciro. Masp. 16 7007.	- 34
<i>Bell</i> : Descriptive Catalogue of the Greek Papyri in the Collection of Wilfred Merton 43.	35
P. Oxy, 661.	- 37
P. Oxy, 184.	- 38
<i>Bell</i> : Op. Cit., 42.	- 38
P. Oxy, 114-7.	- 39
P. Oxy. 1165	- 40
P. Oxy, 1106.	- 41
P. Oxy. 1831.	- 42
P. Masp. 10091.	
P. Masp. 1073.	- 43
P. Oxy. 1873	- 44
P. Oxy, 1843	- 45

<i>Bernard Grenfell : New Classical Fragment and</i>	— 77
other Greek and Latin Papyri, CII.	
P. Masp 67329.	— 78
P. Oxy, 859, 1858.	— 78
P. Masp. 1042.	— 79
P. Oxy. 1856.	— 80
P. Oxy, 199-3.	— 81
P. Oxy, 1883.	— 82
P. Oxy, 1882.	— 83
P. Oxy, 1885	— 84
<i>Johnson : Egypt and Roman Empire</i> 127.	— 85
Greek Papyri in British Museum by keynon 1677.	— 86
P. Masp 67001.	— 87
Greek Papyri keynon, 1673.	— 88
Op. Cit., 1667.	— 89
P. Masp, 97052-53	
P. Masp. 61170.	— 90
P. Mosp, 67170.	— 91
P. Masp. 67105.	— 92
P. Masp, 67106.	— 93
P. Masp, 487.	— 94
P. Masp. 67002	— 95

P. Masp. 67002	- 87
P. Masp. 67024.	- 88
P. Masp. 97151.	- 88
P. Oxy.	- 89
Catalogue of the Coptic Manuscripts British Museum	- 90
Ed. Crum 483-442.	
P. Oxy, 1913.	- 91
R. Masp. 67138.	- 92
C. Th, XI, 24, 6.	- 93
P. Lond, 1686.	- 94
Greek papyri in British Museum XCIII - Boh. M. S.	- 95
P. Oxy. 167-p. Masp, 16166.	- 96
P. Masp. 67116.	- 97
P. Masp. 67168.	- 98
P. Masp. 67117.	- 99
P. Masp. 67137.	- 100
P. Masp. 67138, 67139.	- 101
P. Oxy 1670 - p. Masp, 10166.	- 102
<i>Hall. Coptic and Greek Text CXLVI.</i>	- 103
<i>Worrell : Coptic Texts No. 11.</i>	- 104
P. Oxy, 1922.	- 105
P. Oxy, 1011	- 106

P. Oxy. 1071.	- ۱۰۷
P. Oxy. 1979.	- ۱۰۸
P. Oxy. 1846	- ۱۰۹
P. Oxy. 1894	- ۱۱۰
P. Oxy 1953.	- ۱۱۱
P. Oxy 1147.	- ۱۱۲
P. Masp : P. Oxy, 1858.	- ۱۱۳
P. Oxy, CLVI بركلارى (جند ماجورون يصاحبون الحياة	- ۱۱۴
P. Masp : 10128.	- ۱۱۵
P. Masp : 10106. P. Oxy. 167.	- ۱۱۶
P. Masp 67138.	- ۱۱۷
Op. Cit., 6713۸.	- ۱۱۸
P. Oxy 167., p. Masp 10106.	- ۱۱۹
P. Oxy CXXX.	- ۱۲۰
Select Papyri	- ۱۲۱
B.C.U. 1035.	- ۱۲۲
P. Oxy. 1829.	- ۱۲۳
P. Oxy. 1253.	- ۱۲۴
P. Oxy 1915.	- ۱۲۵
Crum : Catalogue of the Coptic Manuscripts in the Collection of the John Ryland, Library, Manchester 158.	- ۱۲۶
Op. cit., 159.	- ۱۲۷

- Coptic and Greek Text of the Cristian period in the British Museum. 20025. - ١٢٨
- P. Masp* : 10106. - ١٢٩
- P. Masp* : 67106, p. Oxy 2195, p. lond 1689. - ١٣٠
- وتضمنت المجموعات التالية عددا من العقود . - ١٣١
- P. Masp* : P. lond., B.G.U., P, Oxy. John Ryland.
- A descriptive Catalogue of the Greek papyri in the Collection of Wilfred Merton ed Bell 471. - ١٣٢
- هناك عقد ايجار آخر أخذ فيه المستأجر الأرض من المالك كضمان للدين الخاص به ودفع جزء من الانتاج .
- P. Masp* : P. Oxy. P. Lond. . . عقود البيع ذكرت في - ١٣٣
- Egypt under the Roman Rule, p. 757. - ١٣٤
- Crum* : Coptic Ostraka 42. - ١٣٥
- P. Oxy, 1613 - ١٣٦
- ١٣٧ - سيد احمد الناصري - وسيد توفيق : معالم تاريخ وحضارة مصر منذ أقدم العصور حتى الفتح العربى ص ١٨٣ .
- C. Th. IX. 32 - ١٣٨
- P. Oxy, 1830 - ١٣٩
- Crum* : Coptic Manuscripts in John Ryland, 409. - ١٤٠
- P. Oxy 1929, 1917, 1058. - ١٤١
- Johnson* : Roman Egypt, 109. - ١٤٢
- ذكر Milne ان الضريبة كانت تختلف من اقليم الى اقليم حيث بلغت ٢٧ دراخمة فى طيبة وفى الأشمونيين ثمانى درخمت .

<i>Barr</i> : Later Roman Empire 47.	- 122
Catalogue of the Greek and Latin papyri vol. 652.	- 122
<i>Barr</i> : Op. cit. p. 47.	
Roman Civilization the record Civilization Sources and Studies. Columbia. p. 461. Etudes Papyrologi 11, 1 1933.	- 120
Robert Catalogue of the Greek and Latin Papyri,	- 127
Robert catalogue of The Greek and Latin Papyri 652.	
<i>Greenfield Hunt</i> : New Classical Fragment XCTV.	- 127
<i>Select papyri</i> : The Leob Classical Library 487.	- 128
<i>P. Masp</i> : 67139.	- 129
<i>P. Oxy</i> : 1943.	- 100
<i>Johnson</i> : Egypt and the Roman Empire, p. 195.	- 101

العصر الاسلامي

- ١ - أبو عبيد القاسم بن سلام : الأموال تحقيق وتعليق محمد حواس
ص ٦٩ .
- ٢ - ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب تحقيق عبد المنعم عامر
ص ١٢٢ - ١٢٣ .
- ٣ - الطبري « محمد بن جرير » : تاريخ الرسل والملوك دار المعارف
الجزء الرابع ض ١٠٩ .
- ٤ - ابن عبد الحكم : ص ١٢٣ .
- ٥ - البلاذري : فتوح البلدان ج ١ ص ٢٥٢ الجريب : عشر قصبات
في عشر قصبات . بالنسبة للخراج تناولته كتب « أبي
يوسف الخراج ، قدامة بن جعفر : الخراج وصناعة
الكتابة ، أبي عبيد : القاسم بن سلام الأموال ، : ناودي :
الأحكام السلطانية ، ابن تيمية : الحسبة في الإسلام ،
المقرئزي : الخطط .
- ٦ - سيده الكاشف : الأرض والفلاح على مر العصور « الجمعية
المصرية للدراسات التاريخية » ص ١٨٦ .

- ٧ - ابن عبد الحكم : ص ٢٠٦ .
- ٨ - ابن عبد الحكم : ص ١٨٦ .
- ٩ - ساويرس بن المقفع : تاريخ سير الآباء البطارقة ص ١١٦ .
- ١٠ - المقرئى : الخطط ج ١ ص ١٧٨ .
- ١١ - *P. Lond* : 1168.
- ١٢ - Catalogue of the Coptic Manuscripts in the Collection of John Ryland Manchester Ed, Crum, 129.
- ١٣ - Coptic Text Ed Worrell. Michigan Vol. XLVII, No. 6.
- ١٤ - *Crum* : John Ryland Manuscripts, 321.
- ١٥ - أبو صالح الأرمنى : تاريخ أبو صالح الأرمنى ص ١٦٣ .
- ١٦ - The Legal Coptic Texts. 3.
- ١٧ - Coptic and Greek Texts of the Christian Period From Ostraka, H. R. Hal.
- ١٨ - ابن عبد الحكم : ص ٢١٧ .
- ١٩ - ابن تيمية : الحسبة فى الاسلام ص ١٦ .
- ٢٠ - المقرئى : الخطط ١٤٥ - ١٤٦ .
- ٢١ - القلقشنلى : فلائد الجمان للتعريف بقبائل عرب الزمان تحقيق ابراهيم الابيارى ص ١٩٦ .
- ٢٢ - أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم : كتاب الخراج ص ٧٥ .
- الماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٧٧ .

Catalogue of Arabic Papyri in the John Rylands. – ٢٢
Library Manchester Ed Margoliouth, 18.

Coptic and Greek Text Ed Hall Plate CXV. – ٢٤

Margoliouth : p. 29. – ٢٥

Margoliouth : p. 29. – ٢٦

• ٢٧ – جروهمان : وراق البردى العربية ج ٣ ص ١٨٨

• ٢٨ – الماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٤٤

• ٢٩ – ابن عبد الحكم : ص ٢٠٥ – ٢١١

• البلاذرى : فتوح البلدان ج ٢ ص ٢٥٢

• ٣٠ – ابن عبد الحكم : ص ٢٠٩

• ٣١ – القلقشندى : صبح الاعشى ج ١٠

Coptic and Greek Text Hall, No. 4. 5. – ٣٢

• ٣٣ – جروهمان : ج ٣ ص ١٩٥ – ج ٣ ص ٢٠٢ ، ج ٣ ص ١٨

• ٣٤ – المقرئى : الخطط ص ١٤٢

• ٣٥ – جروهمان : ج ٤ ص ٦٠

Ten Coptic Legal Texts No. 3. – ٣٦

• ٣٧ – الكندى : فضائل مصر ص ٤٢

• ٣٨ – المقرئى : الخطط ص ١٤٣

• ٣٩ – البلاذرى : ج ١ ص ٢٥٢

• ابن عبد الحكم : ص ٢٥

- ٤٠ - اختلف مقدار الخراج بين المؤرخين ولكن اغلبهم اعتمد على ابن عبد الحكم .
- ٤١ - ابن رسته : الاعلاق النفيسة ليدن ١٩٩١ ص ١٧٨ .
الكندى : فضائل مصر ص ٤٣ .
- ٤٢ - المقرئى : الخطط ١٣٧ .
- ٤٣ - المقرئى : الخطط ص ٥٠٥ - ٥١٢ .
المسعودى : مروج الذهب ومعادن الجوهر ص ٦٢ .
- ٤٤ - ابن حوقل : صورة الأرض ص ١٢٤ .
- ٤٥ - ابن عبد الحكم : ص ٢١٣ - ٢١٧ .
السيوطى : حسن المحاضرة فى اخبار مصر والقاهرة
٨٦ ، ٨٧ .
- ٤٦ - المقرئى : الخطط ص ١٤٤ .
- ٤٧ - ابن عبد الحكم : ص ٢١٦ .
- ٤٨ - السيوطى : حسن المحاضرة ٨٧ ، ٨٨ .
- ٤٩ - Enc. of Islam Art kobit.
- ٥٠ - ابن عبد الحكم : ٢١٦ .
- ٥١ - الكندى : فضائل مصر ص ٤٥ .
- ٥٢ - المقرئى : الخطط ج ١ ص ١٤٥ .
- ٥٣ - ساويرس بن الملقع : ٥٤ - ٥٥ .
سيلة الكاشف : مصر فى فجر الاسلام ٢٢٤ .

- ٥٤ - المقرئزى : اغائة الامة بكشف الغمة ص ١١ .
 فى عهد عبد الله بن عبد الملك بن مروان وقسح أول غلا،
 بمصر سنة ٨٧ هـ فتشام الناس منه .
- ٥٥ - المقرئزى : الخطط ١٤٥ - ١٤٦ .
- ٥٦ - Enc. of Islam Art Kubit.
- ٥٧ - الكندى : فضائل مصر ص ٤٥ .
- ٥٨ - جروهمان : ج ٦ ص ٣٧٩ .
- ٥٩ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٢٦ .
- ٦٠ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٦٧ .
- ٦١ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
- ٦٢ - جروهمان : ج ٤ ص ١٩٦ .
- ٦٣ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٣١ .
- ٦٤ - Crum : Catalogue of John Ryland No. 4, 5.
- ٦٥ - أبو عبيد القاسم : الأموال ص ٦٢ .
- ٦٦ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٢٨ .
 ج ٤ ص ٢٦١ .
- ٦٧ - Crum : Catalogue of John Ryland, 338.
- ٦٨ - البلاذرى : فتوح البلدان ج ١ ص ٢٥٢ .
- ٦٩ - اليعقوبى : تاريخ اليعقوبى ص ١٣٢ .
- ٧٠ - ابن عبد الحكم : ص ٢١٩ .

- Coptic and Greek Text Ed Hall, 14025 Plate xc. – ٧١
- Op. cit No 20040. – ٧٢
- Margoliouth : 216. – ٧٣
- جروهمان : ج ٢ ص ١٦٠ – ٧٤
- Coptic Texts Ed. worrell No 25265. – ٧٥
- جروهمان : ج ٦ ص ٣٧٣ – ٧٦
- جروهمان : ج ٦ ص ٢٧٨ – ٧٧
- جروهمان : ج ٤ ص ٢٨٦ – ٧٨
- جروهمان : ج ٢ ص ١٦٥ – ٧٩
- Catalogue of the Coptic Manuscript In the British Museum 121. – ٨٠
- جروهمان : ج ٦ ص ٣٨١ – ٨١
- Margoliouth 209. – ٨٢
- سيدة الكاشف : مصر فى فجر الاسلام ص ٢٠ – ٨٣
- سيدة الكاشف : مصر فى فجر الاسلام ص ٢٠ – ٨٤
- Ed Zotenberb • يوحنا النقيوسى : ٤٧٤ – ٨٥
- Worrell : Coptic Text. XLVI, No. 14. – ٨٦
- ابن الحكم : ص ٢٦ – ٨٧
- جروهمان : ج ٤ ص ٢٢٩ – ٨٨

- ٨٩ - ابن عبد الحكم : ص ٢٠٦ .
- ٩٠ - Pen Legal Coptic Text 6.
- ٩١ - Hall : Coptic Text LXXXVI.
- ٩٢ - Hall : Coptic Text LXXXII.
- ٩٣ - Hall : Coptic Text. LXXV:I.
- ٩٤ - Crum : Catalogue of Coptic Manuscripts John Ryland 117.
- ٩٥ - Op. Cit., 118.
- ٩٦ - Op. cit., 119.
- ٩٧ - المقرئى : اغانة الأمة ص ٥٤ - ٥٥ .
- ٩٨ - Crum : Catalogue of the Coptic Manuscripts British Museum 319.
- ٩٩ - Crum : John Ryland, 321.
- ١٠٠ - " " " 224
- ١٠١ - " " " 339.
- ١٠٢ - " " " 322.
- ١٠٣ - Worrell : Coptic Text. XTVI.
- ١٠٤ - Margoliouth, 257.
- ١٠٥ - جروهمان : ٣ ص ١٤٩ .
- ١٠٦ - جروهمان : ٣ ص ١٥٤ .

- Margoliouth* 256. - ١٠٧
- ١٠٨ - جروهمان : ج ٣ ص ١٥٣ .
- Crum* : Catalogue of the John Ryland 278 - ١٠٩
- Op cit.* 339. - ١١٠
- Arabische Papyri, Papyri Jonda Reprint From the ١١١
Bulletin of the Faculty of Art Vol. XVII, p. 107.
- ١١٢ - جروهمان : ج ٣ ص ١٥٠ .
- ١١٣ - جروهمان : ج ٣ ص ١٦٧ .
- ١١٤ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٢٢ .
- ١١٥ - ابن عبد الحكم : ص ٢٠٤ .
- Schiller* : Ten Coptic Legal Texts 3. - ١١٦
- Crum* : John Rylands 277. - ١١٧
- ١١٨ - جروهمان : ج ٣ ص ١٥٢ .
- Worrell* : Coptic Text V XLVI, No. 19. - ١١٩
- Margoliouth* 265. - ١٢٠
- Margoliouth* 15. - ١٢١
- Crum* : John Ryland 134. - ١٢٢
- " " " 333. - ١٢٣
- Margoliouth* 41. - ١٢٤

- ١٢٥ - المقریزی : الخطط ص ١٤٧ .
- ١٢٦ - جروهمان : ج ٣ ص ١٧٤ .
- ١٢٧ - جروهمان : ج ٣ ص ١٧٥ .
- Arabisch Papyri p. 79. - ١٢٨
- Bell : Merton Papyri — 440. - ١٢٩
- Margoliouth : No. 10. - ١٣٠
- ١٣١ - جروهمان : ج ٤ ص ٢١٧ .
- جروهمان : ج ٣ ص ٢٢٥ .
- Margoliouth : 145. - ١٣٢
- Worrell : Coptic Text No. 25280. - ١٣٣
- Hall, Coptic and Greek Text Plate, LXXXV. - ١٣٤
- Op. cit., LXXXVI. - ١٣٥
- ١٣٦ - جروهمان : ج ٦ ص ٣٨١ .
- ١٣٧ - جروهمان : ج ٦ ص ٣٧٩ .

البرديات الخاصة بالعهد البيزنطى

- Catalogue of the Coptic Manuscripts British Museum Ed. Crum, 1905.
- Catalogue of the Coptic Manuscripts in the Collection of John Ryland Ed. Crum Manchester. 1952.
- Catalogue of the Greek Papyri in the John Rylands Library Vol. 4, Manchester 1952.
- Coptic Text in the University of Michigan E. W. H. Worrell Oxford University 1952.
- A Descriptive Catalogue of the Greek Papyri in the Collection of Wilfred Merton Vol I by Idris Bell, ch. Roberts. London. 1948.

- Documents of the Ptolemic, Roman and Byzantine Period
Ed Robert Torrev, manchester, 1952.
- Early Byzantine Papyri From the Cairo Museum Ed. Boack
L Cairo 1948.
- Michigan Papyri Collection John Corrett - Winter Univ.
Michigan 1936.
- New Classical Fragment and Other Greek and Latin Papyri
Oxford, 1897.
- Oxyrhynchus Papyri, 21, Vols. London, 1898-1953.
- Amh. The Amherst Papyri of Lord Amherst of Hachney
by Grenfill, London, 1900-1908.
- Papyrus Grecs Ed. Jouget, Paris, 1908.
- P. Thead — Papyrus de Theadalphie by Jouguet. Paris.
1911.
- Papyrus grec d'epoque byzantine Ed Maspero 1911-6.
- P. Lond. Greek Papyri British Museum by Koynon and
Bell. 5 vols. London 1893-1917.
- Roman, Civilization : the Record Civilizotion Sources and
Studies. Columbia.
- Select Papyri Grenfill, Hunt Leob. Classical Library.
London, 1932. 1943.
- The Tebiunis Papyri Ed Bernard Grenfill, London, 1902.
- Codex Justinian, London.
- Codex Theodosians Ed. Momsen and Mayer. London, 1905.
- Les Collection de Novell de Emperor Justinian by noealles
Paris

— The institutes of Justinian Ed. T. C. Soudars. London, 1952.

Bell : The Byzantine Servile State in Egypte. in J.E.A. IV. 1917, p. 86-106 The decay of Civilization.

Bury : History of of the Later Roman Empire N.Y., 1958.

Hanotoux : Histoire de Nationale Egyptienne Vol IV

l'Egypt Romainpar Victor Chapot — l'Egypt Chretienne et byzantine Par Charles Diehl. Paris, 1930.

Hardy E. R. : Large estates of Byzantine Egypt. N.Y. Columbia University 1931.

Johnson : A. Ch : Egypt and the Roman Empire. U.S.A. 1951.

Johnson : A. Ch. and west. Byzantine Egypt Economic Studies Princeton 1949.

Milne : History of Egypt under the Roman Rule. London 1941.

Rouillard : l'Administration Civil de l'Egypte byzantine Parie, 1881.

Sergre - The Byzantin Golonate in Traditio V 1947, p. 103-33.

Wallace : Taxation in Egypt, Princeton 1938.

المراجع العربية

- ١ - ابراهيم نصحي : تاريخ مصر في عصر البطالة . القاهرة ١٩٦٦ .
- ٢ - الباز العريشي : مصر البيزنطية . القاهرة ١٩٦١ .
- ٣ - بسل : مصر من الاسكندر حتى الفتح العربي ، محاضرات جرينجنويج ترجمة عبد اللطيف أحمد علي ومحمد عواد حسين . القاهرة ١٩٥٤ .
- ٤ - روستوفتزف : تاريخ الامبراطورية الرومانية الاجماعى الاقتصادى ترجمة زكى علي ومحمد سلام . القاهرة مكتبة النهضة ١٩٥٧ .
- ٥ - سيد أحمد الناصري وسيد توفيق : معالم تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى الفتح العربى . دار النهضة ١٩٧٧ .
- ٦ - عبد العزيز دسالح : الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور . الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٧٤ .
- ٧ - محمد عبد المنعم بدر : مبادئ القانون الرومانى والتاريخ ونظمه . القاهرة ١٩٥٦ .

٨ - مصطفى العبادى : الارض والفلاح فى مصر على مر العصور .
القاهرة ١٩٧٤ .

٩ - مصطفى كمال عبد العليم : الأرض والفلاح فى مصر على مر
العصور . القاهرة ١٩٧٤ .

المصادر الخاصة بالفلاح في العصر الاسلامي

- Coptic and Greek Texts of the Christian Period From Ostraka in the British Museum, H.R. Hall London, 1905.
- Catalogue of the Coptic Manuscripts in the British Museum Ed Crum. London, 1905.
- Catalogue of the Coptic Manuscripts in the Collection of John Ryland. Manchester Ed Grum Manchester, 1909.
- Catalogue of the Arabic Papyri in the John Rylands Manchester Ed Margoliouth Manchester 1932.
- Chronologique d'epigraph Arabic. Comb. — J. Sanvaiget. Wiet Le Caire 1931.
- The Coptic Manuscripts Collection in the Freer Ed Worrell 1945.
- Corpus Papyrorum Raineri Ed Wessely. Vinna, 1853.
- Jean eveque de Nikiou Chronique Ed Zotenberg. Paris. 1883.

- New Arabisch Papyri des Aphrodit Becket "Der Islam II 1911".
- Ten Coptic Legal Texts Ed, Trans Schiller N.Y. 1932.

أودلف جروهمان : أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية
٦ أجزاء نقله الى العربية حسن ابراهيم .

المراجع الحديثة :

De Sacy Silvestre - Recherches Sur La nature et Le Re-
volutions du droit de Propriete territoriale en Egypt-Bibliothé-
que des Arabisannis Francais, Institut Francais d'Archeologie
Orientale, I e Caire. 1923.

Der Islam : Zeitchrift Fur Geschichte und Kultur des Isla-
misch Orient. Becker. June 1988.

Lanc Poole (Stanly) : A History of Egypt in the Middle
Ages. London, 1908.

Max Van Berchem : La Propriete Territoriale impot
Foncier Saus le Premiers Califes Etudes Sur l'impot du Kharag.
Geneve 1886

Wiet Gaston : l'Egypt Musuliman (Precis de l'histoire de
l'Egypte 11).

المراجع العربية

- ١ - ابن حوقل : كتاب صورة الأرض . لندن ١٩٣٨ .
- ٢ - ابن خردادبة : كتاب المسالك والممالك . طبعة لندن ١٨٦٧
ويتضمن كتاب الخراج وصناعة الكتابة لأبى الفرج
قدامة بن جعفر البغدادى .
- ٣ - ابن رسته : الاعلاق النفيسة ويليهِ كتاب البلدان لأحمد بن
أبى يعقوب المعروف باليعقوبى . لندن ١٨٩١ .
- ٤ - ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب تحقيق عبد المنعم عامر
لجنة البيان العربى .
- ٥ - أبو صالح الارمنى : تاريخ أبو صالح الارمنى تذكر فيه أخبار
من نواحى مصر واقطاعها طبع فى المطبعة المدرسية فى
ملربنة أكسفورد ١٨٩٤ .
- ٦ - أبو عبيد القاسم بن سلام : الأموال تحقيق وتعليق خليل محمد
هراس . دار الفكر ١٩٧٦ .
- ٧ - أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم : كتاب الخراج تحقيق نصر محب
الدين الخطيب . القاهرة . ١٣٠٢ هـ .

- ٨ - أحمد بن تيمية : الحسبة في الاسلام . ١٣٨٧ هـ .
- ٩ - البلاذرى (أحمد يحيى بن جابر) : كتاب فتوح البلدان
صلاح الدين المنجد مكتبة النهضة ١٩٥٦ .
- ١٠ - ساويرس بن المقفع : كتاب سير الآباء البطارقة الاسكندرانيين .
١٩١٢ .
- ١١ - السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن) : حسن المحاضرة في
أخبار مصر والقاهرة . جزءان مطبعة المرسوعات .
القاهرة ١٣٠٢ هـ .
- ١٢ - الطبرى (محمد بن جرير) : تاريخ الرسل والملوك . دار
المعارف ١٩٧١ .
- ١٣ - قدامة بن جعفر : الخراج في صناعة الكتابة . ليدن ١٨٦٧ .
- ١٤ - القلقشندى : صبح الأعشى في صناعة الانشا - ٤ أجزاء
القاهرة ١٩١٤ .
- ١٥ - القلقشندى : قلائد الجمان في تعريف قبائل عرب الزمان .
ابراهيم الابيارى . القاهرة ١٩٦٦ .
- ١٦ - الكندى (عمر محمد بن يوسف) : فضائل مصر تحقيق
ابراهيم العدوى مكتبة وهبة ١٩٧١ .
- ١٧ - الكندى : كتاب الولاة وكتاب القضاة في كتابين . تسمية ولاء
مصر Koenig, Nicholas Agust
The history of governors of Egypt.
كتاب القضاة الذين تولوا قضاء مصر وبه تكملة أحمد
ابن عبد الرحمن بن بورد نشر جويتل
gottheel Ricard. Paris, 1908.

١٨ - **المواردى (أبو الحسن على بن محمد) : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ١٩٧٣ .**

١٩ - **المسعودى : مروج الذهب ومعادن الجواهر ٢ جزء القاهرة ١٣٤٦ هـ .**

٢٠ - **المقريزى : الخطط ٣ أجزاء عن طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ .**

٢١ - **المقريزى : اغاثة الأمة بكشف الغمة تحقيق محمد مصطفى زيادة وأنشبال . القاهرة ١٩٤٠ .**

٢٢ - **الواقدي (أبو عبد الله محمد بن عمر) : فتوح الشام - دار الجيل بيروت .**

٢٣ - **يحيى بن آدم أنقرشى : كتاب الخراج تحقيق أحمد محمد شاكر . المطبعة السلفية ١٣٧٧ هـ .**

٢٤ - **اليقوبى (محمد بن أبى يعقوب) : تاريخ اليعقوبى . جزءان المكتبة المرتضية فى النجف ١٣٥٨ هـ .**

٢٥ - **اليقوبى : كتاب البلدان (الجزء السابع من مجموعة المكتبة الجغرافية) نيلن . ١٨٩٢ .**

المراجع الحديثة .

٢٦ - **أحمد أمين : فجر الاسلام ج ١ القاهرة ١٩٤٨ .**

٢٧ - **الفريد بتلر : فتح العرب لمصر ترجمة محمد فريد أبو حديد . القاهرة ١٩٣٣ .**

٢٨ - **حسن ابراهيم حسن : تاريخ الاسلام السياسى . القاهرة . ١٩٣٥ .**

- ٢٩ - توفيقون : أصل الفحة في الإسلام • ترجمة حسن حبشي •
القاهرة ١٩٤٩ •
- ٣٠ - سعيد عبد الفتاح عاشور : مصر في العصور الوسطى •
القاهرة ١٩٧٠ •
- ٣١ - سيدة الكاشف : مصر في فجر الإسلام • القاهرة ١٩٤٧ •
- ٣٢ - سيدة الكاشف : الأرض والفلاح في مصر على مر العصور •
القاهرة • ١٩٧٤ •
- ٣٣ - محمد ضياء الدين الرئيس : الخراج والنظم المالية في الدولة
الإسلامية • القاهرة ١٩٦١ •

فهرس

٥	تقسيد
٧	الفلاح المصرى فى القرنين السادس والسابع الميلاديين
١٧	تطور الملكية الزراعية فى القرن السادس الميلادى
٢٥	الفلاح وتطور وضعه فى القرن السادس
٧٧	الفلاح فى ظل الحكم العربى
١١٧	الملاحق والمراجع

● صدر من هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ
د. عبد العظيم رمضان
- ٢ - على ماهر
اعداد : رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة
د. محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوربا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى
عليه عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمعى المطيعى
- ٧ - صلاح الدين الأيوبى
د. عبد المنعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتنى لازمة الحياة الفكرية
د. على بركات
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د. محمد أنيس
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية
محمود فوزى

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكرى القاضى
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير
د. نبيل راغب
- ١٣ - أكلوبة الاستعمار المصرى للسودان
د. عبد العظيم رمضان
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى
د. على حسن الحروبولى
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر
د. حلمى احمد شلبى
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى
د. محمد نصر فرحات
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية
د. على السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د. احمد محمود صابون
- ٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى
د. محمد أنيس
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ١
توفيق الطويل
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر
جمال بلوى

- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج٢
توفيق الطويل
- ٢٤ - الصحافة الوفدية
د. نجوى كامل
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى
ترجمة : د. عبد الرحيم مصطفى
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د. سعيد اسماعيل على
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١
ترجمة : محمد فريد ابو حديد
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢
ترجمة : محمد فريد ابو حديد
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيديين
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ٣٠ - الموظفون فى مصر
د. حلمى احمد شلبى
- ٣١ - خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاضى
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٢
لمعى المطيعى
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الافريقى
د. خالد الكومى
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د. يونان لبيب رزق

- ٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكى
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ج ٢
ترجمة : د. احمد عبد الرحيم مصطفى
- ٣٧ - الشيخ على يوسف
تأليف : د. سليمان صالح
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى
العصر العثمانى
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان
د. جميل عبيد
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب ١٩٤٨
د. عبد المنعم الدسوقي الجمعى
- ٤١ - محمد فريد الموقف والمأساة
رفعت السعيد
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور
محمد شفيق غبريال
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية
ابراهيم عبد العزيز
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر
العثمانى
د. محمد عفيفى
- ٤٥ - الحروب الصليبية
تأليف : وليم الصورى
ترجمة : د. د. حسن حبشى
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ : ١٩٥٧
تأليف الدكتور عبد الرؤوف احمد عمرو .
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث
د. لطيفة محمد سالم

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٧٨٩٣/١٩٩١

ISBN — 977 — 01 — 2806 , 6

تناولت الدكتورة زبيدة عطا في هذه الدراسة أحوال الفلاح المصرى كمالك ومستاجر ، وعلاقته بالدولة ، وما تعرض له من عنت واضطهاد ، وما فرض عليه من ضرائب وخراج وسخرة ، كما تعرضت لأوضاع الملكية الزراعية وما طرا عليها من تطور في ظل العصرين البيزنطى والعربى . وتحدثت عن الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة . وعنيت بدراسة سياسة الدولة الإسلامية إزاء الفلاح . وأبرزت اختلاف سياسة الخلفاء في جباية الخراج بين الشدة والسماحة ، فبينما رفع عمر بن عبد العزيز الجزية عن أسلم . فإن الخليفة سليمان بن عبد الملك كتب إلى واليه في مصر يقول : احلب الدر حتى ينقطع ، واحلب الدم حتى ينصرم !

وقد استندت الدكتورة زبيدة عطا في دراستها إلى عدد كبير من المصادر والمراجع الأجنبية والعربية فضلا عن المجموعات البردية الوفيرة من يونانية ولاتينية وقبطية ، وسجلات الضياع ، والأوامر الإدارية والقرارات والمراسيم التى أصدرها الأباطرة في العصر البيزنطى ، والخلفاء في العصر الإسلامى .

